

# الواضح في أحكام الميراث

إعداد

محمد رضوان الجينزاي

من علماء الأزهر الشريف

تقديم الدكتور

صبري عبد الرؤوف محمد

أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر الشريف



تقديم الدكتور:

صبري عبد الرؤوف محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه

ومن والاه ، واتبع هداة ... وبعد ...

فإن كتاب الواضح في أحكام الميراث ، أعده صاحب الفضيلة:

الشيخ/ محمد رضوان الجيزاوي من علماء الأزهر الشريف

هذا الكتاب جمعه عالم فاضل ، وشيخ جليل ، بذل في إعداده جهدا طيبا ،

يشكر عليه من الله عز وجل

فهو كتاب نفعه عظيم ، وفوائده كثيرة

تعرض فيه لتعريف علم الميراث ، وأسباب الميراث ، ومراتب الورثة ،

ونصيب كل وارث ومن يرث بالفرض ، ومن يرث بالتعصيب ، ومن لا يرث ،

ثم أنقل إلى ميراث ذوي الأرحام والوصية وأحكامها ، وتعرض لهذا بالشرح

والتحليل والتطبيق

وهذا كتاب طيب ، أعده عالم فاضل ، نحسبه من الصالحين ، ومن العلماء

المخلصين -ولا نركيه على الله رب العالمين-

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا الكتاب في ميزان حسناته يوم القيامة ،

وأن يمتع به بالصحة والعافية ، وأن يوفقه لخدمة العلم والدين ، إنه نعم

المولى ، ونعم النصير ، وهو على ما يشاء قدير ، وصلى الله على سيدنا

محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم.

أ.د/ صبري عبد الرؤوف محمد

أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر الشريف .



## موجز السيرة الذاتية للمؤلف

### نشأته ودراسته :-

نشأ المؤلف فى إحدى القرى بمحافظة الغربية ، وفيها حفظ القرآن الكريم حفظا جيدا ، ثم التحق بالمعهد الأحمدي بطنطا ، وحصل منه على الثانوية الأزهرية بعد دراسة فيه مدتها تسعة أعوام ، تبعاً لنظامه حينذاك ، ومنه انتقل إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة ، حيث نال الشهادة العالية مع علوم التربية عام ١٩٥٨ م ، ثم العالمية مع إجازة التدريس ١٩٥٩ م .

### وظائفه :-

عين مدرسا للعلوم العربية بمعهد طنطا الإعدادى ، ثم رُفِى إلى القسم الثانوى ثم وكيلا لمعهد قراءات طنطا ، ثم موجهاً للعلوم العربية بمنطقة طنطا الأزهرية ثم موجهاً أول ثم موجهاً عاما ، مع اشتراكه فى لجنة الفتوى بالمنطقة الأزهرية .  
اختير فى عهد فضيلة الأمام الأكبر الشيخ / جاد الحق على جاد الحق - رحمه الله - رئيسا لبعثة الأزهر فى لبنان ١٩٩٤ - ١٩٩٥ م ، ثم أحيل إلى التقاعد .

واعترافا من المؤلف بحق الأزهر عليه جهر بصوته ورأيه فى الآثار السلبية التى أفرزها قانون تطوير الأزهر ، حيث أدى إلى تخريج أفراج ضئيلة من أبنائه فى مواد : العلمية الشرعية والعربية ، التى جعلت من الأزهر فى ماضيه العريق قلعة حصينة فى اللغة العربية وعلومها والمواد الشرعية ومراميتها ، ومرجعا مرموقا فيها داخل البلاد وخارجها .

وللقضاء على هذه الآثار السلبية اقترح أن يشتمل قانون التطوير هذا على شعبتين : شعبة لدراسة المواد الأزهرية التى كانت تدرس فى الأزهر قبل هذا القانون ؛ ليلتحق طلابها بالكليات الأزهرية النظرية ، أعنى كلية الشريعة ، واللغة العربية ، وأصول الدين إلى جانب دراسة قدر يسير من المواد الثقافية مما يحتاجه الطالب فى حياته العامة .  
أما الشعبة الأخرى فتختص بدراسة المواد الحديثة التى جاء بها قانون التطوير ليلتحق طلابها بالكليات العملية من الطب والهندسة والزراعة وغير ذلك ، على ألا يحرم أبناء هذه الشعبة من دراسة قدر يسير جدا من العلوم الأزهرية لا يتقل كاهلهم .

وتم رفع هذا الاقتراح إلى المسؤولين فى الأزهر ١٩٨٧ م ، ونشر فى جريدة النور فى عددها : ٢٧٤ الصادر بتاريخ ٧ من شوال ١٤٠٧ هـ الموافق ٣ من يوليو ١٩٨٧ م تحت عنوان : أعضاء كاشفة لحقيقة التعليم الأزهرى تفصح عن الداء والدواء .

### مؤلفاته العلمية :-

#### (ب) فى العلوم الدينية

- ١- التأديب مع القرآن الكريم .
- ٢- الفكر الإسلامى والعلمة .
- ٣- الواضح فى علم الميراث .
- ٤- تيسير الميراث .
- ٥- خطب منبرية .
- ٦- ذاد الخطباء والدعاة .

#### (أ) فى اللغة العربية

- ١- الصرف الواضح (٤ أجزاء) .
- ٢- الواضح فى النحو لشرح ابن عقيل (٤ أجزاء) .
- ٣- ضياء المبيل إلى شرح ابن عقيل (٤ أجزاء) .

## مقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستهديه ، ونتوكل عليه ، ونصلى ونسلم على من بعثه ربه رحمة للعالمين ، ويعد .  
فهذه مذكرة بأحكام الميراث ، بذلت فيها قصارى جهدى فى توضيح أحكامه وتقريب أغواره ومراميه ، والتنبيه إلى دقيق مسائله ، راجيا ربى أن ينفع بها وأن تكون ابتغاء مرضاته .

فإن كنت قد وفقت فيما أردت ، فذلك فضل ربى أحمد عليه أجل الحمد وأعظمه .  
وإن كنت قد قصرت فى بعض النواحي ، أو جانبنى التوفيق فيها فالعصمة لله الواحد .  
راجيا ممن أدرك شيئا من ذلك أن يرشدنى إليه ، فالدين النصيحة ، وجزاه الله خيرا عن العلم وأهله ، والله الموفق والهادى إلى سبيل الرشاد .

## المؤلف

## تعريف علم الميراث

**علم الميراث** : علم يُعرف به من يرث ، ومن لا يرث ، ونصيب كل وارث .  
ويُسمى أيضا : علم الفرائض .

والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة ، أى : مقدرة ، فالفرائض سهام قدرها الله للورثة ، وأوجبها لهم ، ولذلك سُمى علم الفرائض .

## فضل تعلم علم الميراث

علم الميراث من أشرف العلوم قدرا ، وأعلاها منزلة ، وأعظمها شأنًا .  
يُدلنا على ذلك قول المصطفى ﷺ : ( تعلموا الفرائض فإنها من دينكم ، وإنها نصف العلم ، وإنه أول علم يُنزغ من أمتي ) رواه ابن ماجه بسند حسن عن أبي هريرة .

فقول الرسول العظيم ﷺ : ( وإنها نصف العلم ) بيان لمزية هذا العلم وفضله وشرفه ، وحث على تعلمه ، وتعليمه .  
وإذا كان الإمام الشافعي رضى الله عنه قال : ( طلب العلم أفضل من صلاة النافلة ، وليس بعد الفريضة أفضل من طلب العلم ) .  
فلا شك أن تعلم علم الميراث يزيد في ذلك الفضل حتما كما ورد في الأثر<sup>(١)</sup> .

## نسيان علم الميراث

أخبرنا الحبيب المصطفى ﷺ بما سيصيب علم الميراث في المستقبل من اختلاف الناس فيه ونسيانه حيث قال : ( تعلموا الفرائض ، وعلموها الناس فإنني أمرؤ مقبوض ، وإن هذا العلم سيقبض وتظهر الفتن ، حتى يختلف الرجلان في الفريضة ، فلا يجدان من يفصل بينهما )<sup>(٢)</sup> وفي حديث آخر : ( تعلموا الفرائض ، وعلموها الناس ، فإنه نصف العلم ، وهو يُنسى وهو أول علم يُنزغ من أمتي )<sup>(٣)</sup> .

(١) في كتاب : النبع الفاضل في علم الفرائض للشيخ سيف الرواحي : روى عن رسول الله ﷺ : أشرف العلوم علم الميراث ومعرفة الوارث ، وعن ابن مسعود - رضى الله عنه - من لم يتعلم الفرائض والطلاق والحج فقيم يفضل أهل البادية ؟ ( القرطبي ) .

(٢) رواه الحاكم وصححه .

(٣) رواه ابن ماجه والدارقطني والحاكم في مستدركه عن أبي هريرة ، وجاء الضمير مذكرا في ( علموه ) لأن المراد : علم الفرائض .

## الحكمة من مشروعية الميراث

إن المتأمل في نظام الميراث في الإسلام يجده قانونا عادلا ، يفيض بالحكمة والرشاد ، وكيف لا يكون كذلك وهو تنزيل من حكيم حميد ؟  
يعلم ما فيه الخير لعباده ، وما يصلح به شأنهم (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) (البقرة: ١٤٠) ، يعطى كل ذي حق حقه ، وفق مسئوليته في الحياة وتبعاته فيها .

ولما كان الرجل مسئولا عن أسرته من حيث الإنفاق عليها ، كان نصيبه ضعف الأنثى ، التي يتولى شئونها من مأكلا ، وملبس ، ومسكن ، دون أن تكلف هي بشيء من ذلك .  
فمن ادعى أن الإسلام ميز الرجل عن المرأة في الميراث ، فهو جاهل بما شرعه للأسرة من نظم وقوانين .

ومن زعم أنه سوى بين المرأة والرجل في بعض مسائله ، كما في توريث الإخوة لأم ، فقد غاب عنه أنه لم تقع هذه التسوية حين تكون هذه الأخت لأم زوجة ، أو بنتا ، أو أما ، أو جدة ، وإنما وجدت في حال أخوتها لأم فقط .  
وما دمنا نؤمن أن ذلك من صنع العلى الحكيم ، فلا مجال لاعتراض معترض أو ادعاء مدع حقوق ، أو جاهل كذوب .

## تحذير لمن يتصدى للفتوى في الميراث

التصدى للفتوى في الميراث ليس أمرا سهلا ، يستطيعه كل عالم لأن الميراث يشتمل على مسائل عويصة ، أو دقيقة تحتاج إلى نابعة متمرس في هذا العلم .

لذلك يجب على من يتعرض للفتوى فيه أمران :-

**الأول :** أن يكون على دراية تامة ، وإلمام كامل بقواعد التوريث ، ظاهرها وخفيها .

فيعرف أسباب الميراث ، وموانعه ، وأنصاء كل وارث ، والحجب ، والعول وكيفية توزيع ما دخله العول ، وتصحيح المسائل إن انكسرت فيها السهام وإلا حدث الخطأ والخطيئة<sup>(١)</sup> في التوريث .

(١) الخطأ : لجهله بالصواب ، والخطيئة لإعطائه للوارث ما لا حق له فيه .



**الثانى :** أن يكون جيد الفهم لقواعد الحساب ، حتى يكون توزيعه للأنصباء صحيحا ، سواء استخدم الحساب القديم ، أو الحديث .  
هذا وقد أفردت للمسائل الدقيقة بابا مستقلا ، كى يكون ذلك بمثابة تنبيه يجنب المفتى الزلل فيها ، والله ولى التوفيق .

### **ألفاظ واصطلاحات يجب معرفتها**

هناك ألفاظ ورد ذكرها فى القرآن الكريم ، أو السنة النبوية ، عند الحديث عن الميراث ، كالولد ، والزوج ، ينبغى معرفتها ، والوقوف على مدلولها والمراد منها قبل الخوض فى هذا العلم العميق .  
كذلك وردت ، اصطلاحات ، وقواعد عامة فى علم الميراث ، تجدر الإشارة إليها كى يكون القارئ على دراية بالمقصود منها ، ومن ذلك ما يلى :-  
الولد - الابن - الفرع الوارث - الوارث - المورث - الموروث - الإرث - المحجوب - المحروم والمنوع من الميراث - المولى - الزوج - الأصل الوارث - بنو الأعيان - بنو الغلات - بنو الأخياف - الجد الصحيح - الجد غير الصحيح - الجدة غير الصحيحة - الحواشى - الفرض - السهم - النصيب - التعصيب - جزء السهم - مخرج الفرض - الأخ الشقيق - الأخ لأب - الأخ لأم - الأخ المبارك - الأخ غير المبارك - المقير - المقر له - الكلاله - الحجب بالاستغراق - العصبه - من يتصل بالميت بواسطة لا يرث معها عدا الإخوة لأم - الأنثى المساوية للذكر فى الميراث - الأخ الذى لا يعصب أخته - تنبيه لشأن عظيم يتعلق بالمسائل العائله - الوارث من جانب واحد .

## توضيح المراد من هذه الألفاظ والإصطلاحات

### الولد

الولد يطلق على الذكر ، وعلى الأنثى ، فإذا قلنا : مات وترك ولدا : جاز أن يكون هذا الولد ذكرا ، أو أنثى .

فإذا أردنا به الذكر . قلنا : مات وترك ولدا ذكرا ، أو قلنا : مات وترك ابنا لأن الابن يراد به الذكر فقط ، ويقابله : البنت ، فقد جاء فى القرآن العظيم (وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ) (النساء : ١٢) <sup>(١)</sup> .

فالمراد بالولد فى الآية : الذكر ، أو الأنثى ، ولم يطلق الولد على الذكر خاصة إلا فى قوله تعالى فى آخر سورة النساء (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا يَصِفُ مَا تَرَكَ .... الآية) (النساء : ١٢٦) .

فالولد هنا يراد به الذكر خاصة ؛ لأن الإخوة والأخوات الأشقاء ، أو لأب يرثون أخاهم الميت مع وجود بنت له ، ولا يرثونه مع وجود ولد ذكر له .

### الابن

الابن يراد به الذكر خاصة ، ويقابله : البنت ، فإذا قلنا : مات وترك ابنا أى : ترك ذكرا ، وجمعه أبناء ، وإذا قلنا مات وترك ثلاثة أبناء ، فمعناه : ترك ثلاثة ذكور ، ويقابلها : بنات .

### الفرع الوارث

كلمة الفرع : تطلق على الذكر وعلى الأنثى ، مثل كلمة : الولد .  
فإذا قلنا : مات وترك فرعا وارثا : أى : ترك ذكرا ، أو أنثى .  
وإذا أردنا به الذكر خاصة ، قلنا : مات وترك . فرعا ذكرا .

### الوارث - المورث - الموروث - الإرث

الوارث : هو من ورث المال ؛ وآل إليه ، أو الذى يستحق أن يرث غيره .  
المورث : هو صاحب التركة الموروثة ( أى : المتوفى ) .  
الموروث : هو المال الموروث ، ويطلق أيضا على صاحب التركة .  
الإرث : هو ما ينتقل عن الميت إلى الحى الذى يخلفه فيما نقل إليه ، ويستحق الميراث .

(١) ومثل هذه الآية قوله تعالى ( ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ) (النساء : ١١) أى : ذكر أو أنثى .

## الفرق بين المحجوب ، والمحروم ، والممنوع

المحجوب : هو من كان أهلا للميراث ، ولكنه حُجب عنه ، لوجود شخص آخر أولى منه بالميراث .  
والمحروم من الميراث : هو من ليس أهلا للميراث كالقاتل ، والمخالف في الدين ، ويسمى أيضا ممنوعا .  
فالمحروم لا يحجب أحدا من الميراث ؛ لأنه كالمعدوم ، بينما نجد المحجوب قد يحجب غيره .  
فالإخوة مع الأب والأم محجوبون بالأب عن الميراث ، ومع ذلك يَحْجُبُون الأم من الثلث إلى السدس ، إن كانوا أكثر من واحد ، أو واحدة .

## المَوَلَى

لفظ المولى : يطلق على أشياء كثيرة أهمها : المالك ، والعبد ، والمُعْتِق والمُعْتَق ، والصاحب ، والجار ، والحليف ، والابن ، والعَم ، والنزيل والشريك ، والناصر ، والولى ، والرب ( القاموس المحيط ) .  
والذى يعنينا من هذه إنما هو المُعْتِق ، ومولى الموالاة .

## الزَّوْج

الزوج : يطلق على الذكر ، وعلى الأنثى ، أما الزوجة فتطلق على الأنثى وحدها .  
وقد أطلق القرآن الكريم لفظ الزوج على الزوجة كثيرا ، ومن ذلك قوله تعالى (وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّيَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ) (النساء : ١٣) فلم يقل : زوجاتكم .  
وقوله (وَيَتَفَادَمُ أَشْكُنُ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) (الأعراف : ١٩) وقوله (إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ) (طه : ١١٧) بل لم يرد لفظ ( الزوجة ) في القرآن الكريم .  
فاذا قلنا : مات وترك زوجا ، وابنا ، فالمراد بالزوج هنا ( الزوجة ) بدليل قولنا : مات ، ولم نَقُلْ ماتت ، ويحسن أن يقال : زوجة ، كى تتميز عن الذكر وذلك عند الحديث عن الورثة .

## الأصل الوارث

يطلق على : الأب الوارث ، وإن علا ، أى : بعد فى الأبوة ، فكان جدا بعد جد بعد جد.. إلخ ، وعلى الأم ، أى : يُطلق على من تفرع منه الميت من أب وأم .

## بنو الأعيان - بنو العلات - بنو الأخياف

بنو الأعيان : هم الأخوة الأشقاء .

بنو العلات : هم الأخوة لأب .

بنو الأخياف : هم الأخوة لأم .

## الجد الصحيح ، والجد غير الصحيح

الجد الصحيح : هو الذى لا يدخل فى نسبته إلى الميت أنثى ، كابى الأب .

وبتعبير آخر : هو الذى لا يوجد بينه وبين الميت أنثى ، كابى الأب .

والجد غير الصحيح : هو ما يكون بين أنثيين ، أو : هو الذى يدخل فى نسبته إلى الميت أنثى ، كابى الأم ، ويعتبر من ذوى الأرحام .

وبتعبير آخر : هو الذى يوجد بينه وبين الميت أنثى ، كابى الأم .

## الجدة الصحيحة والجدة غير الصحيحة

الجدة الصحيحة : هى التى لا يدخل فى نسبتها إلى الميت جد غير صحيح

( أى : ذكر بين أنثيين ) أو هى التى أدلت إلى الميت بوارث ، كأم الأم

وأم أم الأم ، وأم الأب ، وأم أبى الأب ، وأم أم الأب .

والجدة غير الصحيحة : هى التى وجد فى نسبتها إلى الميت جد غير صحيح

( أى : ذكر بين أنثيين ، كأم أبى الأم ، وتعتبر من ذوات الأرحام ) .

## الحواشى

الحواشى : من تفرعوا من أصول الميت ، كالأخوة ، والأعمام .

## الفرض - السهم - النصيب - التعصيب

الفرض : قَدَرٌ معين أوجبه الله للوارث ، كالربع ، أو النصف ، أو السدس مثلا .

والسهم : هو ما استحقه الوارث من الأصل الذى توزع منه التركة .

والنصيب : هو ما استحقه الوارث من تركة المتوفى ، نقدا ، أو عقارا أو غيرهما .

وقد تطلق السهام على الفرائض ، وهى النصف ، والرابع ..... إلخ فيكون السهم هو الفرض .

والتعصيب : هو الميراث غير المحدد بنصيب مقدر ، فهو يختلف عن الفرض الذى أوجبه الله قدرا معينا .

## جزء السهم - مخرج الفرض

جزء السهم : هو ما يسمى فى عصرنا بالمضاعف المشترك لمقامات الكسور و يسمى أيضا : أصل المسألة .  
مخرج الفرض : هو ما يسمى بلغة عصرنا مقام الكسر ، أو مقام المسألة - أو الأصل الذى تخرج منه سهام المسألة دون كسر إذا كانت المسألة ذات فريضة واحدة ، كالنصف مثلا .

## الأخ الشقيق - والأخ لأب ، والأخ لأم

الأخ الشقيق : هو الذى يرتبط بالميت من جهة أبيه وأمه .  
الأخ لأب : هو الذى يرتبط بالميت من جهة أبيه فقط .  
الأخ لأم : هو الذى يرتبط بالميت من جهة أمه فقط .

## الأخ المبارك

الأخ المبارك : هو الذى كان وجود سببا فى ميراث أخته ، ولولاه ما ورثت ومثال ذلك أن يموت إنسان ويترك :  
بنتين ، وبنت ابن ، وابن ابن أخا لها ، فلولا هذا الأخ ما ورثت بنت الابن شيئا لأن للبنتين الثلثين ، والباقي لبنت الابن ولأخيها : للذكر ضعف الأنثى فلو لم يكن هذا الأخ موجودا ما ورثت أخته شيئا لكونها تحجب بالبنتين .

## الأخ غير المبارك

هو الذى كان وجوده سببا فى حرمان أخته من الميراث ، مثال ذلك أن تموت امرأة وتترك : زوجا ، وأما ، وأبا ، وبنتا ، وبنت ابن ، وأخا لها .  
فللزوجة الربع ، وللأم السدس ، وللأب السدس ، وللبنت النصف ، ولبنت الابن مع أخيها الباقي تعصبا ، ولم يبق لهما شيء من التركة لاستغراق الفروض لها .  
ولو كان هذا الأخ غير موجود ، لأخذت أخته السدس ، تكملة للثلثين مع البنت الصلبية ، فوجود الأخ جعلها معه عصبة ، والعصبة ترث الباقي إن وجد ولم يوجد باق ، ويسمى أيضا : الأخ المشثوم .

## المُقر والمُقر له

المُقر : صاحب الإقرار - والمُقر له : من يكون الإقرار لصالحه .

## الكلاية

الكلاية : أن يموت المرء ، ولا والد له ، ولا ولد .  
**الحجب بالاستغراق**

هو أن تستغرق فروض الورثة التركة كلها فلا يبقى منها شيء للعصبة

## العصبة

والعصبة نوعان : عَصْبَةٌ نَسَبِيَّةٌ ، وعَصْبَةٌ سَبَبِيَّةٌ .

(أ) فالعصبة النسبية <sup>(١)</sup> : هم بنو الميت ، وأقاربه الذكور من جهة أبيه ومن ينزل منزلتهم من الإناث ، وهى ثلاثة أنواع : عاصب بنفسه وعاصب بغيره وعاصب مع غيره .

١- فالعاصب بنفسه لا يكون إلا ذكراً ، كالابن ، وابن الابن ، والأخ الشقيق أو لأب .

٢- والعاصب بغيره : لا يكون إلا أنثى مشاركة لأخيها الذكر ، كبنات الميت مع أخيها ابن الميت .

وبتعبير آخر : كل أنثى فرضها النصف إذا انفردت ، والثلثان إذا تعددت عصبها أخوها الذى فى درجتها .

٣- والعاصب مع غيره : لا يكون إلا أنثى ، مصاحبة لأنثى أخرى ، مثل الأخت الشقيقة مع البنات ، وبتعبير آخر : العاصب بغيره ، الأخوات الشقيقات ، أو لأب مع البنات ، أو بنات الابن ، واحدة كانت كل منهن أو أكثر .

(ب) والعصبة السببية : هم الذين يرتبطون بالميت بسبب غير القرابة الحقيقية ، كالعتق مثلاً .

## من يتصل بالميت بواسطة لا يرث معها ، عدا الإخوة لأم

هذه قاعدة مشهورة ، ونصها : كل من يُدلى <sup>(٢)</sup> إلى الميت بواسطة لا يرث مع وجود تلك الوسطة ، ما عدا الأخوة لأم ، فإنهم يرثون مع وجودها وهى الأم ؛ لأن هذه الوسطة تحجبه عن الميراث ، وتطبق هذه القاعدة على الأشخاص التالية :-

(١) ومُؤموا عصبية للتقوية بعضهم ببعض ، فهم كالعصب يشد بعضه بعضاً .

(٢) يُدلى : أى أن كل من يتصل بالميت بواسطة شخص آخر لا يرث مع وجود ذلك الشخص .

- ١- جد الميت ، فهو لا يرثه مع وجود أب لذلك الميت ؛ لكونه يتصل به بواسطة ذلك الأب.
  - ٢- والجدّة كذلك لا ترث مع وجود أم الميت ؛ لكونها تتصل به بواسطة هذه الأم .
  - ٣- إخوة الميت لا ترثه أيضا مع وجود أبيه ؛ لكونهم يتصلون به بواسطة ذلك الأب .
  - ٤- ابن الإبن لا يرث مع وجود ابن للميت ؛ لكونه يتصل به بواسطة هذا الإبن .
  - ٥- ابن أخى الميت لا يرثه مع وجود أخ لذلك الميت ؛ لكونه يتصل به بواسطة ذلك الأخ .
  - ٦- ابن العم لا يرث مع وجود عم الميت ؛ لكونه يتصل به بواسطة ذلك العم . ويستثنى من هذه القاعدة ( وهى كل من يدلى إلى الميت بواسطة إلخ ) الإخوة لأم .
- فإنهم وإن كانوا يدلون إلى الميت بواسطة الأم ، فإنها لا تحجبهم عن الميراث ، بل يرثون معها ، ويزيدون على ذلك أنهم يحجبون الأم حجب نقصان ، إذا كانوا أكثر من واحد ، أو واحدة ، ولو كانوا غير وارثين .

### الأنثى المساوية للذكر فى الميراث

لا توجد أنثى سوى الشرع بينها وبين الذكر فى الميراث ، سوى الأخت لأم فهى ترث السدس كأخيها ، أى : تقاسمه الثلث إذا ورثاه <sup>(١)</sup> . وذلك لأن ما أدلوا به إلى الميت ، وهو الأم ليس عصبه ، بخلاف غيرهم من الأخوة الأشقاء ، أو لأب ، فهم يدلون إلى الميت بعصبه ، وهو الأب وقرابة العصب أقوى من قرابة الرحم .

### الأخ الذى لا يعصب أخته

كل أنثى لا فرض لها فى الميراث عند عدم أخيها العاصب ، لا تصير عصبه به عند وجوده ، كالعمة مع العم الشقيق ، أو لأب ، وبنت الأخ الشقيق أو لأب ، مع أخيها ، وبنت العم الشقيق ، أو لأب مع أخيها ، وبنت المعتيق مع أخيها ، فهؤلاء لا يرثن ؛ لعدم تعصبيهن بإخوتهن الذكور .

(١) فالثلث للإخوة لأم سواء أكانا ذكرا ، أم اثنتين ، أم مختلفين ، أم أكثر من اثنين .

## تنبيه لشأن عظيم يتعلق بالمسائل العائلية

أقول لمن يتصدى لتقسيم التركة ، وتوزيعها بطريقة الحساب العصري الحديث : احذر أن تتسرع وتقول : ما أسهل ذلك ؟

فما على إلا أن أضرب النصيب الشرعى ، الذى فرضه الله لكل وارث إذا كان كسرا ، فيما تركه الميت ، ينتج نصيبه من الميراث . وسأوضح لك أيها القارئ الكريم خطأ هذا العمل ، وذلك بذكر مثال يبين لك صحة ما أقول :

لو فرضنا أن امرأة ماتت وتركت : زوجا ، وأختين شقيقتين ، وكانت تركتها ٢١٠٠ جنيه .

فالأنصبة الشرعية لهؤلاء الورثة هي :-

للزوج نصف التركة فرضا ، وللأختين الثلثان فرضا .

فلذا وزعنا الميراث وفق هذا الرأى السابق فسيكون كما يلى :-

$$\text{نصيب الزوج من التركة} = \frac{1}{2} \times 2100 = 1050 \text{ من الجنيهات .}$$

$$\text{نصيب الأختين من التركة} = \frac{2}{3} \times 2100 = 1400 \text{ من الجنيهات .}$$

ولكى يتضح لك خطأ هذا العمل . اجمع ما أخذه الورثة تجده أكثر من التركة لأن :

$$1050 + 1400 = 2450 \text{ من الجنيهات ، بينما تجد التركة ٢١٠٠ جنيه .}$$

فهذا خطأ فاحش ، يوقع من يفعله فى إثم عظيم ، حيث يعطى الورثة ما ليس لهم .

لذلك يجب على من يستعمل الحساب الحديث اتباع ما يلى :-

١- أن يدرك أولا أن الأنصبة الشرعية للورثة أغلبها كسور أى :

$$\frac{1}{2} ، \frac{1}{3} ، \frac{2}{3} ، \frac{1}{4} ، \frac{1}{8} \text{ وهكذا .}$$

وهذه الكسور عبارة عن شرطة كسر ، فوقها عدد يسمى : بسطا ، وتحتها عدد يسمى : مقاما .

فلذا وجدت هذه الكسور فى المسألة ، فابحث عن أصغر عدد يقبل القسمة على مقامات هذه الكسور كلها ، وهذا العدد يسمى - بلغة الحساب العصري - المضاعف المشترك بين مقامات الكسور ، أو القاسم المشترك الأعظم لمقامات هذه الكسور . ويسمى عند فقهاء الشريعة : أصل المسألة .



والمسألة التى معنا فيها كسران هما :  $\frac{1}{4}$  للزوج ،  $\frac{2}{3}$  للأختين ، فيكون المقام لهما ١٢ ، والمضاعف المشترك بينهما هو أصغر عدد يقبل القسمة عليهما ، وهو : ٦ ، وهو أصل هذه المسألة الذى سنخرج منه سهام الورثة ، كما يلى :-

$$\text{نصيب الزوج من السهام} = 6 \times \frac{1}{4} = 3 \text{ أسهم .}$$

$$\text{نصيب الأختين من السهام} = 6 \times \frac{2}{3} = 4 \text{ أسهم .}$$

٢- اجمع سهام الورثة ، لتعرف : هل زادت هذه السهام عن أصل المسألة وهو ٦ أم قلت عنه ، أم ماثلته .

فإن وجدت أقل من هذا الأصل ، أو مساوية له سميت المسألة غير عائلة ( أى : غير زائدة فى سهامها عن أصلها ) .

وإن وجدت زادت عنه سميت : عائلة ( أى : زائدة فى سهامها عن أصلها ) . فإذا جمعنا هذه السهام وقلنا :  $3 + 4 = 7$  أسهم .

حينئذ وجدنا هذه السهام السبعة زائدة عن أصل المسألة ، وهو ٦ ، فتكون عائلة بواحد .

فيلغى أصلها الأول ، وهو ٦ ، ويصبح ما عالت إليه أصلاً جديداً توزع منه التركة كما يلى :-

$$\text{نصيب الزوج من التركة} = 7 \times \frac{3}{7} = 3 \text{ أسهم} \quad 2100 \times \frac{3}{7} = 900 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الأختين من التركة} = 7 \times \frac{4}{7} = 4 \text{ أسهم} \quad 2100 \times \frac{4}{7} = 1200 \text{ جنيه .}$$

بهذا تكون العملية الحسابية صحيحة ، لا خطأ فيها ، ولا إثم ، بدليل أنك لو جمعت الأنصباء هذه لوجدتها كالتركة ٢١٠٠ جنيه .

أما الطريقة التى تخلص من الإتيان بأسهم الورثة ، ثم جمعها لمعرفة هل زادت عن أصل المسألة أم لا ، فالخطأ فيها واقع لا محالة إذا كان فيها عول .

وما ليس فيه عول فقد يصح فيه هذا الرأى الأول الذى رآه صاحبه سهلاً فانتبه يا خبيراً بالحساب والتوريث .

## الوارث من جانب واحد

- هناك خمسة من الورثة يرثون غيرهم ، ولا يرثهم هذا الغير ، وهم :-
- ١- الذكور من أولاد الأخ الشقيق ، أو لأب ، فهم يرثون عمتهم ، ولا ترثهم هي .
  - ٢- ابن العم ، فإنه يرث بنت عمه ، ولا ترثه هي .
  - ٣- العم ، فإنه يرث بنت أخيه ، ولا ترثه هي .
  - ٤- الجدة ، فهي ترث ولد بنتها ، ولا يرثها هو .
  - ٥- المقتول : فإنه يرث قاتله القريب له ، إذا مات ذلك القاتل قبل المقتول وذلك كمن ضرب أخاه مثلاً بسكين ، وتأخر موته بعد يومين ، فمات ذلك الضارب قبل أخيه المضروب ، لسبب ما كحادث ، أو غيره فإن ذلك المقتول يرث قاتله ، ولا يرثه هو .

## أسباب الميراث

- للميراث ثلاثة أسباب اتفق عليها العلماء ، واثنان اختلفوا فيهما .  
فالمتفق عليها : هي القرابة الحقيقية ، والنكاح الصحيح ، وولاء العتق .  
والمختلف فيهما : ولاء الموالاة ، وبيت المال ، وإليك تفصيل كل منها .
- السبب الأول : القرابة الحقيقية ، وهي كل صلة سببها الولادة . والوارثون بسبب القرابة ثلاثة عشر رجلاً ، وثمانى نسوة تفصيلاً<sup>(١)</sup> .

### فالرجال الوارثون بسبب القرابة هم :-

- ١) الابن ، ٢) ابن الابن وإن نزل ، ٣) الأب ، ٤) الجد أبو الأب وإن علا
  - ٥) الأخ الشقيق ، ٦) الأخ لأب ، ٧) الأخ لأم ، ٨) ابن الأخ الشقيق وإن نزل ، ٩) ابن الأخ لأب وإن نزل ، ١٠) العم الشقيق ، ١١) العم لأب
  - ١٢) ابن العم الشقيق وإن نزل ، ١٣) ابن العم لأب وإن نزل .
- وبإضافة الزوج الذى يرث بالزوجية ، والمُعتق الذى يرث بالعتق يصير جميع الوارثين من الرجال خمسة عشر رجلاً .

### والنساء هن :-

- ١) البنت ، ٢) بنت الابن وإن نزل أبوها ، ٣) الأم ، ٤) الجدة أم الأم
  - ٥) الجدة أم الأب ، ٦) الأخت الشقيقة ، ٧) الأخت لأب ، ٨) الأخت لأم
- وبإضافة الزوجة ، والمُعتقة ، تصير جميع الوارثات عشر نسوة .

(١) لأنهم إجمالاً ثمانية رجال وست نسوة .

ولكل واحدة من النساء فرض معين ستوضحه فيما بعد .  
أما الرجال فيرثون بالتعصيب ، عدا الأخ لأم ، والزوج ، فقد يرثان بالفرض وحده ، أو به وبالتعصيب <sup>(١)</sup> ، وعدا الأب ، والجدة أيضا فكل منهما تارة يرث بالفرض ، وتارة يرث بالتعصيب ، وأخرى يرث بهما معا ، وسيأتى ذلك مفصلا .

ومعنى إرثه بالتعصيب أنه يرث المال كله إذا انفرد به ، ويرث الباقي بعد أصحاب الفروض إن وجدوا معه .

والميراث بالقرابة تارة يكون من الجانبين ، وتارة يكون من جانب واحد فيكون من الجانبين لجميع الورثة بسبب هذه القرابة ، عدا خمسة منهم ، فإنه يكون من جانب واحد ، وهم المذكورون فى ص ١٤١ .

#### • السبب الثانى : النكاح : والمراد به عقد الزوجية الصحيح .

ويرث به كل من الزوج ، والزوجة ، أو الزوجات ، ولو لم يكن هناك دخول بالزوجة ، ولا وطء ، ولا خلوة ، حتى ولو وقع فى مرض الموت ، خلافا للمالكية الذين منعوا التوارث به فى المرض الذى مات فيه صاحبه .

أما النكاح الفاسد المتفق على فساد ، وكذلك الباطل ، فلا توارث بأحدهما حتى ولو حدث دخول ، أو خلوة ، فالفساد المتفق على فساد : كالعقد على الزوجة الخامسة ، والباطل : ما كان محرما من أساسه ، كنكاح المتعة .

فإذا طلق الرجل زوجته طلاقا باتنا حال صحته ، فلا توارث بينهما باتفاق العلماء ، ويتوارثان فى الطلاق الرجعى قبل انقضاء العدة باتفاق العلماء أيضا .

أما الطلاق البائن حال المرض فقد اختلفوا فيه .

فالشافعية يرون عدم التوارث به ، وكذلك الأحناف إلا إذا كان القصد منه : الفرار من الميراث ، ويعرف ذلك بإيقاع الطلاق باتنا باختياره فى مرض موته ، ومن غير رضا الطرف الآخر .

وعند الإمام مالك : ترثه زوجته ولو انقضت عدتها ، حتى ولو تزوجت غيره <sup>(٢)</sup> .

وعند الإمام أحمد : فى رواية عنه ترثه زوجته ، ولو انقضت عدتها ما لم تتزوج بغيره ، ما دام متهما بالفرار من إرثها <sup>(٣)</sup> .

#### • السبب الثالث : ولاء العتق : وهو عصبية سببية ( أى : سببها العتق ) .

والولاء نوعان : ولاء عتق ، وولاء موالاة .

(١) إذا كان كل منهما ابن عم للمتوفى ولا حليج لهما .

(٢) هكذا فى الرجعية للشيخ محمد محبى الدين عبد الحميد .

(٣) من كتاب الميراث على المذاهب الأربعة للشيخ حسين درويش بكلية الشريعة .

فولاء العتق : قرابة حكمية سببها نعمة الحرية ، التي منحها المُعتق لعتيقه وجعلته وارثاً له ، فى مقابل هذه المنحة ، ولذلك لا يرث العبد سيده الذى أعتقه لأنه لم ينعم عليه بشيء كما أنعم سيده .  
والميراث بولاء العتق متفق عليه عند العلماء ، أما بولاء الموالاة فمختلف فيه .

وكيفية الميراث بولاء العتق : أنه إذا مات العبد الذى أعتقه سيده وليس له قريب ، من العصابات النسبية الثلاث ( أى : العاصب بنفسه ، والعاصب بغيره ، والعاصب مع غيره ) ورثه سيده المُعتق ، ذكرًا كان أو أنثى .  
فيرث كل منهما المال كله إذا انفرد ، ويأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض إن وجدوا ؛

وهذه العصابات النسبية لو وجد بعضها لقدم على ذلك السيد المُعتق فلا يرث معها <sup>(١)</sup> .

والمُعتق يرث من أعتقه ، سواء أكان العتق اختياراً ، أم جبراً ، وسواء أكان واجباً ، أم مندوباً ، منجزاً كان ، أم معلقاً .  
فمن اشتري أصله كأيبه ، أو فرعه كابنه أُجبر على عتقه ، وهذا هو المراد بالعتق الإجبارى .

والذى يرث بالعتق اثنان : المُعتق ذكرًا كان أو أنثى ، وعصبة المُعتق عند عدم وجود ذلك المُعتق بشرطين .

أن يكون المُعتق ذكرًا لا أنثى ، وأن يكون هؤلاء العصبة عسبة بأنفسهم كالابن وابن الابن ، وإن نزل ؛ لأنهم إن كانوا عسبة بغيرهم كالبنات أو مع غيرهم ، كالأخت فلا ميراث لهن من العتيق الذى أعتقه ميتهم الذين ورثوه .

والدليل على ثبوت الميراث بولاء العتق قوله ﷺ ( الولاء لُحمة كلُحمة النسب ، لا يُباع ولا يُوهب ) <sup>(٢)</sup> .

والعتيق لا يرث من أعتقه ( أى لا يرث سيده الذى أعتقه ) لأنه لا فضل له عليه ، بخلاف المُعتق فهو صاحب فضل على عبده ، الذى أنعم عليه بخير نعمة ، ألا وهى نعمة الحرية .

فكان له ميراث منه بذلك السبب الذى اعتبره الشرع عسوبة سببية .

• السبب الرابع للميراث : ولاء الموالاة : وهو أن يقول شخص لآخر : أنت مولأى ترثنى إذا مت ، وتحمل عنى الدية إذا جئت ، فيقول له قبلت

(١) من كتاب صفوة الميراث على المذهب الأربعة للشيخ محمد عبد الله ناجى المدرس بالأزهر .

(٢) رواه الحاكم وصححه .

وبهذا الولاء لا يثبت إرث فى مذهب مالك ، والشافعى ، وابن حنبل ويثبت به إرث عند أبى حنيفة وآخرين بشروط ثلاثة <sup>(١)</sup> .

• **النسب الخامس للميراث : بيت المال :** وهو المكان الذى يضع فيه الإمام أموال المسلمين ، المستحقة للوضع فيه .

وفى هذا المكان يوضع مال من مات من المسلمين ، إذا لم يوجد له وارث ( والمراد به الآن خزانة الدولة ) .

**وبيت المال** وارث بالعصوبة عند المالكية ، والشافعية ، دون الأحناف والحنابلة .

**والمراد بكونه وارثا** أنه يوضع فيه ما يرثه المسلمون <sup>(٢)</sup> .

**والدليل على توريث بيت المال :** قول الرسول ﷺ ( أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه ) <sup>(٣)</sup> وإرث الرسول ﷺ لصالح المسلمين لا لنفسه .

### شروط الميراث

لا يرث الإنسان غيره إلا بثلاثة شروط .

**(١) تحقق موت الشخص الموروث** <sup>(٤)</sup> .

والمراد بالموت : الموت الحقيقى ، أو الحكمى ، أو التقديرى .

**فالموت الحقيقى :** يعرف بالمشاهدة ، **والموت الحكمى :** هو الذى يحكم به القاضى على شخص تغيب مدة ، يظن أن مثله لا يعيش إليها غالبا ، وسمى هذا موتا حكما ، لجواز أن يكون المحكوم بموته حيا يرزق .

**والموت التقديرى :** هو الذى يكون للجنين ، الذى يفصل عن بطن أمه بسبب جناية عليها ، توجب الدية ، أو التعويض . وهذه الدية ، أو التعويض تورث عن الجنين . أما هو فلا يرث للشك فى حياته ، وذلك عند الجمهور .

**أما الأحناف فإنهم يرون أن هذا الجنين يرث ويورث .**

**(٢) تحقق حياة الوارث وقت موت الموروث ، حقيقة ، أو تقديرا .** فالحياة الحقيقة

معروفة ، أما التقديرية ، فتكون للجنين فى بطن أمه ، فإنه يعتبر من الورثة .

**(٣) العلم بالسبب الذى جعله يرث الميت ، قرابة كان ذلك السبب أو نكاحا ، أو ولاء .**

(١) الإرث بهذا الولاء يكون لمن قبل الولاء وليس لطلابه وذلك بشروطه الثلاثة : الأول : أن يكون طالب الولاء حرا ، والثانى ألا يكون له وارث بنوع من أنواع القرابة والثالث ألا يكون حربيا واستدل أصحاب هذا المذهب بقوله تعالى (والذين عقدت أيمانكم ..... ) .

(٢) من كتاب الميراث فى الإسلام للأستاذ حسين على درويش .

(٣) رواه أبو داود .

(٤) أى الذى ورثه غيره ، وفى بعض الكتب تعبير آخر ، هو : الشخص المورث أى : الذى ترك المال لغيره يرثه .

## أركان الميراث ثلاثة

- (١) مورث : ( بكسر الراء وتشديدها ) ويقال له أيضا موروث عنه وموروث ، وهو الميت .
- (٢) وارث : وهو الذى يرتبط بالميت بسبب من أسباب الميراث .
- (٣) موروث : وهو ما يتركه الميت من مال ، أو حقوق تورث عنه .

## موانع الميراث

- يُمنع الإنسان من الميراث بالقتل ، والرق ، واختلاف الدين ، وإليك التفصيل :
- المانع الأول من الميراث : القتل العمد عند المالكية ، أما الخطأ فلا يمنع الميراث عندهم ، وبهذا رأى أخذ قانون المحاكم المصرية فى المادة الخامسة منه .
  - وعند الحنفية : القتل الذى يمنع من الميراث هو القتل الذى يتعلق به وجوب القصاص ، أو الكفارة .
  - وعند الشافعية : القتل يمنع القاتل من الميراث ، حتى ولو كان خطأ .
  - فالقاتل ممنوع من الميراث مطلقا ، سواء كان القتل عمدا ، أم خطأ أم شبه عمد <sup>(١)</sup> ، وسواء كان بحق ، أم بغير حق .
  - واستدلوا بظاهر قول الرسول ﷺ (ليس للقاتل من تركته المقتول شيء) <sup>(٢)</sup> .
  - ما العلة فى منع القاتل من الإرث ؟
  - السبب فى منع القاتل المتعمد من الميراث : أنه استعجل شيئا قبل أوانه فعوقب بحرمانه منه .
  - أما القتل الخطأ فقد حُرِمَ صاحبه من الميراث سداً للذرائع ، فربّ متعمد فى صورة مُخطئ ، وقد يدعى المتعمد الخطأ ويتصنعه .
  - ومن عدالة الشرع الحكيم : أنه جعل المقتول يرث قاتله لو مات هذا القاتل قبله كأن يضرب رجل غيره فيجرحه ، فيموت هذا الضارب قبل هذا الجريح بسبب يطرأ عليه ، كما سبق بيانه .
  - المانع الثانى من الميراث : الرق بجميع أنواعه الخمسة ، فلا يرث الرقيق سواء كان قنّاً ، أم مبيعاً ، أم مكاتباً ، أم مُدبراً ، أم أم ولد .
  - فالقن : هو الرقيق الكامل فى الرق ، والمبيع : هو الذى بعضه عبد وبعضه حر ، والمكاتب : هو الذى اتفق مع سيده على أن يصير حراً

(١) فالعمد أن يقصد ضربه بسلاح أو ما يشبهه فى تمزيق أعضاء الجسم ، كالخشب المحدد ، أو الحجر وشبه العمد أن يضربه بما لا يقتل غالباً ، والخطأ أن يرمى صيداً فيصيب أباه وهو لا يقصد قتله .

(٢) صححه ابن عبد البر وغيره .

إذا أدى له قدرا معيناً من المال على أقساط ، والمُدبِّر : هو الذى قال له سيده : أنت حر بعد موتى ، أو أنت حر إذا مت ، ويموت سيده يصير حراً بشرط ألا تزيد قيمته عن ثلث مال سيده .

وأم الولد : هى الجارية يطؤها سيدها بملك اليمين ، فتلد منه ، وهذه تصير حرة بموت مُعتقها .

والقَيْن ، والمكاتب ، والمُدبِّر ، وأم الولد ، لا يرث ، ولا يورث عند جميع العلماء إذا مات سيده قبل أن يؤدي بدل الكتابة ، أو مات عاجزاً عن أدائها .

أما المَبْعُوض : فهو كذلك عند جميع العلماء ، عدا الحنابلة الذين قالوا : إنه يرث ويورث ، وعند الشافعية أيضاً فى غير المشهور من مذاهبهم حيث قالوا : إن المَبْعُوض يورث عنه جميع ما ملكه ببعضه الحر ، ويكون لجميع ورثته .

إذا : فالرقيق لا يرث سيده ، لأن الحرية هى التى أوجبت الميراث ولا حرية مع رق ، ولا يورث الرقيق أيضاً ، لأنه لا مال له ، سواء أكان مكاتباً ، أم مُدبراً ، أم أم ولد .

• المنايع الثالث من الميراث : اختلاف الدين ، فلا يرث الكافر المسلم ولا يرث المسلم الكافر ، سواء أكانت الرابطة بينهما زوجية ، أم قرابة أم عتقاً<sup>(١)</sup> .

أما المرتد : فيرى المالكية والشافعية أنه لا يرث ولا يورث<sup>(٢)</sup> . والكفار مهما اختلفت ملكتهم يتوارثون فيما بينهم ؛ لأن الكفر كله ملة واحدة فيرث اليهودى النصرانى والمجوسى وبالعكس .

أما اختلاف الدارين حقيقة كالحربى والذمى<sup>(٣)</sup> ، أو حُكْمُنا كالمُسْتَأْمَن والذمى ، وكذلك الدُّور الحُكمى ففيهما خلاف بين العلماء .

والدُّور الحُكمى : هو أن يترتب على توريث شخص عدم توريثه هو ( أى عدم توريث الوارث ) كأن يموت رجل ، وليس له فى الظاهر إلا أخ شقيق يرثه ، فيقر ذلك الأخ بأن لهذا الميت ابناً هو فلان مثلاً فيصير ذلك الابن وارثاً للميت ، ولا يرث الأخ لحجبه بهذا الابن ، وهذا

(١) يرى ابن حنبل أن المسلم يرث الكافر بسبب الولاء ، كما يرى أن المعتق الكافر يرث عتيقه المسلم الذى أعتقه إذا لم يكن لذلك العتيق وارث يستغرق بميراثه التركية كلها ، وكذلك الزوجة الكتلية ترث من تركتها زوجها المسلم والتريب الكافر يرث قريبه المسلم إذا أسلم قبل تصحيح التركية .

(٢) وذهب أبو حنيفة إلى أن المرتد لو كان رجلاً وبقي على رفته حتى مات فماله المكتسب قبل الردة لورثته المسلمين ، وماله حال الردة يكون قيناً للمسلمين ، وإن كان المرتد امرأة فمالها يرثه ورثتها المسلمون كسبته قبل الردة أم بعدها .

(٣) الحربى : من كان فى دار الحرب ، والذمى من فرضت عليه الجزية ، والمُسْتَأْمَن : هو الحربى الذى دخل دار الإسلام بأمان لمدة معلومة لا بصفة مستمرة .

رأى الأئمة عدا الإمام الشافعي فإنه يثبت نسب ذلك الابن ولا يرث ومع أن المالكية يرون توريثه فإنه لا يثبت نسبه عندهم إلا بإقرار عدلين لأن الإقرار شهادة وهي تحتاج إلى عدلين. والدليل على أن اختلاف الدين مانع من الميراث قول المصطفى ﷺ ( لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم ) رواه الشيخان . ومعنى اختلاف الدارين أن يكون كل من الوارث والشخص الموروث تابعاً لدولة غير دولة الآخر .

والمالكية ، والحنابلة لا يعتبرونه مانعاً من الميراث . والشافعية يعتبرونه مانعاً من الميراث إذا كان الاختلاف بينهما في الذمة والحراية فقط ، وإن اختلفت دارهما ، لأن الذمي يرث الذمي ، والحربي يرث الحربي وإن اختلفا داراً .

والحنفية يعتبرون اختلاف الدارين مانعاً في حالة السلم ، وغير مانع في حالة الحرب ، فلا يرث حربي ذمي ، ولا العكس ، وهذا كله بالنسبة لغير المسلمين .

أما المسلمون فاختلاف الدار بينهم غير مانع من الميراث مطلقاً لأن المسلم أخو المسلم بعتد داره أو قريته (١) .

### **المراد بتركة الميت**

التركة لغة : ما يتركه الميت مطلقاً .

وشرعاً : ما يتركه الميت خالياً من كل حق تعلق به ، وما يتركه الميت تارة يورث عنه ، وتارة لا يورث .

( أ ) فالذي يورث عنه أمواله على اختلاف أنواعها ، من نقود ، وأرض ، وعقار ومبان ، وحيوانات ، وحبوب ، وزروع ، وكذلك يورث عنه ما يرتبط بالمال من حقوق الغير ، كحق الشفعة ، والرد بالعيب (٢) وخيار المجلس (٣) والقصاص ، وحد القذف .

(ب) والذي لا يورث عنه ثلاثة أشياء .

١- ما له ارتباط بعاطفته وإرادته .

٢- آجال الديون لأنها حق عليه لا له .

٣- قذف زوجته وموته قبل الملاعة .

(١) من كتاب الميراث في الإسلام على المذاهب الأربعة ، للأستاذ حسين درويش .

(٢) هو رد الشيء المبيع لوجود عيب فيه .

(٣) خيار المجلس : هو أن يكون لكل من البائع والمشتري حق إمضاء العقد أو إلغائه ما دام في المجلس الذي يتم فيه ذلك ما لم يتفرقا .



## الحقوق المتعلقة بتركة الميت

يتعلق بتركة الميت خمسة حقوق مرتبة ، بحيث لا يصح الانتقال من حق إلى آخر إلا إذا بقى من التركة شيء ، وإليك تفصيلها .

- **الحق الأول :** ما على الميت للناس من حقوق تتعلق بشيء من تركته .  
مثل الأشياء المرهونة من ماله ، لأن حق صاحب الرهن مقدم على كل شيء حتى على تجهيز الميت وتكفينه .

وهذا رأى الجمهور عدا الحنابلة فهم يرون : أن تكفين الميت وتجهيزه مقدم على هذا الحق فجعلوه الأول ، وجعلوا حق الرهن مع قضاء الديون التى عليه ولذلك كانت الحقوق عندهم أربعة ، لا خمسة .

وبرأيهم هذا أخذ قانون المحاكم المصرية المعمول به الآن ، فمن مات وليس له إلا دار مرهونة ، لا تكفى لتجهيزه ، وسداد ديونه فعلى رأى الجمهور يأخذها صاحب الرهن ، ويكون تجهيز هذا الميت على أقاربه أو من حضره من المسلمين ، أو بيت المال .

وعلى رأى الإمام أحمد تباع ليكفن منها الميت .

- **الحق الثانى :** تجهيز الميت وتكفينه حتى يدخل القبر ، دون إسراف أو تقصير فى تكفينه .

وإنما قدم هذا الحق على ما بعده ، لأنه بمثابة حاجات الإنسان الأساسية الأصلية التى يحتاجها حال حياته ، ومعلوم من شرعنا أن من كان مدنيا لا يباع لسداد دينه ثوبه ، ولا مسكنه ، ولا أدوات عمله ، وكذلك الميت لا تسدد ديونه ، وتنفذ وصاياه إلا بعد تكفينه ، وتجهيزه حتى يدفن .

وتجهيز الزوجة يكون على زوجها عند الشافعى فى أصح أقواله وعند أبى يوسف من الحنفية ، حتى ولو كانت مؤسسة ، لأن نفقتها واجبة عليه وتكفيها من النفقة عليها . وعند الحنابلة ، والمعتمد عند المالكية ، وعند محمد من الحنفية لا يجب على الزوج تجهيزها ، ولو كانت مفسدة ، لأن الإنفاق عليها كان للاستمتاع وقد زال بالموت ( من كتاب صفوة الميراث ) .

- **الحق الثالث :** قضاء ما عليه من الديون التى لا تتعلق بعين من أعيان التركة سواء أكانت لله ، كالزكاة والكفارات ، أم لآدمى ، أوصى بها ، أم لا .  
وإذا ضاقت التركة عن الوفاء بدين الله ، وحق العباد : قُدّم دين الله على الراجح عند المالكية ، والشافعية ، ويرى الأحناف أن ذن الله يسقط بموته لأنه عبادة ، والعبادة تؤدى بالنفس ، اللهم إلا إن أوصى بها أو تبرع بها الورثة ، فإن أوصى نفدت وصيته من الثلث ، إلا إذا رضى الورثة بأكثر منه .

أما ذَيْن الآدمي فُعُطِيَ له إذا وسعته التركة ، ولم يتعدد الدائن ، لأنه إن تعدد وضاقَّت التركة عن الوفاء للجميع أعطى كل منهم بنسبة حصته ، وإن كان الدائن واحدا كان له الخيار : إن شاء أسقط حقه ، أو تركه إلى يوم الجزاء .

● الحق الرابع : تنفيذ وصاياه التي استوفت شروطها .  
والوصية إذا كانت لبعض ورثته فإنها لا تنفذ إلا إذا أجازها بقية الورثة .  
وإن كانت لغير وارث نُفذت بغير إجازة الورثة إذا لم تزد عن ثلث التركة فإن زادت عن الثلث نُفذت جبرا في الثلث فقط ، وتوقفت فيما زاد عنه على إجازة الورثة ، فإن أجازوها نفذت ، وإلا فلا .  
وإذا قيل : كيف يقدم سداد الدين على تنفيذ الوصية ؟ مع أن القرآن الكريم قدمها على الذَّين حين قال ( مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَّتُ بِهَا أَوْ ذَيْنِ ) ( النساء : ١٢ )

وقد قال الرسول ﷺ ( ابدأوا بما بدأ الله به ) .  
قلنا إن الوصية تبرع وتطوع ، وقضاء الدين فرض ، فكيف يُقدم التطوع على الفرض ، أضف إلى ذلك أن سيدنا رسول الله ﷺ قد بدأ في توزيع التركة بالذَّين قبل الوصية ، كما روى ذلك عنه على بن أبي طالب <sup>(١)</sup> .

● الحق الخامس : تقسيم ما بقى من التركة بعد هذه الحقوق الأربعة السابقة ويكون تقسيمها على النظام والترتيب التالي .

أولا : نعطي أصحاب الفروض فروضهم بعد معرفة من يرث منهم ومن لا يرث ، فقد يُحجب أحدهم ببعض العصبية .  
وأصحاب الفروض : هم كل وارث له نصيب مقدر في كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ ، وهذا إن وُجدوا ، وإلا انتقلنا إلى من بعدهم وهم العصبات .

ثانيا : نعطي ما بقى للعصبات النسبية إن بقى شيء بعد أصحاب الفروض فإن لم يوجد أصحاب فروض أخذ هؤلاء العصبية المال كله .

---

(١) فقد روى على بن أبي طالب ، رضى الله عنه أنه قال : رأيت رسول الله ﷺ بدأ بالذَّين قبل الوصية (الرحبية) .

## مراتب الورثة

للمستحقين للتركة درجات مرتبة شرعا ، بحيث لا يجوز الانتقال من درجة إلى أخرى إلا بعد أن يستوفى المستحقون حقوقهم فى كل درجة وإليك توضيح هذه الدرجات مرتبة .

١- الدرجة الأولى : وأصحابها كل من له فرض مقدر فى كتاب الله ، أو سنة رسوله ﷺ وليس محجوبا بعاصب .

٢- الدرجة الثانية : وأصحاب هذه الدرجة : العصباء النسبية للميت ( وهم أقارب الميت من جهة أبيه ) وهؤلاء لا ميراث لهم إلا بعد أصحاب الفروض فى الدرجة الأولى ، وذلك بإجماع العلماء ، وسيأتى بيان تفصيلى بالعصباء

٣- الدرجة الثالثة : المولى المعتق ، رجلا كان ، أو امرأة .

٤- الدرجة الرابعة : العصب النسبية للمولى المعتق ، بشرط أن يكون ذلك المعتق رجلا وأن يكون عاصبه الوارث رجلا أيضا .

فلو كان المعتق امرأة لم يرث أحد من عصبته عبيدها الذى أعتقه ولو كان المعتق رجلا فلا ميراث لأية امرأة قريبة له ، من عبده الذى أعتقه ذلك الرجل .

وقد اتفق العلماء جميعا على استحقاق أصحاب هذه الدرجات الأربع للميراث مرتبين فى القسمة كما ذكرنا .

أما أصحاب الدرجات التالية لهم فقد اختلف العلماء فى ترتيبهم .

٥- الدرجة الخامسة : الرد على أصحاب الفروض المقدرة ، بنسبة فروضهم إلا الزوجين ، وذلك إذا بقى شيء من التركة بعد استيفاء أصحاب الفروض فروضهم ، ولم يكن هناك وارث غيرهم ، ويرد ما بقى عليهم بنسبة فروضهم . وهذا الرد قال به الحنفية ، والحنابلة ، والمتأخرون من المالكية ، والشافعية أما المتقدمون من هذين المذهبين فقد منعوا الرد على ذوى الفروض ، وقالوا : يُعطى الباقي من التركة لببيت المال .

أما الرد على أحد الزوجين فقد قال به سيدنا عثمان بن عفان ، وبه أخذ القانون الجديد المعمول به فى المحاكم المصرية ، فأجاز الرد عليهما عند فقد أصحاب الفروض النسبية ، والعصب النسبية ، وذوى الأرحام .

والذين يرد عليهم ثمانية من أصحاب الفروض : وهم : الأخ لأم ، والأم والبنت ( واحدة أو أكثر ) وبنت الابن واحدة فأكثر ، وإن نزل أبوها والأخت الشقيقة فأكثر ، والأخت لأب فأكثر ، والأخت لأم فأكثر ، والجدة الوارثة مطلقا (١) .

(١) من كتاب الميراث فى الإسلام للشيخ حسين درويش .

٦- الدرجة السادسة : ذوو الأرحام ، وهم أقارب الميت الذين ليسوا من العصابة وليس لهم سهم في كتاب الله ، أو سنة رسوله ﷺ مثل : ابن البنت ، وابن العمّة ، وبنت العم ، وبنت الأخ ، والجد أبو الأم .  
والذى قال بتوريث هذا الصنف الحنفية والحنابلة ، والمتأخرون من علماء المالكية والشافعية ، أما المتقدمون من هذين المذهبين فمنعوا توريثهم .  
وذوو الأرحام يرثون عند من قال بتوريثهم إذا لم يكن للميت وارث من أصحاب الفروض ، ولا من العصابات بأنواعها المختلفة .

وسنفرد لذوى الأرحام بابا خاصا بهم ، نوضح فيه كيفية توريثهم ص ٩٩  
٧- الدرجة السابعة : ولاء الموالاة .

وحقيقة ولاء الموالاة : أن يقول شخص لآخر أنت مولاي ترثني إذا مت وتحمل الدية عني إذا جُنيتُ ، فيقول له : قبلت ذلك ، ويكون الميراث لمن قبل هذا الولاء لا لطالبه ، بشرط ألا يكون لهذا الطالب وارث وألا يكون حربيا ، وأن يكون حرا .

رأى العلماء في الإرث يَمَن قَبِلَ ولاء الموالاة ، للعلماء في ذلك رأيان :

• الرأى الأول : للإمام الشافعي ، ومالك ، وابن حنبل ، وزيد بن ثابت والأوزاعي ، وعبد الله بن عباس رضى الله عنهم أنه لا يرث بولاء الموالاة الآن ؛ لأنه كان في أول الإسلام ، ثم نُسِخَ بآيات المواريث ، وبقوله تعالى (وَأُولَئِكَ الْأَرْحَامُ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ) (النساء : ٧٥) .

إذا : فالمال يكون لبنت المال عند عدم وجود وارث وليس لمولى الموالاة وهذا رأى الجمهور ، وبه أخذ القانون المصرى .

• الرأى الثانى : لعمر بن الخطاب ، وعلى بن أبى طالب ، وعبد الله ابن مسعود ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ، وإسحق بن راهويه ، والنخعي : أن ولاء الموالاة سبب من أسباب الميراث إلى أن تقوم الساعة .

واستدلوا بقوله تعالى (وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَفَاتُوهُمْ نَصِيبُهُمْ) (النساء : ٣٣)

وبما رواه البخارى أن تميمة الدارى - رضى الله عنه - سأل رسول الله ﷺ عن أسلم على يدي رجل ووالاه ، فقال النبي ﷺ هو أحق به مَحْيَاهُ وَمَمَاتِهِ .

٨- الدرجة الثامنة : الإقرار بنسب للغير ، فمن أقر حال حياته بنسب لغيره فلما أن يُقر بأبوة مباشرة ، أو ببنة صُلبيّة ، أو بغيرهما ، فإن أقر بالأبوة أو البنة فهو إقرار على نفسه بنسب ، وصار المُقرُّ له وارثا حقيقيا بالنسب كسائر الورثة ، وذلك بشروط وهى : تصديق المُقرُّ له ، وأهليته

للتصديق ، وتوافر شروط صحة الإقرار بنسب الموجودة في الفقه الإسلامي .

أما إن أقر بالأخوة ، أو بالعمومة ، أو ببْنوة ابن الإبن فلا يثبت هذا النسب إلا ببينة ، أو تصديق من حُمِّل عليه النسب وهو الأب في حال الإقرار بالأخوة ، والجد في حال الإقرار بالعمومة ، والإبن في حال الإقرار ببْنوة ابن الإبن ، فإذا صدَّق على هذا الإقرار من حُمِّل عليه النسب من أب أو جد ، أو ابن ثبت النسب .

٩- الدرجة التاسعة : الموصى له بما زاد على ثلث المال . فمن أوصى لغير وارث <sup>(١)</sup> بنصف ماله فلا يعطى هذا الموصى له إلا الثلث فقط ، فإن بقي شيء من التركة بعد تجهيز الميت ، وقضاء ديونه ، وأخذ جميع الورثة حقوقهم كملنا للموصى له نصفه الذي أوصى به الميت ، وهذا التكميل إلى النصف قال به الحنفية ، والحنابلة ، أما الشافعية ، والمالكية فقد قالوا : لا تكمل الوصية فيما زاد على الثلث إلا بالشروط التالية :-

- ١- ألا يكون هناك ورثة يحوزون كل التركة .
- ٢- أن يُجيز هؤلاء الورثة الوصية في القدر الزائد .
- ٣- أن يكونوا من أهل الإجازة .

١٠- الدرجة العاشرة : بيت المال : إن لم يوجد أحد من الأنواع الأربعة السابقة ورث بيت المال ، وذلك عند جميع الأئمة عدا الحنفية ، الذين قالوا : إن بيت المال لا يرث إلا إذا لم يوجد أحد من الأنواع التسعة السابقة لأنهم يقدّمون على بيت المال كلا من مَوَلَى الموالاة ، والمُقَرَّر له بنسب والموصى له .  
ومن ذلك نستنتج أن مراتب الاستحقاق للتركة عند الحنفية عشر مراتب وعند باقي الأئمة سبع مراتب فقط .

## الورثة وأنواعهم

الورثة أنواع : نوع يرث بالفرض ، ونوع يرث بالتعصيب ، ونوع يرث بهما معا .  
● فالذي يرث بالفرض : كل من ورد له نصيب مقدر في كتاب الله ، أو سنة رسوله ﷺ ، أو بإجماع العلماء ، كإجماعهم على حلول الجد محل الأب عند فقده ، وعلى قيام بنت الابن مقام البنت عند فقدها .

(١) أما الوارث فلا تجوز الوصية له لقول الرسول العظيم ﷺ ( لا وصية لوارث ) رواه البيهقي .

## • والوارثون بالفرض ثلاثة عشر إنساناً :

(١) الأم ، (٢) الأب ، وهو ممن يرث بالتعصيب أيضاً ، أو بالفرض والتعصيب ، (٣) الجد الصحيح وإن علا ، وهو كالأب فيما ذكرنا (٤) الجدة من جهة الأب وإن علت ، (٥) الجدة من جهة الأم وإن علت (٦) البنت ، (٧) بنت الابن وإن نزل أبوها ، (٨) الأخت الشقيقة (٩) الأخت لأب ، (١٠) الأخت لأم ، (١١) الأخ لأم ، (١٢) الزوج (١٣) الزوجة .

• والوارثون بالتعصيب : هم كل وارث يأخذ التركة كلها إذا انفرد ، أو يأخذ ما بقى بعد أصحاب الفروض ، إن كان معه صاحب فرض ، وبقي من التركة شيء ، وإليك توضيحاً للعاصب وأنواعه .

### العاصب وأنواعه

العاصب نوعان : عاصب نسبي ، وعاصب سببي .  
فالعاصب النسبي : هو الذى يرتبط بالميت بسبب قرابته له .  
والعاصب السببي : هو الذى يرتبط بالميت بسبب آخر غير القرابة كالعتق مثلاً  
والعاصب النسبي ثلاثة أنواع :

١- عاصب بنفسه ، ٢- عاصب بغيره ، ٣- عاصب مع غيره .  
فالعاصب بنفسه لا يكون إلا ذكراً كالابن ، والعاصب بغيره لا يكون إلا أنثى كالبنات ، والأخت ، والعاصب مع غيره لا يكون إلا أنثى مصاحبة لأنثى كالأخت مع البنت .  
ومعنى عاصب بنفسه : أنه اتصف بالعصوبة بنفسه من غير واسطة كالابن والأخ الشقيق .

ومعنى عاصب بغيره : أنه احتاج فى عصوبته إلى عاصب بنفسه يعصبه كالبنات فهى عصبية بأخيها الذكر ، ومعنى عاصب مع غيره أنه احتاج ، فى عصوبته إلى أنثى أخرى ليست فى درجتها ، وذلك لتعصبها ، كالأخت مع البنت .

• فالعاصب بنفسه إذن : كل ذكر نسيب <sup>(١)</sup> للميت ، ليس بينه وبين هذا الميت أنثى ، ويكون هذا العاصب من أربع جهات .

١- جهة البنوة ، أى : الأبناء الذكور ، وأبناؤهم الذكور ، وإن نزلوا وهذه أقوى الجهات .

٢- جهة الأبوة ، أى : الأب ، والجد الصحيح وإن علا ، وهى تلى البنوة فى القوة .

(١) نسيب أى : إن قرابته للميت من جهة النسب فقط لا مجرد قرابة .

٣- جهة الأخوة ، أى : الأخ الشقيق وابنه ، والأخ لأب وابنه ، وإن نزل .

٤- جهة العمومة ، أى : العم الشقيق للميت ، ثم عمه لأب ، ثم ابن عمه الشقيق - وإن نزل كل منهم - ثم ابن عمه لأب كذلك ، ثم عم أبيه الشقيق ، ثم ابن عم أبيه الشقيق ، ثم ابن عم أبيه من الأب ، وإن نزل كل منهم .

والعاصب بنفسه يرث المال كله إذا انفرد ، ويرث الباقي بعد أصحاب الفروض إن وجدوا ، ولا شيء له إذا استغرقت الفروض التركة كلها .

• والعاصب بغيره : كل أنثى احتاجت فى عصوبتها إلى ذكر من جهتها يعصبها ، وهذا العاصب ثلاثة أنواع .

الأول : البنات مع الأبناء ( أى بنات الميت مع إخوتهن الذكور منه ) .

الثانى : بنات الابن وإن نزل هذا الابن ، إذا وجد معصب لهن من أخ أو ابن عم ، ولو أنزل درجة منهن .

الثالث : الأخوات الشقيقات مع الإخوة الأشقاء ، والأخوات لأب مع الإخوة لأب وكل من هذه الأنواع الثلاثة : يرث المال مع إخوتهم الذكور ، للذكر ضعف الأنثى ، إذا لم يوجد أحد من الورثة أصحاب الفروض ، فإذا وجد أحد منهم ، ورث كل من هذه الأنواع الثلاثة ما بقى بعد أصحاب الفروض .

وهناك أربعة ذكور لا يعصبون أخواتهم الإناث وهم :-

١- ابن الأخ الشقيق ، أو لأب لا يعصب أخته ، ولذلك يرث وحده دونها وهذا معنى أنه لا يعصبها ، أى لا يجعلها ترث تعصبيا .

٢- العم لأبوين ، أو لأب ، فهو لا يعصب أخته التى تعتبر عمة للميت ولذلك يرث ، دونها .

٣- ابن العم الشقيق ، أو لأب يرث دون أخته بنت العم .

٤- أبناء المولى الذى أعتق عبدا ، فهم يرثون من أعتقه المولى دون أخواتهم الإناث ، فهن لا يرثن ذلك المعتوق .

### **العاصب مع غيره**

• العاصب مع غيره : كل أنثى تصير عصبه باجتماعها مع أنثى أخرى ومعنى أنها تصير عصبه ، أى : ترث الباقي ، كالرجل الذكر من العصبه بعد أن كان لها فرض مقدر لو لم تجتمع مع هذه الأنثى ، وهذا النوع يشمل الوارثات التاليات :-

١- الأخوات الشقيقات مع البنات ، سواء كانت واحدة من النوعين أم أكثر ( أى سواء كانت أختا واحدة مع بنت واحدة ، أم أكثر من واحدة فى النوعين ) .

٢- الأخوات الشقيقات مع بنات الابن ، وإن نزل هذا الابن سواء كانت أختا واحدة مع بنت الابن ، أم أكثر من النوعين .

٣- الأخوات لأب مع بنات الصلب ، سواء كانت كل منهما واحدة ، أم أكثر .

٤- الأخوات لأب مع بنات الابن ، وإن نزل ، سواء أكانت كل منهما واحدة أم أكثر .

فهؤلاء الأخوات الشقيقات ، أو لأب يرثن الباقي من التركة بعد أصحاب الفروض ، لأنهن صرن عصبة باجتماعهن مع البنت ، أو بنت الابن .

وفى هذه الحالة صارت الأخت الشقيقة كالأخ الشقيق ، تحجب الإخوة أو الأخوات من الأب ، كما تحجب من بعدهم من العصبات ، كما تصير

الأخت لأب كالأخ لأب تحجب أولاد الأخ : هذا رأى الجمهور .

ويرى ابن عباس : إسقاط الأخت مع البنت ، ويعطى ما زاد عن البنت أو بنت الابن للعصبة من أخ ، أو عم .

فلومات الميت عن بنت ، وبنت ابن وأخت شقيقة ، وعم .

فالجمهور يعطون للبنت النصف ، ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين وللأخت الباقي ، ولا شيء للعم .

أما ابن عباس : فيعطى البنت النصف ، وبنت الابن السدس ، والباقي للعم لا للأخت كما يرى الجمهور .

### تأثير العصبية

وللعصبية تأثير فى الأنصباء : إما بإثباتها ، أو الحرمان منها ، أو نقصانها .

فقد يكون وجود العاصب سببا فى ميراث من عصبه ، أو سببا فى حرمانه أو فى نقصانه .

فلومات إنسان وترك : بنتين ، وبنت ابن ، وابن ابن ، فوجود العاصب لبنت الابن ، وهو أخوها جعلها ترث ، ولولا وجوده لسقطت من الميراث ، بسبب استيفاء

البنتين الثلثين ، ولذلك يسمى هذا الأخ : بالأخ المبارك .

بخلاف ما إذا ماتت امرأة وتركت : زوجا ، وأبا ، وأما ، وبنتا ، وبنت ابن وابن ابن .

فهنا تجد أن بنت الابن حُرمت من الميراث ، لوجود العاصب ، وهو أخوها ولولاه لورثت السدس مع البنت تكملة الثلثين، ولذلك يسمى هنا بالأخ المشنوم .

وذلك لأن للزوج الربع ، ولأب السدس ، ولأُم السدس ؛ لوجود الفرع الوارث وهو البنت ، وللبنت النصف ، فالمسألة هنا لم يبق فيها شيء يرثه ابن الابن وأخته ، بل حصل فيها عول .



كما أن العاصب قد يكون سببا في نقصان نصيب مَنْ يُعصبه ، كما إذا مات شخص عن : ابن ، وبنت ، فلابن ضعف أخته ، ولولا وجوده معها لأخذت أكثر من ذلك وهو النصف (١) .

### إذا اجتمع العصبه فمن يقدم؟

(أ) إن كانت العصبه من عدة جهات : قدمت جهة البنوة على ما عداها ، لكونها أقوى الجهات ، فلو كان هناك للميت ابن ، وأب ، فالابن يرث بالتعصيب لأنه أقوى من الأب ، فيأخذ الباقي بعد فرض الأب ، لأن جهة البنوة مقدمة على جهة الأبوة .

(ب) وإن اتحدت العصبه في الجهة : قدم الأقرب درجة إلى الميت ، فلو مات شخص عن : ابن ، وابن ابن ، فالمال للابن ، ولا شيء لابن الابن ، لأن الأول أقوى في درجة القرابة من الثاني .

(ج) وإن اتحدت العصبه في الجهة ، والدرجة : قدم الأقوى في القرابة . فإذا مات شخص عن أخ شقيق ، وأخ لأب ، فالمال كله للشقيق ولا شيء للذي للأب ؛ لأن الشقيق أقوى في قرابته للميت من الثاني فهو يُدلى إلى الميت بالأب ، والأم معا ، بخلاف الثاني .

(د) وإن اتحدت العصبه في الجهة ، والدرجة ، وقوة القرابة : قسم المال بين الجميع للذكر ضعف الأنثى ، كما إذا مات شخص وترك أولادا ذكورا وإناثا أما العاصب السببي فهو صاحب الولاء (أى : ولاء العتق) ، ذكر كان ، أو أنثى وهذا يرث بعد العاصب النسبي ، ويقدم على الرد على أصحاب الفروض وعلى ذوى الأرحام

والدليل على ثبوت الميراث للمعتق قوله ﷺ (الولاء لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ) رواه الحاكم وصححه .

### الدليل على ثبوت الإرث للعصبه

الدليل على ثبوت الإرث للعصبه النسبية بأنواعها الثلاثة .

قوله تعالى (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ) (النساء : ١١) ففيها دليل

على ميراث العاصب بنفسه وهو الذكر ، والعاصب بغيره وهى الأنثى ،

وكذلك قوله تعالى (وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ) (

النساء : ١٧٦) وقول الرسول ﷺ (الحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى رجل ذكر متفق عليه .

(١) من كتاب الميراث فى الإسلام للشيخ حسن درويش .

## الفروض المقدرة للورثة والدليل عليها

الفروض المقدرة في القرآن الكريم ستة فروض هي :  
النصف ، والرابع ، والثلث ، والثلثان ، والسدس .  
وهناك فرض سابع ثابت بالاجتهاد ، وهو ثلث الباقي لاثنتين من الورثة :-  
الأول : الأم في المسألتين المعروفتين بالغراوين وسياتين .  
الثاني : الجد في بعض حالاته مع الإخوة وسياتى .

### من يرث النصف

يرث النصف خمسة أفراد :

(١) الزوج : يرث من زوجته النصف إذا لم يكن لها ولد (ذكر كان ، أو أنثى) منه ، أو من غيره ، ولا ولد ابن ، منه ، أو من غيره .

والدليل على هذا القدر من الميراث قول الله تبارك وتعالى (وَلَكُمْ يَصْفُ

مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ) (النساء: ١٢) .

فالولد يطلق على الذكر ، وعلى الأنثى ، ويسمى أيضا الفرع الوارث .

(٢) البنات إذا كانت واحدة (١) ، وليس معها ابن للميت أو أكثر .  
لأنه لو وجد معها لعصبتها ( أى جعلها ترث معه الباقي من التركة بعد أصحاب الفروض ، للذكر ضعف الأنثى ) .

والدليل على نصيب البنات قول الحق تبارك وتعالى (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ

لِلذَّكَرِ مِثْلُ مِثْلِ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً

فَلَهَا النِّصْفُ) (النساء: ١٢) .

(٣) بنات الابن وإن نزل أبوها ، بشرط أن تكون واحدة ، وليس معها من يعصبها من أخ ، أو ابن عم في درجتها ، أو أنزل منها ، ولم يكن للميت ابن ؛ لأنه سيحببها ، ولم يكن له اثنتان فأكثر من البنات ، لأنها تحجب بهما .  
والدليل على ميراثها قول الحق تبارك وتعالى في شأن ميراث البنات (وَأَنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ) (النساء: ١٢) .

والبنات تشمل البنات الصلبية ، وبنات الابن ، إما بوضع اللغة ، أو بإجماع علماء الشريعة .

(١) لأنها إن كانت أكثر من واحدة كان نصيبهن الثلثين .

(٤) الأخت الشقيقة للميت إذا كانت واحدة ، ولم يكن معها من يعصبها ، كالأخ الشقيق لها ، أو بنت للميت ، أو بنت ابن وإن نزل ، وألا يوجد من يحجبها من الميراث كالأب ، والابن .

والدليل على ميراث الأخت قول الله تعالى (إِنْ أَمْرُكَ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ) (النساء: ١٧٦) .

(٥) الأخت من الأب عند عدم وجود الشقيقة ، وعدم وجود من يعصبها كالأخ لأب ، أو بنت للميت ، أو بنت ابن وإن نزل ، وعدم وجود من يحجبها كالأب والابن ، والأخ الشقيق .

### من يرث الربع

يرث ربع التركة اثنان :-

(١) الزوج : إذا كان للزوجة المتوفاة ولد ، أو ولد ابن ( ذكر أو أنثى ) سواء أكان الولد منه ، أم من غيره .

والدليل على ذلك قول الله تبارك وتعالى (فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ ) (النساء: ١٢) .

(٢) الزوجة ، أو الزوجات : إذا لم يكن للزوج المتوفى ولد ، ولا ولد ابن . لا من زوجته هذه ، ولا من غيرها .

والمراد بالولد كما قلنا سابقا يشمل : الذكر ، والأنثى ، أما الابن فيراد به الذكر ، لأنه يقابل البنت .

كذلك يكون للزوجة ، أو الزوجات الربع : فى حالة وجود ولد للمتوفى ممنوع من الميراث لكفره مثلا ، أو قتله لأبيه ، أو غير ذلك من موانع الميراث .

والدليل على نصيب الزوجة قوله تعالى (وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ) (النساء: ١٢) .

### من يرث الثمن

يرث الثمن نوع واحد من أنواع الورثة وهو : الزوجة ، أو الزوجات ، إذا كان للزوج المتوفى ولد ، أو ولد ابن ( ذكر أو أنثى ) وسواء كان ذلك من زوجته هذه ، أم من غيرها .

والدليل عليه قوله تعالى (فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَنَّ ) (النساء: ١٢) .

## من يرث الثلث

يرث الثلث اثنان من الورثة هما :-

(١) الأم : إذا لم يكن لابنها المتوفى ولد ، ولا ولد ابن ، وإن نزل هذا الابن ولم يكن له اثنان من الإخوة والأخوات .

سواء اتحد نوع هؤلاء الأخوة من حيث الذكورة والأنوثة ، أم اختلف نوعهم وسواء أكانوا من جهة واحدة بأن كانوا جميعاً أشقاء ، أم اختلفوا : بأن كان بعضهم شقيقاً ، وبعضهم لأب ، أو لأم .

والدليل على ذلك قول الله تعالى (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ

فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ) (النساء : ١١) .

(٢) الاثنان فأكثر من الأخوة لأم ، سواء أكانا ذكراً ، أم أنثى ، أم مختلفين ، أم يقتسمون الثلث بينهم بالسوية للذكر مثل الأنثى ، وذلك الثلث : إذا لم يكن للميت فرع وارث ، ذكر كان ، أو أنثى ، ولم يكن له أب ، ولا جد من جهة الأب

والدليل على ميراث الإخوة لأم قول الله تبارك وتعالى : (فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ) (النساء : ١٢) أى فإن كان الإخوة لأم أكثر من واحد فهم شركاء فى الثلث .

## من يرث الثلثين

يرث الثلثين من الورثة أربعة أصناف :-

(١) البنات فأكثر ، إذا لم يوجد لهن أخ شقيق ، أو لأب .

والدليل عليه قوله تعالى (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ

فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ) (النساء : ١١)

(٢) بنات الابن فأكثر ، سواء كانتا بنتى ابن واحد للميت ، أم كانت كل واحدة بنتا لابن بشرط ألا يوجد من يعصبهن من أخ ، أو ابن عم فى درجتهم أو أنزل منهن درجة ، أو يوجد من يحجبهن عن الميراث كابن للميت .

والدليل : ما ورد فى الآية السابقة لأنها تتحدث عن البنات ، وبنات الابن .  
(٣) الأختان الشقيقتان فأكثر ، بشرط ألا يوجد من يعصبهن من أخ ، أو بنت للميت أو بنت ابن وإن نزل . والدليل عليه قوله تعالى (فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ

مِمَّا تَرَكَ) (النساء : ١٢٦) أى فإن كانت الأخت اثنتين .

(٤) الأختان لأب فأكثر إذا لم يوجد من يعصبهن من : أخ ، أو بنت ، أو بنت ابن وإن نزل والدليل : ما سبق ذكره فى الأختين الشقيقتين .

## من يرث السدس

يرث السدس سبعة من الورثة :-

الأب في حالتين ، والأم في حالتين ، والجد الصحيح في حالتين ، وبنت الابن في حالة واحدة ، والجددة مطلقا ، والأخت لأب في حالة واحدة ، والأخ أو الأخت لأم ، في حالة واحدة ، وإليك التفصيل لكل منهم .

(١) الأب يرث السدس في حالتين :-

• الأولى : أن يكون لابنه المتوفى ابن ، أو ابن ابن ، وإن نزل ، سواء وجد ورثة غير ذلك ، أم لا .

• الثانية : أن يكون لابنه المتوفى بنت ، أو بنت ابن ، وإن نزل أبوها .  
والفرق بين الحالتين : أن الأب في الحالة الأولى لا يرث غير السدس أما في الحالة الثانية فيرث السدس والباقي تعصيبا بعد أصحاب الفروض إن بقي شيء من التركة .

والدليل على أخذه السدس في الحالتين قوله تعالى (وَلَا يَوْرِي لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ) (النساء: ١١) فإن كان

للميت ولد (ذكر كان ، أو أنثى) فلأب السدس .

(٢) الأم ، ولها السدس في حالتين :-

• الأولى : إذا كان للميت فرع وارث ، ذكر كان ، أو أنثى .

والدليل على ذلك قوله تعالى (وَلَا يَوْرِي لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ

إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ) (النساء: ١١) والولد يطلق على الذكر ، وعلى الأنثى .

• الثانية : إذا كان للميت اثنان فأكثر من الأخوة ، أو الأخوات ، أو منهما

(سواء كانوا جميعا أشقاء للميت ، أم كانوا من أبيه ، أم من أمه ، أم كانوا

مختلفين) والدليل قوله تعالى (فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَيِّهِ السُّدُسُ) (النساء: ١١) .

(٣) الجد الصحيح ، وهو الذى لا يوجد بينه وبين الميت أنثى ، وبذلك يكون المراد به أب الأب .

أما الجد غير الصحيح فهو الذى يوجد بينه وبين الميت أنثى ، وبذلك يكون المراد به : أب الأم ، فهو لا يرث ، بخلاف الأول فإنه يرث وهو فى ميراثه كالأب فى حالتيه السابقتين .

والدليل على ميراثه ما ذكرناه فى ميراث الأب ، وذلك لأن الجد يسمى أبا لغة وشرعا إلا أنه يختلف عن الأب فى خمس مسائل :-

• الأولى : أنه لا يحجب الإخوة الأشقاء ، أو لأب عن الميراث كما يحجبهم الأب ، وهذا عند الأئمة الأربعة ما عدا أبا حنيفة ، وبعض العلماء فإنه يحجبهم .

• الثانية : أنه لا يحجب الأم عن ثلث التركة إلى ثلث الباقي كالأب في المسألتين المعروفتين بالخراوين إلا عند أبي يوسف صاحب أبي حنيفة .

• الثالثة : أنه لا يحجب أم نفسه عن الميراث كالأب .

• الرابعة : أن العلماء متفقون على أن الأب مع الفرع المؤنث يرث السدس فرضا ، والباقي تعصيبا بعد أصحاب الفروض ، أما الجد فقد اختلفوا فيه ، فمنهم من قال : إنه كالأب ، يرث بالفرض والتعصيب ، ومنهم من قال : إنه يرث بالتعصيب وحده .

• الخامسة : أن العلماء أجمعوا على أن الأب متقدم في الولاء والعصوبة على الإخوة ، أشقاء كانوا ، أو لأب ، أما الجد فاختلّفوا في أمره فقال الشافعية : هم قبله ويحبونه عن الإرث بالولاء .  
وقال الحنفية : هو قبلهم ويحبهم .

٤) بنت الابن ، واحدة كانت ، أو أكثر ترث السدس : إذا وجد للميت بنت واحدة من صلبه ؛ لأنه إذا كان له ابن أو بنتان حرمت بنت الابن من الميراث .

والدليل على ذلك ما رواه البخاري من حديث الهذيل بن شرحبيل .  
قال : جاء رجل إلى أبي موسى الأشعري ، فسأله عن بنت ، وبنت ابن وأخت ، فقال : للبنت النصف ، وللأخت النصف ، وأت ابن مسعود فسئلتني ، فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى ، فقال : ( لقد ضللت إذن وما أنا من المهتدين ) أقضى فيها بما قضى رسول الله ﷺ .

للأبنة النصف ، ولابنة الابن السدس تكملة الثلاثين ، وما بقى للأخت ، فأتينا أبا موسى ، فأخبرناه بقول ابن مسعود ، فقال : لا تسألوني ما دام هذا الخبر فيكم .

٥) الأخت من الأب واحدة كانت ، أو أكثر : إذا وجد للميت أخت شقيقة واحدة .

والدليل على ذلك : ( يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلِيلَةِ إِن مَرْءًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ

وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِيئُهَا إِن لَّمْ يَكُنْ هَا وَلَدٌ ..... ) (نساء : ١٧٦) والمراد

بالأخت ما يشمل الأخت الشقيقة ، والتي لأب .

٦) الجدة مطلقا ، سواء أكانت من جهة الأم ، أم من جهة الأب ، وسواء أكانت للميت فرع وارث ، أم لا ، وسواء أكان له إخوة ، أم لا .

فأم الأم ، وأم الأب ، وأمها تركة كل منهما ترث الواحدة منهن السدس ويشتركن فيه إن كن أكثر من واحدة إذا تساوت درجاتهن كأم الأم مع أم الأب .

وإن كانت الجدتان من جهة واحدة ، وكانت إحداهما أقرب إلى الميت حَبَّت القُرْبَى البُعْدَى باتفاق العلماء .

وكذلك إذا اختلفت الجهة ، وكانت القُرْبَى من جهة الأم ، والبُعْدَى من جهة الأب فإنها تُحْجَب .

وإن كانت القُرْبَى من جهة الأب ، والبُعْدَى من جهة الأم : فالراجح أن القُرْبَى لا تُحْجَب البُعْدَى ، بل يَقسَمَان السدس بينهما بالسوية .

فإذا اجتمع ثلاث جدات في درجة واحدة اقتسمن السدس كما فعل النبي ﷺ فقد روى الدار قطنى عن عبد الرحمن بن يزيد قال : ( أعطى رسول الله ثلاث جدات السدس ، اثنتين من قبيل الأب ، وواحدة من قبيل الأم ) .

وهُنَّ : أم أمه ، وأم أم أبيه ، وأم أبى أبيه ، والدليل على أن الواحدة ترث السدس ، وأن الاثنتين يَقسَمَانه بينهما ما رواه الحاكم من حديث عبادة ابن الصامت أن رسول الله ﷺ قضى للجدتين بالسدس بينهما ، وكذلك ما روى من أن الجدة الأخرى جاءت إلى عمر بن الخطاب فسألته ميراثها فقال لها : ما لك فى كتاب الله عز وجل شيء ، وما كان القضاء الذى قضى به أبو بكر إلا لغيرك <sup>(١)</sup> وما أنا بزائد فى الفرائض شيئا ولكن هو ذلك السدس .

(٧) الأخ ، أو الأخت من الأم : إذا كان كل منهما واحدا لا أكثر ( فالرجل هنا كالمرأة ) والدليل قوله تعالى (وإن كانَ رَجُلٌ يُوْرِثُ كَآلَةً أَوْ أَمْرَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا أَلْسُدُسُ) (النساء: ١٢) والمراد بالأخ والأخت هنا فى هذه الآية ما كان من جهة الأم ، وذلك باتفاق جميع العلماء على ذلك .

### من يرث ثلث الباقي

اثنان من الورثة يأخذ كل منهما ثلث الباقي بعد أصحاب الفروض وهما :

( أ ) الأم فى حالتين تسميان بالغراوين ، وبالعُمَرَيَّتَيْنِ <sup>(٢)</sup> .

• الحالة الأولى : أن تموت امرأة وتترك : أما ، وأبا ، وزوجا ، فللزوجة النصف ، وللأم ثلث الباقي ، وللأب ما بقى بعد ذلك تعصيبا .

وإنما أخذت الأم ثلث الباقي ؛ لأننا لو أعطيناها ثلث التركة ل زاد نصيبها عن نصيب الأب ، وهما فى درجة واحدة ، وليس فى مسائل الميراث أنثى تكون فى مرتبة رجل ذكر ، وتزيد عليه فى الميراث .

(١) وثلك انه جاءت جدة إلى أبى بكر فسألته ميراثها فقال لها : ليس لك فى كتاب الله شيء ، انتظري حتى أسأل الناس فسأل عن ميراثها فاجاب كل من قبصة ابن ذؤيب ، والمغيرة بن شعبة بأن رسول الله ﷺ قضى لها بالسدس .

(٢) سميا بالغراوين لشهرتهما وظهورهما كالشيء الأخر أى الأبيض الناصع أو من الغرور لأنهما يغران من لا يعرهما أى يخدعانه ، وسميا بالعمريتين لأن سيدنا عمر رضى الله عنه قضى فيهما بثلث الباقي للأم .

• **الحالة الثانية :** أن يموت رجل ويترك أما ، وأبا ، وزوجة ، فللزوجة الربع ، وللأم ثلث الباقي ، وللأب الباقي تعصيبا .  
وإنما أخذت الأم هنا أيضا ثلث الباقي حتى يفضل الأب عليها نصيبا .

(ب) **الجد في بعض حالاته مع الإخوة** ، كأن يموت شخص ويترك أما ، وجدا وخمسة إخوة .

فللجد ثلث الباقي بعد سدس الأم ؛ لأن ذلك أفضل له من أخذ سدس التركة كلها في هذه المسألة ، أو مقاسمة الإخوة .

لأن الجد إذا كان معه إخوة وصاحب فرض ، أخذ الأفضل له من أحد أمور ثلاثة : السدس ، أو ثلث الباقي ، أو المقاسمة .

**والدليل** على ثلث الباقي لكل من الأم في الغراوين ، وللجد في بعض حالاته مع الإخوة ثابت بالاجتهاد ، فأول من قضى بالغراوين سيدنا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه .

وأجمع الصحابة على هذا القضاء ، فالإجماع دليل على هذا الحكم والجمهور ، والأئمة الأربعة على هذا متفقون أيضا .

**ويرى ابن عباس** أن إحداث فرض ثالث للأم غير ما ورد في كتاب الله غير جائز ، ولذلك أعطاهما ثلث التركة ، وأعطى الأب الباقي ، كما أنه يرى أن الأخوين لا ينقلان الأم من الثلث إلى السدس ، لأن اللفظ الوارد في القرآن الكريم يقول (فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ السُّدُسُ) (النساء: ١١) وإخوة جمع ، وأقل

الجمع ثلاثة وللإجابة على هذا نقول :-

إن إجماع الصحابة - قبل ظهور خلاف ابن عباس - على أن المراد بالجمع ما فوق الواحد ، أو الواحدة ، وكذلك إجماع التابعين بعد هذا الخلاف أيضا على ما أجمع عليه الصحابة من أن المراد بالجمع ما فوق الواحد ، أو الواحدة يعتبر حجة <sup>(١)</sup> .

أما الرد على ابن عباس بالنسبة للأم عن ثلث الباقي فيقال فيه ما قيل في المسألتين المعروفتين بالغراوين ، من أنه اجتمع ذكر وأنثى واتحدا جهة ودرجة فيأخذ الذكر الضعف قال تعالى (لِلذَّكَرِ مِثْلُ مِثْلِ الْأُنثَيَيْنِ) (النساء: ١١)

ولذلك ، لو كان مكان الأب جد لجاز للأم أن تساويه وأن تفضل عنه ، لأنها حينئذ أقرب درجة منه إلى الميت فلم تتحد معه في الجهة والدرجة كالأب <sup>(٢)</sup> .

(١) من كتاب الميراث في الإسلام للشيخ حسين درويش .

(٢) من كتاب الميراث للشيخ حسين درويش .



## الحجب

الحجب لغة : المنع .

وإصطلاحاً : منع الوارث من ميراثه كله ، أو بعضه ، لوجود وارث معه وهو نوعان :

### النوع الأول : حجب الحرمان

وبهذا النوع لا يرث الشخص شيئاً من التركة ، وهذا الحجب مبني على قاعدتين أصليتين .

• القاعدة الأولى : أن كل من يتصل بالميت بواسطة شخص آخر فإنه لا يرث مع وجود ذلك الشخص الآخر .  
فالجد مثلاً لا يرث مع وجود أب للميت ، لأن هذا الجد يتصل بالميت بواسطة ذلك الأب .

والجدة أيضاً لا ترث مع وجود الأم ، لأن الجدة تتصل بالميت بواسطة هذه الأم .  
وابن الأخ كذلك لا يرث مع وجود الأخ للميت ، لأنه يدلى إلى الميت ، ويتصل به بواسطة ذلك الأخ ، فلا يرث مع وجوده ، وكذلك ابن الابن مع الابن .  
ويستثنى من هذه القاعدة : الإخوة لأم ، فإنهم يتصلون بالميت بواسطتها ، ومع ذلك يرثون معها ؛ لأن شرط الحجب بالواسطة أن يستحق كل التركة لو انفرد .

• القاعدة الأخرى : أن الأقرب في الدرجة يقدم على الأبعد ، وعند التساوي في الدرجة يقدم الأقوى فيها .

فالابن يحجب ابن الأخ ، لأنه أقرب منه في الدرجة ، والأخ الشقيق وإن كان في درجته الأخ لأب لكنه يحجبه ؛ لأنه أقوى منه في الدرجة ، لأنه ذوقرايتين .  
والذى لا يحجب حجب حرمان مطلقاً ، وإن حُجب في بعض الحالات حجب نقصان ، ستة من الورثة .

الأبناء ، والبنات ، والأبوان ، والزوج ، والزوجة .

### • المحجوبون حجب حرمان

يحجب من الميراث حجب حرمان الأشخاص التالية :-

- الجد إذا وجد للميت أب .
- الجدات من كل الجهات إذا وجد للميت أم .
- ابن الابن إذا وجد للميت ابن ، أما ما تفعله المحاكم المصرية من إعطاء ابن الابن مع وجود ابن آخر للميت فذلك من باب الوصية الواجبة التي وضعها قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المادة ٧٦ .
- الإخوة والأخوات الأشقاء ، أو لأب ، إذا وجد للميت أب ، أو ابن ، أو ابن ابن وإن نزل هذا الابن ، أو جد عند أبى حنيفة .

- الإخوة من الأم ، ذكورا كانوا ، أو إناثا : إذا وجد للميت فرع وارث : ذكرا كان ذلك الفرع ، أو أنثى ، أو وجد له ابن ابن وإن نزل ، أو بنت ابن وإن نزل ، أو أب ، أو جد ، وإن علا .
- بنات الابن ، واحدة كانت أو أكثر : إذا لم يوجد فى درجتهم ، أو أنزل منهم درجة ، ذكر يعصبهن ، وكان للميت ابن ، أو بنتان فأكثر .
- فلو مات وترك بنتين ، وبنت ابن ، وابن ابن ابن ، فلبنتين الثلثان ، والباقي لبنت الابن ، وابن ابن الابن : للذكر مثل حظ الأنثيين ؛ لأن الأخير عصب بنت الابن وإن لم تكن فى درجته ، فهو أنزل درجة منها .
- الأخوات لأب إذا لم يكن معهن أخ يعصبهن ، ووجد للميت أختان شقيقتان فأكثر ، أو أخت واحدة صارت عصبه مع الغير ، لوجودها مع بنت للميت أو بنت لإبنه ، أو وجد للميت أب ، أو ابن ، أو ابن ابن وإن نزل ، أو جد عند أبى حنيفة .

## النوع الثانى : حجب النقصان

- وهو : الانتقال بالوارث من حالة إلى أخرى ، يصير فيها ميراثه أقل من الحالة الأولى ، وله أنواع كثيرة أشهرها ، ثلاثة أنواع : انتقال من فرض إلى آخر أقل منه ، وانتقال من فرض ، إلى تعصيب ، أو العكس وإليك البيان :
- النوع الأول : انتقال الوارث من فرض إلى فرض أقل منه ، ويكون ذلك خمسة من الورثة : الزوج ، والزوجة ، والأم ، وبنت الابن ، والأخت لأب .
  - فالزوج : ينتقل من النصف إلى الربع ، وهذا معنى حجه حجب نقصان وذلك إذا وجد للميت ، أو لابنه فرع وارث ، ذكرا كان ، أو أنثى .
  - والزوجة : تحجب من الربع إلى الثمن إذا كان للميت ، أو لابنه فرع وارث ذكرا كان ، أو أنثى .
  - والأم : تحجب من الثلث إلى السدس إذا كان للميت ، أو لابنه فرع وارث أو اثنان من الإخوة ، أو الأخوات ، أو منهما ، وتحجب من الثلث إلى ثلث الباقي فى المسائلتين المعروفتين بالغرأوين .
  - وبنت الابن تحجب من النصف إلى السدس : إذا وجد للميت بنت من صلبه .
  - والأخت لأب : تحجب من النصف إلى السدس إذا وجد للميت أخت واحدة شقيقة وذلك بشرط ألا يوجد عاصب ذكر لكل من الأخت الشقيقة والأخت لأب ، وكذلك بنت الابن .
  - النوع الثانى : الانتقال بالوارث من الفرض إلى التعصيب وذلك لأربع من النساء :

البنيت ، وبنيت الابن ، والأخت الشقيقة ، والأخت لأب ، فكل منهن يرث نصف التركة إذا لم يوجد من يعصبها كالأخ ، وترث بالتعصيب في حال وجوده بحيث يكون للذكر مثل حظ الأنثيين ، وفي هذه الحالة قل ميراثها عن النصف .

• **النوع الثالث :** عكس الثاني ، أى الانتقال بالوارث من التعصيب إلى الفرض وهذا يكون لاثنتين من الورثة ، وهما : الأب والجدة .  
فكل منهما يرث بالتعصيب إذا لم يوجد للميت ابن ، أو ابن ابن ، أى يرث المال كله في حال انفراده ، ويرث الباقي بعد أصحاب الفروض إن وجدوا .  
ويكون له السدس ثم الباقي ( أى يرث بالفرض والتعصيب إن وجد للميت بنت أو بنت ابن ) .  
ويرث السدس فقط إن وجد للميت ، أو لابنه فرع ذكر .

### **الفرق بين المحجوب عن الميراث ، والمحروم منه ، والممنوع**

**المحروم** من الميراث ليس أهلا للإرث كالقاتل ، ويسمى أيضا : ممنوعا .  
**أما المحجوب** فهو أهل للإرث ، ولكنه حُجب لوجود شخص آخر أولى منه .  
**والفرق بينهما** من حيث التأثير أن المحروم ( أى الممنوع ) لا يحجب غيره أصلا ، أما المحجوب فقد يحجب غيره ، وذلك كالأخوة مع الأب ، والأم فإنهم محجوبون بالأب ، ومع ذلك يحجبون الأم من الثلث إلى السدس .  
**والمحروم** : لا يحجب أحدا من الميراث ، لأن وجوده كعدمه ، حيث لا يرث .  
فإذا مات شخص وترك : ابنا كافرا ، أو قاتلا لأبيه ، وإخوة أشقاء ، وبناتا وبنات ابن مثلا ، كان الميراث كالتالى .  
للبنات النصف فرضا ،  
ولبنات الابن السدس تكملة الثلثين ، وللإخوة الأشقاء الباقي ، ولا شيء للابن الكافر ، أو القاتل ( فتجد وجوده كعدمه ) .

## ميراث الجد مع الإخوة

عرفنا مما سبق : أن الجد يرث المال كله إذا انفرد ، ولم يوجد معه وارث . ويرث السدس إن كان للميت ابن ، أو ابن ابن وإن نزل . ويرث السدس والباقي من التركة إن وجد معه بنت للميت فأكثر ، أو بنت ابن فأكثر ، وإن نزل ذلك الابن ، فيرث السدس ، والباقي بعد أصحاب الفروض إن بقى شيء .

أما الجد مع الإخوة فتفصيل الحكم فيه من المهمات التي تحتاج إلى فطنة وبقظة . ولذلك نجد أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يخرجون من الكلام في ميراث الجد مع الإخوة ؛ خشية من قول المصطفى ﷺ : ( أجروكم على الجد أجروكم على النار ) (١) .

وأحكام الجد في التوريث ثبتت بالاجتهاد ، ولم تذكر بلفظ صريح في القرآن ولا في الحديث ، ولذلك كان للعلماء في توريث الإخوة مع الجد مذهبان :-

• **المذهب الأول :** مذهب أبي بكر ، وعلي ، وابن عباس : أن الإخوة لا يرثون مع وجود الجد ؛ لأنه كالأب في حجبهم عن الميراث .

وحجة هذا المذهب أن الجد في لغتنا العربية يسمى أبا ، والدليل على ذلك قول الحق تبارك وتعالى ( يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَعَلْنَا فِي الْقُرْآنِ حِكْمًا وَذِكْرًا لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ) (الحج : ٧٨)

وبهذا الرأي أخذ أبو حنيفة وغيره ، فلا يرث الإخوة مع وجود الجد كالأب تماما .

• **المذهب الثاني :** مذهب عمر ، وعثمان ، وابن مسعود ، وزيد ابن ثابت : أن الإخوة يرثون مع الجد : إن كانوا أشقاء ، أو لأب ، أما الإخوة لأم فهم محجوبون به .

وبهذا الرأي أخذ الإمام مالك ، والشافعي ، وابن حنبل ، وأبو يوسف .

**وحيجتهم :** أن الجد يتساوى مع الإخوة في القرابة من الميت ؛ لأن كلا من الجد والإخوة يدلى إلى الميت بواسطة الأب .

## كيفية توريث الجد مع الإخوة

### أولا : رأي جمهور العلماء :-

أنه إذا اجتمع الجد مع الإخوة الذكور ( أشقاء كانوا ، أو لأب ) أو اجتمع مع الأخوات : الإناث ، أو مع الاثنين ( الإخوة والأخوات ) اعتبرنا الجد معهم كآخ في المقاسمة ، وفي التعصيب للإناث .

(١) هامش كتاب الرحبية ص ٧٨ وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ( من أحب أن يقتحم جرائم جهنم فليقتض بين الجد والإخوة ) المصدر السابق .

ويزيد عنهم فى أنه إذا اجتمع مع إخوة أشقاء ، وإخوة لأب ، حسينا عليه الإخوة لأب فى العدد لينقص نصيبه عنهم ، ثم يستقل الأشقاء بنصيب الإخوة لأب ، لأنهم محجوبون عن الميراث بالأشقاء ، وهذا رأى زيد بن ثابت أيضا .  
**ثانيا : رأى الإمام على رضى الله عنه :** أن الجد يقاسم الإخوة ما لم ينقص نصيبه عن السدس ، فإن نقص عنه فرض له السدس ؛ لأن الأب لا ينقص نصيبه عن السدس .

كما أن الإخوة والأخوات لأب إذا وجدوا مع الأشقاء لا يحسبون على الجد فى القسمة كما يرى الجمهور ، كما أنه لا يعصب الأخوات .  
فإذا اجتمع جد ، وأخ شقيق ، وأخ لأب ، كان المال مناصفة بين الجد ، والأخ الشقيق ، ولا شيء للأخ لأب لحجبه بالشقيق .  
أما على رأى الجمهور فإننا نحسب عليه الأخ لأب ، فتقسم التركة أثلاثا إلا أننا نعطى الجد الثلث ، ونعطى الأخ الشقيق الثلثين ، ولا شيء للأخ لأب لكونه محجوبا بالشقيق ، ومع حجه حسبناه على الجد أبا .

### **أحوال الجد مع الإخوة على رأى الجمهور**

**يرى الجمهور** أن للجد مع الإخوة ثلاث حالات :-  
**الحالة الأولى :** أن يوجد معه هو والإخوة صاحب فرض .  
**الحالة الثانية :** ألا يوجد معه هو والإخوة صاحب فرض .  
**الحالة الثالثة :** أن يوجد معه هو والإخوة صاحب فرض ، ويبقى بعد الفروض سدس فأقل ، أو لا يبقى شيء ، وإليك تفصيل كل حالة .

(١) **إن وجد معه هو والإخوة صاحب فرض :** كالبنات ، وبنات الابن ، والزوج والزوجة ، والأم ، والجدة ، وبقي بعد أصحاب الفروض أكثر من سدس التركة كان للجد الأفضل من أمور ثلاثة .  
**المقاسمة للإخوة بعد ذوى الفروض ، أو ثلث هذا الباقي ، أو سدس التركة كلها .**

أى الأمور الثلاثة أفضل كانت له ، مع الأخذ فى الاعتبار الإخوة لأب وعدهم عليه إن وجدوا ، دون أن يأخذوا من التركة شيئا إن وجدوا مع الأشقاء ، لكونهم محجوبين بهم .  
**فلومات إنسان وترك :** جدا ، وأختا ، وزوجة ، كانت المقاسمة هنا أفضل للجد من غيرها ، لأن المسألة تكون من أربعة : للزوجة الربع والباقي ٣ يقسم أثلاثا ، للجد ٢ ، وللأخت سهم واحد .

ولو مات إنسان وترك : جدا ، وأما ، وخمسة إخوة ، فثلث الباقي هنا أفضل للجد ، لأن المسألة تكون من ٦ .

لألم السدس واحد ، ويبقى خمسة ، للجد ثلث الخمسة ، وهذا الثلث فيه كسر في سهامه ؛ لذلك لا بد من تصحيح المسألة ، فنضرب مخرج الثلث <sup>(١)</sup> وهو ثلاثة في أصل المسألة وهو ٦ لتصح المسألة وتُصير من ١٨ ، وليست من ٦ .

لألم السدس ، ومقداره ٣ أسهم ، يبقى ١٥ سهما ، للجد ثلث هذا الباقي ٥ أسهم ، ويبقى عشرة أسهم بعد الجد توزع على الإخوة الخمسة يصير لكل واحد منهم سهمان .

ولو مات إنسان وترك : جدا وأخوين ، وبنتا ، وجدة ، كان سدس التركة للجد هنا أفضل ، لأن المسألة من ٦ .

للبنات النصف ومقداره : ٣ أسهم ، وللجدة السدس ، وهو سهم واحد ويبقى للأخوين سهم واحد ، وهو ينكسر عليهما ، فلا بد من تصحيح المسألة حتى لا تنكسر السهام .

لذلك نضرب عدد رؤوس الإخوة ، وهو اثنان في أصل المسألة وهو ستة يكون الناتج ١٢ ، وهذا هو الأصل الصحيح للمسألة ، والذي توزع منه بغير كسر في السهام ، وذلك كما يلي :-

للبنات النصف ومقداره الآن ٦ ، وللجدة السدس ، ومقداره سهمان يصبح الباقي أربعة أسهم ، لكل من الجد ولأخوين .

فلو قاسمهم لا يكون ذلك أنفع ، إنما الأنفع له أخذ سدس التركة كلها وهو يساوي سهمين .

## (٢) الحالة الثانية من حالات الجد : ألا يوجد معه هو والإخوة صاحب فرض

وحينئذ يكون للجد الأفضل من مقاسمة الإخوة ، أو ثلث كل التركة .

والمراد بمقاسمته للإخوة جعله واحدا من الذكور ، ويعصب الأنثى من الأخوات ، إذا لم يوجد من يعصبها غيره .

فإذا نقص بمقاسمته الإخوة والأخوات عن ثلث كل التركة أعطى ذلك الثلث ، وأخذ الأخوة ما بقي .

فتكون المقاسمة له أفضل في حالة ما إذا مات شخص مثلا وترك : جدا وأختا ، وأخا ، لأن المسألة هنا من خمسة ، فالمقاسمة للإخوة هنا أفضل له من ثلث التركة كلها ، لأن ثلث التركة أقل من المقاسمة .

(١) أى : ثلث الجد ، والمخرج هو مقام الكسر ، وهو ثلاثة .

ويكون ثلث التركة أفضل له : إذا مات الرجل وترك : جدا ، وثلاثة إخوة  
فيكون الأفضل له ثلث التركة كلها ، لأنه لو قاسم الإخوة لأخذ ربع التركة .  
ويستوى الأمران : المقاسمة ، وثلث التركة : إذا كان الإخوة  
أو الأخوات ، أو هما معا مثليه فقط ، كأن يموت إنسان ويترك  
جدا ، وأخوين شقيقين ، أو يترك جدا ، وأخا شقيقا ، وأختين شقيقتين  
أو يترك : جدا ، وأربع شقيقات .

(٣) **الحالة الثالثة للجد مع الإخوة** : أن يوجد معهم صاحب فرض بقى  
بعد ميراثه سدس ، أو أقل ، أو لم يبق بعد صاحب الفرض شيء .  
وفى هذه الحالات الثلاث يأخذ الجد السدس ، حتى ولو لم يبق شيء  
من التركة ، لأنه لا ينقص عنه بالإجماع <sup>(١)</sup> .  
فتعول المسألة بسدسه هذا ، ولا شيء للإخوة والأخوات <sup>(٢)</sup> مثال ذلك  
أن تموت وتترك : بنتين ، وزوجا ، وأما ، وجدا ، وإخوة ، فهنا لم يفضل  
من التركة شيء <sup>(٣)</sup> .

**تنبيه** :- قلنا : إن الجد يعصب أخت الميت وأخواته ، بمعنى : أنهم معه ينتقلن  
من الفرض إلى الإرث بالتعصيب ، أى أخذ الباقي بعد أصحاب الفروض كأنه  
أخ لهن ، ولا يفرض لواحدة منهن ، أو أكثر مع الجد إلا فى مسألة  
واحدة تسمى **الأكردية** .  
**وصورتها** : أن تموت امرأة وتترك : زوجا ، وأما ، وجدا ، وأختا شقيقة  
أو لأب .

فلو عصب الجد الأخت هنا لعصبها فى الباقي وهو السدس ، وبذلك ينقص  
عن السدس ، ولو أعطيناه السدس لسقطت الأخت ، وهى صاحبة فرض  
لا تسقط ؛ لعدم وجود من يحجبها .  
ولذلك يفرض لها هنا النصف ، فتعول المسألة بهذا النصف ، فبعد أن كانت  
المسألة من ستة صارت من (٩) ، حيث عالت بذلك النصف الذى مقداره (٣)  
فى المسألة السابقة .  
**وسميت بالأكردية** : لأن الميت فيها امرأة من بنى أكر ، أو لتكديرها  
على الصحابة حيث اختلفوا فيها ، أو لتكديرها على مذهب زيد الذى يقضى  
بسقوط الأخت .

(١) وذلك لأن الجد مع أولاد الميت لا ينقص عن السدس فكيف ينقص عنه مع الإخوة مع بعدهم  
عن الميت بالنسبة لهؤلاء الأولاد .

(٢) حيث نفذت بقروض الآخرين .

(٣) أى بعد أصحاب القروض .

## الجد مع الإخوة عند الإمام على عليه السلام

يرى الإمام على - رضى الله عنه - أن للجد مع الإخوة حالتين .

• **الأولى :** مقاسمته للإخوة ما لم تنقصه المقاسمة عن السدس ، فإن نقصت

عنه فرض له السدس ، وذلك مع الإخوة الذكور ، أو هما مع الإناث .

• **الثانية :** أخذ الباقي بالتعصيب بعد أصحاب الفروض ، إذا وجد معه أخت

أو أخوات ليس معهن أخ يعصبهن ، أو فرع مؤنث يتعصبن معه كالبنات وبنات

الابن .

وذلك الباقي أيضا إذا لم ينقص عن سدس التركة ، وإلا أخذه .

فمثال الحالة الأولى التى يقاسم فيها الإخوة :-

مات وترك : جدا ، وأخا شقيقا ، وأختين شقيقتين .

تقسم التركة بينهما أثلاثا .

ومثال الحالة الأولى التى لا يقاسم فيها بل يأخذ السدس .

أن يموت ويترك : جدا ، وستة إخوة .

فلتو قاسم الجد الإخوة لنقص نصيبه عن السدس ، ولذلك يأخذ السدس .

أما مثال الحالة الثانية ، فكان يموت إنسان ويترك : جدا ، وأختا شقيقة

وأختا لأب .

للشقيقة النصف ، وللأخت لأب السدس تكملة الثلثين ، والباقي للجد .

وعليك ألا تنسى أن الإمام على لا يعُد الإخوة لأب على الجد كطريقة الجمهور .

### تنبيهات دقيقة :-

١- إذا وجد مع الجد أخ واحد بدل الأخت فى المسألة المسماة بالأكرية

بمعنى أنه ماتت امرأة وترك : جدا ، وأخا ، وزوجا ، وأما ، فإن الأخ هنا

يسقط من الميراث ؛ لأنه عصبه ولم يبق له من التركة شيء ، بخلاف الجد

ففرضه هنا السدس .

٢- يمكنك معرفة الأفضل للجد عن طريق الحساب الموجود فى عصرنا

وذلك بعد أن تعرف نصيبه فى كل حالة من المقاسمة ، أو ثلث الكل

أو ثلث الباقي ، أو سدس التركة ، وذلك بتجنيس الكسور <sup>(١)</sup> الدالة

على نصيب الجد فى كل حالة ، فما وجدته منها أكبر فى مقداره كان

هو الأفضل للجد <sup>(٢)</sup> [ وسأتى ذلك بتفصيل أكثر فى ص ٦٥ ] .

(١) التجنيس : هو توحيد المقامات ، كى تعرف البسط الأكبر فيها فيكون هو الأفضل .

(٢) من كتاب صفوة الميراث للشيخ محمد عبد الله ناجى .



## ميراث الجد مع الإخوة فى قانون الحاكم المصرية

بعد تعديل القانون فى المادة ٢٢ أخذ بمذهب من يورثون الجد مع الإخوة والأخوات ، وقد اتبع طريقة الإمام على - رضى الله عنه - لما فيها من السهولة والإنصاف ، ولم يعدل عنها إلا فى حالة وجود الجد مع أخوات مُعصابات بالبنت ، أو بنت الابن فإنه أخذ بمذهب زيد بن ثابت ، فأوجب مقاسمة الجد للأخوات إذا لم ينقص نصيبه عن السدس ، وإلا فُرض له السدس .

والمعروف أن مذهب الإمام على يفرض للجد السدس مطلقا لوجود الفرع الوارث الموثق .

ويتضح الفرق واضحا بين المذهبين فيما إذا ترك الميت : أختا شقيقة ، وأختا لأب ، وبنتا ، وجدا .

فعلى مذهب الإمام على يعطى للجد السدس فرضا ، وللأخت الباقى بعد نصيب البنت ؛ لأنها صارت عصبه لوجودها مع البنت ، إذن فللجد هنا سهم من ستة وعلى مذهب زيد يكون للجد سهمان من ستة ، وللأخت سهم من ستة ، وذلك بالمقاسمة وهى أعدل .

### كيف تعرف الأفضل للجد ؟

- ١- يكون الثلث أفضل للجد إن زاد عدد الإخوة عن مثليه .
- ٢- وتكون المقاسمة أفضل إن نقص عدد الإخوة عن مثليه .
- ٣- ويستوى له الأمران ( الثلث أو المقاسمة ) إن لم يزيدوا ولم ينقصوا .

### موجز ميراث الجد مع الإخوة

الجد مع الإخوة إما أن يكون معهم صاحب فرض أولا .  
( أ ) فإن كان معهم صاحب فرض فللجد الأفضل من أحد أمور ثلاثة : سدس التركة ، أو ثلث الباقى ، أو مقاسمة الإخوة كأنه واحد منهم ، فعليك أن تعطى صاحب الفرض أولا ، ثم تنظر إلى الأفضل له فتعطيه إياه .  
( ب ) وإن لم يكن معهم صاحب فرض ، فتارة تكون له المقاسمة أفضل ، وتارة تستوى المقاسمة مع ثلث الباقى ، وأخرى يكون له ثلث جميع التركة أو المقاسمة :-

- ١- فتكون له المقاسمة : إذا كان معه أخ واحد ، أو أختان .
- ٢- وتستوى المقاسمة وثلث الباقى : إذا كان معه أخوان ، أو أربع أخوات .
- ٣- ويكون له الأفضل من ثلث جميع المال ، أو المقاسمة : إذا كان معه أكثر من أخوين ، أو أكثر من أربع أخوات .

## معرفة أفضل حالات الجد بالحساب الحديث

يمكننا أن نؤكد ما وضعه السابقون الأفاضل من ضوابط تبين أفضل حالات الجد ، إذا إستخدمنا الحساب الحديث ، وذلك كما يلي :-

١ - نأتى بالكسر الذى يدل على نصيب الجد فى كل حالة من المقاسمة أو ثلث الكل ، أو ثلث الباقي ، أو سدس الكل .

٢ - نجنس هذه الكسور ( أى نوحده مقاماتها بواسطة التحليل ) ثم ننظر إلى أكبرها مقدارا ( أى : بسطا ) فيكون هو الأفضل للجد .

ففى الحالة التى يأخذ فيها الأفضل من المقاسمة ، أو ثلث الكل : نجنس الثلث مع الكسر الذى يخصه من المقاسمة كسدس مثلا ، أو خمس ، فما نجده منها أكبر مقدارا فهو الأفضل .

وفى الحالة التى يأخذ فيها الأفضل من المقاسمة ، أو ثلث الباقي ، أو سدس الكل نجنس السدس ، وثلث الباقي ، والكسر الذى يخصه من المقاسمة فما نجده منها أكبر مقدارا <sup>(١)</sup> يكون هو الأفضل للجد .

---

(١) أى : الأكبر بسطا يكون هو الأكبر مقدارا ، والتجنيس تجده مفصلا فى ص ( ٦٢ ، ٦٥ ) .

## كيف نعرف أصول مسائل الميراث ؟

لمعرفة أصول مسائل الميراث طريقتان :-  
طريقة عصرية ، وطريقة اتبعها سلفنا الصالح ، وإليك كلا منهما .

### أولا : الطريقة العصرية

قد تكون تلك الطريقة أيسر كثيرا لمن درسوا علم الحساب فى عصرنا هذا وإليك بيانها :

(أ) الورثة إما أن يكونوا جميعا عصبية ، وإما أن يكونوا جميعا أصحاب فروض ، وإما أن يكونوا من النوعين .

(أ) فإن كانوا جميعا عصبية ذكورا ، فأصل المسألة عدد رؤوسهم .  
مثال ذلك أن يموت إنسان ويترك من الورثة ، خمسة أبناء ، أو ستة إخوة ذكورا ، فيكون أصل هذه المسألة خمسة ، إذا كان ورثته أبناء فقط .

ويكون أصلها ستة ، إذا كان ورثته هؤلاء الإخوة الستة الذكور وحدهم وعلى كل من هذين الأصلين تقسم التركة ؛ ليعرف كل وارث من الأبناء ، أو الأخوة نصيبه من الميراث .

(ب) وإن كانوا عصبية ذكورا وإناثا ، كان أصل المسألة أيضا عدد رؤوسهم بعد أن نعتبر الرجل بامرأتين ، فإذا كانوا ثلاثة ذكور ، وأربع إناث مثلا : كان عدد رؤوسهم عشرة .

فالذكور يعادلون ستا من النساء ، مضافا إلى ذلك العدد أربع إناث فيكون مجموع الاثنين عشرة ، وهذا هو أصل المسألة ، وعليه تقسم التركة ، لنحصل على نصيب المرأة الواحدة ، ثم يضرب فى اثنين لنحصل على نصيب الرجل الواحد ؛ لأنه كنصيب امرأتين .

(ج) وإن كان الورثة من أصحاب الفروض : فإما أن يكونوا فردا واحدا أو أكثر .

فإن كانوا فردا واحدا ، كان أصل المسألة مقام الفرض ، الذى فرضه الشرع لذلك الوارث ، كأن يموت إنسان ويترك : أختا شقيقة ففرض

هذه المرأة النصف  $\frac{1}{2}$  ، ومقام هذا الكسر اثنان ، فيكون ذلك أصل المسألة

فتقسم التركة على (٢) لنحصل على نصيب الأخت .

(د) وإن كان أصحاب الفروض أكثر من فرد فعلينا الإتيان بالمضاعف المشترك لمقامات الكسور .

مثال ذلك أن تموت امرأة ولها تركة مقدارها ٤٢٠٠ جنيه ، وكان ورثتها : أما ، وأربع أخوات شقيقات ، وأخا لأم ، فتكون فروض هؤلاء الورثة كما يلي :-

للأم السدس  $(\frac{1}{6})$  وللأخوات الشقيقات الثلثان  $(\frac{2}{3})$  وللأخ لأم السدس  $(\frac{1}{6})$

فمقامات هذه الكسور هي : ٦ ، ٣ ، ٦ ، فكيف نأتى بالمضاعف المشترك لهذه المقامات ؛ كما يرى الحساب الحديث .

والمراد بالمضاعف المشترك : هو أصغر عدد يقبل القسمة على مقامات الكسور كلها .

فعليك بتحليل هذه المقامات كما يلي :-

$$\begin{array}{c|ccc} 2 & 6 & 3 & 6 \\ 3 & 3 & 3 & 3 \\ 1 & 1 & 1 & 1 \end{array}$$

الطريقة المتبعة في التحليل :-

أننا نضع كل مقام مستقلا في وضع أفقى كما ترى ، ثم نضع خطا رأسيا ثم ننظر إلى المقامات : فما قبل القسمة منها على أصغر عدد ، وهو ٢ قسمناه عليه ، ووضعنا حاصل القسمة تحت ذلك المقام ، وما لم يقبل القسمة وضعناه بصورته تحته كذلك ، ثم نبحث عن عدد آخر تقبل هذه المقامات ، أو بعضها أن تقسم عليه ... وهكذا حتى نصفى كل المقامات إلى رقم (١) ثم نضرب كل الأعداد الأولية ( أى : حاصل القسمة للمقامات ) فى بعضها كى نحصل على هذا المضاعف المشترك ، الذى يعتبر أصل المسألة ، وذلك كما يلي :-

$2 \times 3 \times 1 = 6$  إذن هذا هو أصل المسألة ، الذى نستخرج منه سهام كل وارث كما يلي :-

$$\text{نصيب الأم من السهام} = \frac{1}{6} \times 6 = 1 \text{ سهم واحد .}$$

$$\text{نصيب الأخوات من السهام} = \frac{2}{3} \times 6 = 4 \text{ سهام .}$$

$$\text{نصيب الأخ لأم من السهام} = \frac{1}{6} \times 6 = 1 \text{ من السهام .}$$

عليك بعد ذلك أن تجمع سهام الورثة ؛ لتعرف هل زاد مجموعها عن أصل المسألة ، وهو (٦) فيكون فيها عول ، ويصبح ذلك العول أصلا جديدا للمسألة بدل الأصل السابق ، وعليه نعتمد في توزيع التركة دون الأول ، فإن لم تجد فيها عولا ( أى : زيادة في مجموع السهام ) على الأصل (٦) كما في هذه المسألة ، فاعتمد على ذلك الأصل في توزيع التركة ، ولهذا التوزيع طريقتان فاختر منهما ما تراه سهلا .

الطريقة الأولى : أن تقسم مجموع التركة على ذلك الأصل الذى اعتمدت عليه ؛ لتعرف قيمة السهم الواحد من هذه التركة ، ثم : تضرب الحاصل فى سهام كل وارث ؛ لتعرف نصيبه من التركة .

والطريقة الأخرى : أن تقسم مجموع التركة على ذلك الأصل الذى اعتمدت عليه ، مضروبا فى سهام كل وارث ، لتحصل على نصيبه من هذه التركة كما يلى :-

$$\text{نصيب الأم من التركة} = \frac{٤٢٠٠ \text{ التركة}}{٦ \text{ أصل المسألة}} \times ١ \text{ سهم} = ٧٠٠ \text{ جنيه} .$$

$$\text{نصيب الأخوات الأربع من التركة} = \frac{٤٢٠٠}{٦} \times ٤ \text{ أسهم} = ٢٨٠٠ \text{ جنيه} .$$

$$\text{نصيب الأخت الواحدة} = ٢٨٠٠ \div ٤ = ٧٠٠ \text{ جنيه} .$$

$$\text{نصيب الأخ من التركة} = \frac{٤٢٠٠}{٦} \times ١ \text{ سهم} = ٧٠٠ \text{ جنيه} .$$

وإليك مثالا آخر ، عالت فيه المسألة ، لتعرف كيف تأتى بأصلها .

ماتت امرأة وتركته زوجا ، وأختين شقيقتين ، وأختين لأم ، وكانت تركتها ٧٢٠٠ جنيهها - فما الخطوات التى نتبعها ؟

عليك بكل ما علمته فى المسألة السابقة ، حتى تصل إلى جمع السهام فستجدها زادت عن أصل المسألة ثلاثة أسهم لأن أصلها (٦) ولكن مجموع السهام تسعة

لذلك يلزمنا حتما ترك الأصل الأول وهو (٦) والانتقال إلى ما عالت إليه المسألة وهو (٩) واعتباره أصلا جديدا لها ، وعليه تقسم التركة ؛ لتعرف قيمة السهم الواحد من هذه التركة ، ثم نضرب هذه القيمة فى عدد سهام كل فريق من الورثة ؛ لنحصل على نصيب كل فريق من تركة الميت ، ثم نقسم

ما حصل عليه كل فريق على عدد أفرادها إذا كانوا أكثر من فرد لنحصل على نصيب كل واحد من التركة ، وإليك بيانا عمليا لذلك :

(١) الورثة هم : زوج ، وأختان شقيقتان ، وأختان لأم .

الفرائض الشرعية هي :  $\frac{1}{4}$  للزوج ،  $\frac{2}{3}$  للشقيقتين ،  $\frac{1}{3}$  للأختين لأم

(٢) نأتى بالمضاعف المشترك لمقامات هذه الكسور وذلك بتحليل المقامات كما يلي :-

$$\begin{array}{c|ccc} & 2 & 3 & 3 & 2 \\ 2 & 3 & 3 & 3 & 1 \\ 3 & 1 & 1 & 1 & 1 \end{array}$$

(٣) نضرب الأعداد الأولية في بعضها ، لنحصل على ذلك المضاعف المشترك هكذا :  $6 = 1 \times 3 \times 2$  ( هذا المضاعف هو أصل المسألة ) .

(٤) نأتى بسهام كل وارث من هذا الأصل كما يلي :-

$$\text{نصيب الزوج من السهام} = 6 \times \frac{1}{4} = 3 \text{ أسهم .}$$

$$\text{نصيب الأختين الشقيقتين من السهام} = 6 \times \frac{2}{3} = 4 \text{ أسهم .}$$

$$\text{نصيب الأختين لأم من السهام} = 6 \times \frac{1}{3} = 2 \text{ من السهام .}$$

بعد هذه الخطوة الرابعة ننتقل إلى الخطوتين الخامسة ، والسادسة وهما في غاية الأهمية لعملية التوريث ، وإهمال واحدة منهما ، أو نسيانها يوقع من يتصدى لعملية التوريث في إثم فاحش ، وخطأ جسيم ؛ لأنه سيترتب عليه إعطاء شيء من التركة لمن لا يستحق ، وحرمان من يستحق ، فتقع الخطيئة .

(٥) نقسم سهام كل فريق من الورثة على عدد أفرادها إن كانوا أكثر من فرد واحد ؛ لنعرف هل تنقسم تلك السهام عليهم قسمة صحيحة لا كسر فيها فلا تحتاج المسألة إلى تصحيح ، أم تنكسر تلك السهام ، فتحتاج المسألة إلى تصحيح ، وذلك كما يلي :-

سهام الزوج لا تحتاج إلى قسمة ، لكونه فردا واحدا ، فننقل الى قسمة سهام الأختين الشقيقتين كما يلي :-

٤ سهام  $2 \div 2 = 2$  من السهام لكل أخت ( تمت القسمة بغير كسر ) ثم نقسم سهام الأختين لأم كما يلي :-

٢ سهم ÷ ٢ = ١ سهم لكل أخت ( تمت القسمة أيضا صحيحة بغير كسر )  
وما دامت السهام انقسمت على أفراد كل فريق قسمة صحيحة بغير كسر  
فى الجميع فالمسألة لا تحتاج إلى تصحيح أصلها .

أما لو حدث كسر فى سهام أى فريق من الورثة حين قسمتها على أفراد  
فلا بد من تصحيح أصل المسألة ، لنحصل على سهام للورثة من ، ذلك الأصل  
لا يحدث فيها كسر حين قسمتها على أفرادها .

ولكى تعرف ذلك التصحيح ، وطريقته عليك بالرجوع إلى ذلك  
فى ص ٦١ حيث أفردت بابا مستقلا ؛ لبيان كيفية تصحيح أصول المسائل

(٦) بعد أن نظمنا إلى أن سهام الورثة لا تنكسر حين قسمتها على أفراد  
كل فريق ، نجمع سهام هؤلاء الورثة ؛ لنعرف : هل زاد مجموع هذه  
السهام عن أصل المسألة ، فيكون فيها عول ( أى : زيادة على أصلها )  
أم لا ، فلا يكون فيها عول .

فإن وجدت فيها عولا صار مجموع ما وصل إليه ذلك العول أصلا جديدا  
للمسألة نعتمد عليه عند توزيع التركة ، دون الرجوع إلى الأصل الأول  
وهو المضاعف المشترك الذى أتينا به سابقا ، وذلك كما يلى :-  
مجموع سهام الورثة :-

٣ سهام للزوج + ٤ سهام للشقيقتين + ٢ من السهام للأختين لأم ، فيكون  
المجموع = ٩ أسهم .

وما دام مجموع السهام ٩ ، وأصل المسألة ٦ فتكون المسألة قد عالت  
( أى : زادت ثلاثة أسهم ) كما قلنا سابقا .

لذلك يجب علينا ترك الأصل السابق ، وهو ٦ والاعتماد على الأصل  
الجديد الذى وصلت إليه المسألة بسبب هذا العول ، وهو : ٩ ، وذلك  
عند توزيع التركة على الورثة كما يلى :-

قيمة السهم من التركة =  $٧٢٠٠ ÷ ٩ = ٨٠٠$  جنيه .

نصيب الزوج من التركة =  $٨٠٠ × ٣ = ٢٤٠٠$  جنيه .

نصيب الأختين الشقيقتين من التركة =  $٨٠٠ × ٤ = ٣٢٠٠$  جنيه .

نصيب الأخت الواحدة الشقيقة =  $٣٢٠٠ ÷ ٢ = ١٦٠٠$  جنيه

نصيب الأختين لأم من التركة =  $٨٠٠ × ٢ = ١٦٠٠$  جنيه

نصيب الأخت الواحدة لأم من التركة =  $١٦٠٠ ÷ ٢ = ٨٠٠$  جنيه

ولكى نتأكد من صحة هذا العمل اجمع انصباء الورثة من التركة تجدها  
هى التركة بعينها وذلك كما يلى :-

نصيب الزوج ٢٤٠٠ + نصيب الشقيقتين ٣٢٠٠ + نصيب الأختين

لأم ١٦٠٠ = ٧٢٠٠ جنيه هى عين التركة

وذلك بخلاف ما إذا اعتمدت على أصل المسألة الأول وهو ٦ ثم جمعت الأنصباء فلن تجد مجموعها موافقا لمقدار التركة ، مما يدل على خطأ هذا العمل ، وهو الاعتماد على الأصل الأول .

## ثانيا : طريقة السلف فى معرفة أصول المسائل

الأصل الذى توزع منه التركة فى باب الميراث سبعة أعداد هى :  
٢ ، ٤ ، ٣ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٤ .

١- فيكون أصل المسألة من اثنين إذا كانت تشتمل على :

(أ)  $\frac{1}{4}$  ،  $\frac{1}{4}$  كمن مات وترك زوجا ، وأختا شقيقة ، فالمضاعف المشترك لمقامات الكسور هو ٢ ، وهو أصل المسألة .

(ب) أو تشتمل على  $\frac{1}{4}$  والباقي ، كمن مات وترك زوجا ، وأختا شقيقة أو لأب .  
٢- ويكون أصل المسألة من أربعة إذا وجد فيها  $\frac{1}{4}$  ،  $\frac{1}{4}$  والباقي ، كمن مات وترك زوجا ، وبناتا ، وأختا .

أو وجد فيها  $\frac{1}{4}$  والباقي ، كمن مات وترك : زوجة ، وأختا شقيقة .  
٣- ويكون أصل المسألة من ثلاثة إذا اشتملت على  $\frac{1}{3}$  ،  $\frac{2}{3}$  كأن يموت ويترك إخوة لأم ، وأختين شقيقتين ، أو لأب .

٤- ويكون أصلها ٦ إذا اشتملت على  $\frac{1}{6}$  والباقي كأن يموت إنسان ويترك : جدا ، وابنا .

٥- ويكون أصلها ٨ إذا اشتملت على ثمن ، والباقي ، كأن يموت شخص ويترك : زوجة ، وابنا .

٦- ويكون أصلها اثني عشر إذا اشتملت على  $\frac{1}{4}$  ،  $\frac{1}{6}$  لأن بين المقامين

٤ ، ٦ توافقا بالنصف ، أى : كل منهما يقبل القسمة على اثنين ، فيضرب نصف أحد المقامين فى كامل المقام الآخر ينتج ١٢ هو أصل المسألة .



٧- ويكون أصل المسألة ٢٤ إذا اشتملت على  $\frac{1}{4}$  ،  $\frac{1}{8}$  ،

لأن بين المقامين ٦ ، ٨ توافق بالنصف ( أى أن كلا منهما يقبل القسمة على : ٢ ، فيضرب نصف أحدهما فى كامل المقام الآخر ينتج ٢٤ وهو أصل المسألة .

فإذا لم يكن فى المسألة صاحب فرض . بل كان فيها ذكور فقط ، يرثون بالتعصيب كان عددهم أصل المسألة .

وإن كان فيها ذكور وإناث يرثون بالتعصيب اعتبرنا الذكر بامراتين وأصبح مجموعهما أصل المسألة .

فإذا مات وترك سبعة أبناء ، كان أصل المسألة ٧ ، وعليه تقسم التركة ليعرف كل ابن نصيبه .

وإذا مات وترك ثلاثة ذكور ، وأربع بنات ، فالذكور الثلاثة يعتبرون فى العدد ست بنات ، نضيف إليهم البنات الأربع ، فيصبح المجموع عشرا فيكون أصل المسألة ١٠ ، وعليه تقسم التركة فنحصل على نصيب البنت الواحدة ، ثم نضربه فى اثنين ، لنحصل على نصيب الذكر ، لأنه ضعف الأنثى ، وهذه هى الطريقة القديمة فى معرفة أصل المسائل .

## العول

**العول لغة :** الزيادة ، والميل إلى الجور ، قال تعالى ( ذَٰلِكَ أَدَّتْ أَلَّا تَعُولُوا ) (النساء : ٢٠) .  
 وشرعا : زيادة في عدد سهام أصحاب الفروض عن أصل المسألة ، ونقصان في مقادير أنصبتهم الأصلية بنسبة تلك الزيادة .  
 فإذا زاد مجموع سهام الورثة عن أصل المسألة سميت عائلة ، وبلغه الحساب العصري : إذا زاد فروض الورثة عن واحد صحيح سميت المسألة عائلة .  
 وحينما تعول المسألة يلزمنا ترك أصلها الأول ، والانتقال إلى الأصل الثاني الذي آلت إليه لتوزع منه التركة حتى ندخل النقص على الفروض بنسبتها .  
 والمراد بأصلها الثاني هو مجموع أصلها الأول ، مضافا إليه الزيادة التي وجدناها فوق الواحد الصحيح .  
 مثال ذلك أن تموت امرأة وتترك :

زوجا ، وأختا شقيقة ، وأختا لأم ، فتوزع التركة كما يلي :-  
 للزوج النصف ، وللشقيقة النصف ، وللأخت لأم السدس

$$\frac{1}{2} ، \frac{1}{2} ، \frac{1}{6}$$

فيكون أصل المسألة من ٦ لأنه المضاعف المشترك لمقامات الكسور .  
 للزوج النصف ٣ أسهم ، وللشقيقة النصف ٣ أسهم ، وللأخت لأم السدس سهم واحد .

فإذا جمعت سهام هؤلاء الورثة وجدت ٧ أسهم ، ومعنى ذلك أنها زادت على أصل المسألة ، وهو ستة ، فماذا نفعل في هذه الزيادة ؟

أُتحرّم الأخت لأم من نصيبها الذي نتج عنه هذه الزيادة ؟

لا يصح ذلك لما فيه من مخالفة النص الشرعي .

إذن فلا بد أن يتحمل نصيبها جميع الورثة ، فتنقص سهامهم بهذا التحمل ويكون النقص بنسبة نصيب كل منهم .

وهذا ما يسمى بالعول .

وبناء على ما بيناه صارت المسألة من سبعة بعد أن كانت من ستة .

أى : أن أصلها التي توزع منه التركة وتقسّم عليه هو سبعة ، لا ستة ، وبذلك تركنا الأصل الأول للمسألة وهو (٦) وانتقلنا إلى أصلها الثاني (٧) وهو ما صارت إليه ، فنقول :

لو فرضنا أن شخصاً مات وترك ٤٩٠ جنيه ، وكان ورثته من ذكرناهم سابقاً وهم : زوج ، وأخت شقيقة ، وأخت لأم ، فيكون تقسيم التركة كما يلي :-  
للزوجة وللأخت الشقيقة وللأخت لأم

$$\frac{1}{4} \quad \frac{1}{2} \quad \frac{1}{4}$$

فيكون أصل المسألة ٦ لأنه المضاعف المشترك لمقامات هذه الكسور .

$$\text{نصيب الزوج من السهام} = 6 \times \frac{1}{4} = 3 \text{ أسهم .}$$

$$\text{نصيب الشقيقة من السهام} = 6 \times \frac{1}{2} = 3 \text{ أسهم .}$$

$$\text{نصيب الأخت لأم من السهام} = 6 \times \frac{1}{4} = 1 \text{ (سهم واحد) .}$$

$$\text{مجموع سهام الورثة} = 3 + 3 + 1 = 7 \text{ أسهم .}$$

إذن المسألة عالت إلى ٧ أسهم ، فيكون الأصل صار ٧ ومنه توزع التركة كما يلي :-

$$\text{نصيب الزوج من التركة} = \frac{490 \text{ التركة}}{7 \text{ أصل المسألة}} \times 3 \text{ أسهم} = 210 \text{ جنيه .}$$

$$\text{نصيب الأخت الشقيقة} = \frac{490 \text{ التركة}}{7 \text{ أصل المسألة}} \times 3 \text{ أسهم} = 210 \text{ جنيه .}$$

$$\text{نصيب الأخت لأم منها} = 1 \times \frac{490}{7} = 70 \text{ جنيهها .}$$

واختصاراً نقول : إذا عالت المسألة ( أى زادت عن واحد صحيح ) جعلنا هذا العول أصلاً للمسألة ، نقسم عليه التركة ، مضروباً في السهام التي حصل عليها كل وارث من الأصل الأول قبل العول ، فينتج نصيبه منها .

### المسائل التي تعول والتي لا تعول

مما سبق عرفنا أن أصول المسائل سبعة لا غير .

وهي من حيث العول قسمان :

قسم لا يعول وهو : ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٨ .

وقسم يعول وهو : ٦ ، ١٢ ، ٢٤ .

١- فالسنة قد تعول إلى (٧) أو إلى (٨) ، أو إلى (٩) ، أو إلى (١٠) .

٢- والاثنان عشر قد تعول إلى (١٣) ، أو (١٥) ، أو (١٧) .

٣- والأربعة والعشرون قد تعول إلى (٢٧) ، وتسمى المسألة المنبرية (١) .

(١) لأن سيدنا على رضي الله عنه مثل عنها وهو على المنبر فالتقى فيها .

وإليك أمثلة لكل حالة منها ، ولنبدأ بأمثلة الستة .

( أ ) الستة تعول إلى ( سبعة ) إذا كان الورثة : زوجا ، وأختين شقيقتين ، لأن الميراث يكون كالتالى .

$$\text{للزوج } \frac{1}{4} ، \text{ وللأختين الشقيقتين } \frac{2}{3}$$

فيكون أصل المسألة من ٦ ، لأنه القاسم المشترك الأعظم .  
للزوج النصف ثلاثة أسهم ، وللأختين الثلثان أربعة ، فيكون مجموع السهام ٧ أسهم ، فيصبح أصل المسألة (٧) لا ستة .

(ب) والستة تعول إلى (٨) إذا كان الورثة : زوجا ، وأختين شقيقتين ، وأخا لأم ، لأن الميراث يكون كالتالى .

$$\text{للزوج } \frac{1}{4} ، \text{ وللأختين الشقيقتين } \frac{2}{3} \text{ وللأخت لأم } \frac{1}{6}$$

فيكون أصل المسألة ( أى المضاعف المشترك هو ٦ ) .  
للزوج نصفها ثلاثة أسهم ، وللأختين الشقيقتين الثلثان أربعة ، وللأخت لأم السدس واحد ، فيكون مجموع السهام ثمانية أسهم ، فيصبح أصل المسألة ثمانية لا ستة .

ومن هذا الأصل الجديد توزع التركة ، فتقسم على ثمانية ؛ ليتضح قيمة السهم الواحد منها ، ثم تضرب هذه القيمة للسهم الواحد فى عدد أسهم كل فريق ، ينتج نصيبه من هذه التركة .

(ج) والستة تعول إلى (تسعة) إذا كان الورثة : زوجا ، وأختين شقيقتين وأختين لأم ، فيكون ميراثهم كما يلى :-

$$\text{للزوج } \frac{1}{4} ، \text{ وللأختين الشقيقتين } \frac{2}{3} \text{ وللأختين لأم } \frac{1}{3}$$

فيكون أصل المسألة ( أى المضاعف المشترك لمقامات هذه الكسور هو ٦ للزوج نصفها (٣) ، وللشقيقتين ثلثاها (٤) ، وللأختين لأم ثلثها (٢) فيكون مجموع السهام (٩) ، أى أكبر من أصل المسألة بثلاثة فنكون قد عالت أى زادت بهذه الثلاثة ، فيصير أصلها ٩ .  
لذلك نترك أصلها الأول ، وننتقل إلى أصلها الثانى الذى عالت به عن الأول ، ونوزع منه التركة .

( د ) وتعول الستة إلى عشرة إذا كان الورثة : زوجا ، وأختين شقيقتين وأختين لأم ، وأما ، لأن ميراثهم يكون كما يلى :-

$$\text{للزوج } \frac{1}{4} ، \text{ وللأختين الشقيقتين } \frac{2}{3} \text{ وللأختين لأم } \frac{1}{3} \text{ وللأما } \frac{1}{4}$$

فيكون أصل المسألة ٦ .

للزوجة نصفها ٣ ، وللشقيقتين ثلثاها ٤ ، وللأختين لأم ثلثها ٢ ، وللأم سدسها واحد .

فيكون مجموع السهام عشرة ، وبذلك تكون المسألة قد عالت من ستة إلى عشرة ، وهذا الذى عالت إليه ، وهو العشرة صار أصلها الذى توزع منه التركة ، ويُلقى أصلها الأول وهو ستة ، فتقسم التركة على عشرة لينتج قيمة السهم الواحد منها ، ثم تضرب تلك القيمة فى عدد أسهم كل وارث ينتج نصيبه منها ، فلو كانت التركة مثلاً ٣٠٠٠ جنيه و ١٠٠ فدان فإنها توزع كالتالى :-

- ١- قيمة السهم الواحد من التركة المالية =  $3000 \div 10 = 300$  جنيه .
- ٢- قيمة السهم الواحد من التركة الأرضية =  $10 \div 100 = 10$  أفدنة .
- ٣- نصيب الزوج من النقود =  $300 \times 3 = 900$  جنيه .
- ٤- نصيب الزوج من الأفدنة =  $10 \times 3 = 30$  فداناً .
- ٥- نصيب الشقيقتين من المال =  $300 \times 4 = 1200$  جنيه .
- ٦- نصيب الشقيقتين من الأفدنة =  $10 \times 4 = 40$  فداناً .
- ٧- نصيب الأختين لأم من المال =  $300 \times 2 = 600$  جنيه .
- ٨- نصيب الأختين لأم من الأفدنة =  $10 \times 2 = 20$  فداناً .
- ٩- نصيب الأم من المال =  $300 \times 1 = 300$  جنيه .
- ١٠- نصيب الأم من الأفدنة =  $10 \times 1 = 10$  أفدنة .

### أمثلة لعول المسألة التى أصلها اثنا عشر

( أ ) تعول الإثنا عشر إلى ( ثلاثة عشر ) إذا اشتمل الميراث على ما يلى :-  
زوجة ، وأختين شقيقتين ، وأخت لأم ، لأن ميراثهم يكون كما يلى :

$$\text{للزوجة } \frac{1}{4} ، \text{ وللشقيقتين } \frac{2}{3} ، \text{ وللأخت لأم } \frac{1}{3}$$

فتكون المسألة من ١٢ ( لأنه المضاعف المشترك لمقامات هذه الكسور ) للزوجة ربعها ٣ ، وللشقيقتين ثلثاها ٨ ، وللأخت لأم سدسها ٢ ، فيكون مجموع سهام الورثة ١٣ .

فإذا كان أصل المسألة ١٢ فمعنى ذلك أنها عالت بواحد فصارت ١٣ وهذا الذى صارت إليه أصبح أصلاً لها ، فيكون منه توزيع التركة وليس من أصلها الأول .

(ب) وتعمل الإثنا عشر إلى (خمس عشرة) إذا اشتملت المسألة على زوجة وأختين شقيقتين، وأختين لأم، لأن أنصباؤهم من التركة تكون كما يلي :-

للزوجة  $\frac{1}{4}$ ، وللشقيقتين  $\frac{2}{3}$ ، وللأختين لأم  $\frac{1}{3}$  فيكون المضاعف المشترك لهذه المسألة هو ١٢ .

للزوجة ربعها ٣، وللشقيقتين ثلثاها ٨، وللأختين لأم ثلثها ٤، فيكون مجموع السهام ١٥ سهما .

ومعنى ذلك أن المسألة عالت عن أصلها بثلاثة، فصارت ١٥، وهذا الذى صارت إليه يصبح أصلا لها، ومنه توزع التركة، كى ندخل النقص على نصيب كل وارث بنسبة نصيبه .

(ج) وتعمل الإثنا عشر إلى (سبعة عشر) وذلك إذا كان الورثة : زوجة، وأختين شقيقتين، وأختين لأم، وأما، وذلك لأن فرائضهم تكون كما يلي :-

للزوجة  $\frac{1}{4}$ ، وللأختين الشقيقتين  $\frac{2}{3}$ ، وللأختين لأم  $\frac{1}{3}$  وللأم  $\frac{1}{4}$  فيكون أصل المسألة من ١٢ .

للزوجة ربعها ٣، وللأختين الشقيقتين ثلثاها ٨، وللأختين لأم ثلثها ٤ وللأم سدسها ٢، فيكون مجموع هذه السهام ١٧، أى أنها زادت عن أصل المسألة الذى هو (اثنا عشر) وصارت (١٧) فيصبح ذلك الذى صارت إليه أصلا جديدا لها توزع منه التركة، ويترك أصلها الأول، وذلك بسبب زيادة سهام الورثة عنه، كى تتم العدالة بين الورثة وذلك بإدخال النقص عليهم جميعا بنسبة سهامهم فى التركة .

### أمثلة لعول المسألة التى أصلها أربع وعشرون

الأربعة والعشرون تعمل إلى (سبعة وعشرين) فقط، وذلك إذا انحصر الورثة فى : زوجة، وبنتين، وأم، وأب، فالأنصاف الشرعية لهؤلاء الورثة هى كما يلي :-

للزوجة  $\frac{1}{8}$ ، وللبنتين  $\frac{2}{3}$ ، وللأم  $\frac{1}{4}$ ، وللأب  $\frac{1}{4}$

فيكون أصل المسألة (٢٤) لأنه المضاعف المشترك لمقامات هذه الكسور .

للزوجة الثمن ٣ أسهم ، وللبنتين الثلثان ١٦ سهما ، ولألم السدس ٤ أسهم ولأب السدس ٤ أسهم ، فيكون مجموع السهام هي :  $3 + 16 + 4 + 4 = 27$  سهما ، وليس ٢٤ سهما .  
ومن هذا الأصل الذى عالت إليه المسألة توزع التركة ، فتقسم على ٢٧ ، وليس ٢٤ ، مضروباً ذلك فى أسهم كل وارث يحصل على نصيبه من هذه التركة .

### تصحيح أصول المسائل

معناه : إيجاد أصل صحيح للمسألة ، تؤخذ منه سهام الورثة ، وتوزع عليهم توزيعاً خالياً من كسر فى تلك السهام ، وإلا كان التوريث خطأ ، وبخاصة فى مسائل العول .

وبيان ذلك : أننا نأتى بأصل المسألة ، كما سبق بيانه فى ص ٤٧ ثم نأتى بسهام كل فريق من الورثة من هذا الأصل ، ثم نقسم هذه السهام على عدد أفراد هذا الفريق الوارث ، فإن انقسمت على عدد أفرادها ، بغير كسر فالمسألة لا تحتاج إلى تصحيح ، وإنما ننقل إلى الخطوة التالية ، وهى توزيع التركة عليهم بنسبة سهام كل منهم .

أما إذا انكسرت السهام حين تقسيمها على الورثة ، ولو فى فريق واحد منهم فإنه يجب علينا تصحيح أصل المسألة ، وإلا وقعنا فى خطأ فاحش لإعطاء بعض الورثة ما لا يستحقون ، أو حرمان بعضهم مما يستحقون ، ويظهر ذلك بجلاء فى مسائل العول .

ولمعرفة هذا التصحيح طريقتان : طريقة عصرية ، وطريقة سلفنا الصالح . وإليك بيان كل منهما .

### أولاً : الطريقة العصرية فى التصحيح

هذه الطريقة أيسر الطريقتين ، فما عليك إلا أن تحدد النصيب الشرعى لكل وارث ، ثم تأتى بالمضاعف <sup>(١)</sup> المشترك لمقامات الكسور الموجودة فى هذه الأنصباء للورثة .

وبهذا المضاعف تكون قد حصلت على أصل المسألة الذى تصل به إلى سهام كل فريق من الورثة على حدة .

وبعد أن تعرف كلا منها قسّم هذه السهام على أفراد كل فريق إن كانوا أكثر من واحد .

(١) وطريقة إيجادها تجدها فى ص ٤٨ ، وما بعدها .

فإن وجدتھا تقبل القسمة عليهم بدون باق (أى بغير كسر) فالمسألة لا تحتاج إلى تصحيح ، وتكون الخطوة الأخيرة توزيع التركة على الورثة بنسبة سهامهم .

أما إن وجدت كسرا فى هذه السهام عند تقسيمها على أى فريق فالواجب حينئذ تصحيح المسألة ، والبحث عن أصل آخر ، بحيث لا تجد كسرا فى سهام أى فريق من الورثة لو قسمتها على أفراد هذا الفريق .

**واليك مثالا لا يحتاج إلى تصحيح الأصل**

مات شخص وترك : ثلاث زوجات ، وبنتا ، وأما ، وخمسة أخوة أشقاء وكان مجموع ما تركه ٧٢٠٠ جنيه .

### **الخطوات التى تتبع :-**

١- بيان فرض كل فريق وارث على حدة كما يلى :-

للزوجات الثلاث  $\frac{1}{8}$  ، وللبنات  $\frac{1}{4}$  ، وللأم  $\frac{1}{4}$  ، وللأخوة الخمسة الباقي

٢- نأتى بالمضاعف المشترك لمقامات هذه الكسور ، كما بينا سابقا فى (ص ٤٨) تجده ٢٤ ، فيكون أصل المسألة هو : ٢٤

٣- نأتى بسهام كل فريق وارث على حدة ، لنعرف كلا منها ، وذلك كما يلى :-

نصيب الزوجات الثلاث من السهام =  $\frac{1}{8} \times 24 = 3$  سهام .

نصيب البنات من السهام =  $\frac{1}{4} \times 24 = 12$  سهام .

نصيب الأم من السهام =  $\frac{1}{4} \times 24 = 4$  أسهم .

مجموع سهام أصحاب الفروض =  $3 + 12 + 4 = 19$  سهام .

نصيب الإخوة الخمسة من السهام =  $19 - 24 = 5$  أسهم .

٤- بعد أن عرفنا سهام كل فريق من الورثة نقسم كلا منها على عدد أفرادہ لنعرف هل تنقسم عليهم قسمة صحيحة بغير كسر حتى لا تحتاج المسألة إلى تصحيح ، أم سيكون فيها كسر ، فتحتاج المسألة إلى تصحيح أصلها .

**وقسمة السهام على كل فريق من الورثة تكون كما يلى :-**

١- الفريق الأول من الورثة هو الزوجات ، وعددهن ثلاث زوجات وسهامهن ثلاثة ، فتكون قسمة السهام الثلاثة عليهن لا كسر فيها لأن  $3 \div 3 = 1$  من السهام .

٢- ننقل للفريق الثانى من الورثة ، وهو البنات ، ونصيبها من السهام ١٢ فتعطى لها هذه السهام بغير كسر أيضا ، لأنها واحدة .



٣- ننتقل إلى الفريق الثالث ، وهو الأم ، فنجدها أيضا لا كسر في سهامها لأنها فرد واحد .

٤- وأخيرا نجد الإخوة ، وهم الفريق الأخير من الورثة ، وعددهم خمسة وسهامهم خمسة ، وبقسمتها عليهم لا يكون هناك كسر أيضا . وبهذا نكون قد انتهينا من المسألة دون أن نجد فيها كسرا في أحد سهامها عند توزيعها على الورثة ، وبذلك تكون المسألة صحيحة ، فلا تحتاج إلى تصحيح في أصلها .

فتكون الخطوة الأخيرة توزيع التركة على الورثة ، وذلك بقسمة مجموع هذه التركة على أصل المسألة ( أى : المضاعف المشترك بين مقامات الكسور مضروبا ذلك في سهام كل فريق من الورثة ، لتعرف نصيب كل منهم من هذه التركة ، كما يلي :-

- ١- نصيب الزوجات من التركة =  $\frac{7200}{24} \times 3$  سهام = ٩٠٠ جنيه .
- ٢- نصيب الزوجة الواحدة من التركة =  $900 \div 3 = 300$  جنيه .
- ٣- نصيب البنت من التركة =  $\frac{7200}{24} \times 12$  سهام = ٣٦٠٠ جنيه .
- ٤- نصيب الأم من التركة =  $\frac{7200}{24} \times 4$  أسهم = ١٢٠٠ جنيه .
- ٥- نصيب الإخوة الخمسة من التركة =  $\frac{7200}{24} \times 5$  أسهم = ١٥٠٠ جنيه .
- ٦- نصيب الأخ الواحد =  $1500 \div 5 = 300$  جنيه .

### **وإليك مثالين يحتاجان إلي تصحيح أصل المسألة**

- المثال الأول : مات إنسان وترك : ٩٦٠٠ من الجنيهاً ، وكان ورثته :-

زوجتين ، وبنتا ، وأما ، وأربعة إخوة أشقاء .

١- الأنصباء :  $\frac{1}{8}$  ،  $\frac{1}{4}$  ،  $\frac{1}{4}$  ، الباقي

٢- بعد أن عرفنا فرض كل وارث نأتى بالمضاعف <sup>(١)</sup> المشترك لمقامات هذه الكسور فنجده : ٢٤ .

٣- نأتى بسهام كل وارث على حدة ، وذلك كالآتى :-

نصيب الزوجتين من السهام =  $\frac{1}{8} \times 24 = 3$  أسهم .

نصيب البنت من السهام =  $\frac{1}{4} \times 24 = 6$  أسهم .

نصيب الأم من السهام =  $\frac{1}{4} \times 24 = 6$  أسهم .

(١) وطريقة إيجادها تجددها في ص (٤٨ ، ٥٠) وما بعدها .

مجموع سهام أصحاب الفروض =  $3 + 12 + 4 = 19$  سهم .

نصيب الإخوة من الأسهم =  $19 - 24 = 5$  أسهم .

٤- بعد أن عرفنا سهام كل فريق من الورثة ، نقسم هذه السهام على عدد أفراد كل فريق ، لنعرف ، هل تنقسم عليهم السهامقسمة صحيحة بدون كسر ، أم لا .

فإذا نظرت إلى أسهم الزوجتين وجدتها (٣) أسهم ، وبقسمتها عليهما تجد كسرا فى هذه القسمة ، لأن  $3 \div 2 = 1.5$  سهم لكل زوجة ، ومثل ذلك تجده فى أسهم الإخوة ، فسهامهم (٥) وعددهم أربعة ، وبقسمتها عليهم تجد كسرا أيضا ، فلا بد إذن من تصحيح المسألة ، بحيث لا تتكسر سهام أى فريق . من الفريقين اللذين كسرت سهامهما ، وهما : الزوجتان ، والإخوة .

واليك خطوات هذا التصحيح :-

١- ضع سهام كل فريق من الورثة على أصل المسألة ، مقسوما ذلك على عدد أفراد هذا الفريق ، كما يلى :-

$$\begin{aligned} \text{نصيب الزوجة} &= \frac{24 \text{ أصل المسألة}}{3 \text{ أسهم}} \div 2 \text{ (زوجتين)} = \frac{3}{2 \times 24} = \frac{3}{48} = \frac{1}{16} \\ \text{نصيب البنت} &= \frac{24 \text{ أصل المسألة}}{12 \text{ أسهما}} \div 1 \text{ (بنت)} = \frac{12}{1 \times 24} = \frac{12}{24} = \frac{1}{2} \\ \text{نصيب الأم} &= \frac{24 \text{ أصل المسألة}}{4 \text{ أسهم}} \div 1 \text{ (الأم)} = \frac{4}{1 \times 24} = \frac{4}{24} = \frac{1}{6} \\ \text{نصيب الأخ الواحد} &= \frac{24 \text{ أصل المسألة}}{5 \text{ أسهم}} \div 4 \text{ (إخوة)} = \frac{5}{4 \times 24} = \frac{5}{96} \end{aligned}$$

٢- نجس هذه المقامات بتوحيدها ، وذلك بتحليلها كم يلى :-

١٦	١٢	٦	٩٦	٢
٨	٦	٣	٤٨	٢
٤	٣	٣	٢٤	٢
٢	٣	٣	١٢	٢
١	٣	٣	٦	٢
١	٣	٣	٣	٣
١	١	١	١	١

٣- نضرب الأعداد الناتجة من التحليل فى بعضها ، كما يلى :-

$2 \times 2 \times 2 \times 2 \times 3 \times 3 \times 3 \times 2 = 96$  ، فيكون الناتج أصل المسألة  
 إذن الأصل الذى تصح منه المسألة بغير كسر هو ٩٦ .

٤- بعد ذلك نأتى بسهام كل فريق من الورثة من هذا الأصل الجديد ثم نقسم سهام كل فريق على عدد أفراداه فلا تجد كسرا فى سهام أى فريق ، وذلك كما يلى :-

سهام الزوجتين من الأصل الجديد =  $\frac{1}{8}$  الزوجين  $\times 96 = 12$  سهم

سهام البنت من الأصل الجديد =  $\frac{1}{4}$  البنت  $\times 96 = 24$  سهم

سهام الأم من الأصل الجديد =  $\frac{1}{4}$  الأم  $\times 96 = 24$  سهم

مجموع سهام أصحاب الفروض =  $12 + 24 + 24 = 60$  سهم

سهام الإخوة الأربعة =  $96 - 60 = 36$  سهم

بعد هذا لو قسمت الأسهم على الورثة لا تجد انكسارا فى سهام أى فريق من الورثة التى انكسرت سهامها .

فسهام الزوجتين صارت 12 ، وبقسمتها عليهما لا تجد انكسارا

وسهام الإخوة الأربعة صارت 36 ، وبقسمتها عليهم لا تجد فيها انكسارا .

٥- نجمع سهام الورثة ؛ لنعرف هل فى المسألة عول ( أى : زيادة ) على الأصل الجديد ، أم لا ، وذلك كما يلى :-

$$12 + 24 + 24 + 36 = 96 \text{ سهم}$$

ومعنى هذا أن المسألة لا عول فيها ؛ لأن مجموع السهام موافقة لأصل المسألة

٦ - أخيرا : نوضح أنصباة الورثة من التركة بإحدى طريقتين

الأولى : أن نقسم مجموع التركة على أصل المسألة إن لم يكن فيها عول

أو على عولها إن وجد فيها ذلك ، لنحصل على قيمة السهم الواحد من هذه

التركة ، ثم نضرب الناتج فى سهام كل وارث ، لنعرف نصيبه من التركة

الطريقة الأخرى : أن نقسم مجموع التركة على أصل المسألة إذا لم يكن

فيها عول ، أو على عولها إن وجد ، وهنا لا وجود له ، مضروبا ذلك فى

سهام كل فريق من الورثة ، ومقسوما على عدد أفرادها ، ليعرف كل وارث

نصيبه من الميراث وذلك كما يلى :- ٩٦٠٠

$$\text{نصيب الزوجة الواحدة من التركة} = \frac{9600}{96} \times 12 \text{ سهم} \div 2 \text{ (زوجتين)} = 600 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب البنت من التركة} = \frac{9600}{96} \times 24 \text{ سهم} \div 1 \text{ (البنت)} = 2400 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الأم من التركة} = \frac{9600}{96} \times 24 \text{ سهم} \div 1 \text{ (الأم)} = 2400 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الأخ الواحد من التركة} = \frac{9600}{96} \times 36 \text{ سهم} \div 4 \text{ (إخوة)} = 900 \text{ جنيه}$$

## وإليك مثالا آخر يحتاج إلى تصحيح

● المثال الثاني : مات وترك : أربع زوجات ، وثلاث جدات ، وثلاثة إخوة لأم وعمين ، وكانت تركته ٢٢٠٠ جنيه .

أولا : نحدد فرائض الورثة كما يلي :-

الورثة : ٤ زوجات ، ٣ جدات ، ٣ إخوة لأم ، عمان  
الفرائض  $\frac{1}{4}$  ،  $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{1}{3}$  ، الباقي

ثانيا : نأتى بالمضاعف المشترك لمقامات هذه الكسور فنجد ١٢ .

ثالثا : نستخرج سهام كل فريق كما يلي :-

نصيب الزوجات الأربع من السهام  $= 12 \times \frac{1}{4} = 3$  أسهم

نصيب الجدات الثلاث من السهام  $= 12 \times \frac{1}{6} = 2$  من السهام .

نصيب الأخوة الثلاثة لأم من السهام  $= 12 \times \frac{1}{3} = 4$  أسهم .

مجموع سهام أصحاب الفروض  $= 3 + 2 + 4 = 9$  أسهم .

نصيب العمين من الأسهم  $= 12 - 9 = 3$  أسهم .

رابعا : إذا نظرنا إلى سهام الزوجات الأربع وجدناها ثلاثة ، وهى لا تقبل القسمة عليهن بدون كسر ، ومثل ذلك الكسر نجده فى سهام الجدات ، والأخوة لأم ، والعمين ، لذلك نأتى بأصل جديد للمسألة نستخرج منه سهاما لا تنكسر ويكون ذلك بوضع سهام كل فريق على أصل المسألة ، وهو (١٢) مقسوما ذلك على عدد كل فريق ، كما يلي :- مع التنبيه على أنه لو كان فى المسألة عول لا اعتبرناه أصلا لها ، ووضعنا عليه سهام كل فريق ، مقسوما ذلك على عدد كل فريق ، وإليك التوضيح :-

$$\begin{aligned} 4 \text{ زوجات} &= \frac{3 \text{ أسهم}}{12 \text{ أصل المسألة}} \div 4 \text{ زوجات} = \frac{3}{48} \\ 3 \text{ جدات} &= \frac{2 \text{ من السهام}}{12 \text{ أصل المسألة}} \div 3 \text{ جدات} = \frac{2}{36} \\ 3 \text{ أخوة} &= \frac{4 \text{ أسهم}}{12 \text{ أصل المسألة}} \div 3 \text{ أخوة} = \frac{4}{36} \\ \text{عمان} &= \frac{3 \text{ أسهم}}{12 \text{ أصل المسألة}} \div \text{عمين} = \frac{3}{24} \end{aligned}$$

إذن تكون :

$$\frac{3}{48} \text{ للزوجات ، } \frac{2}{36} \text{ للجَدات ، } \frac{4}{36} \text{ للأخوة ، } \frac{3}{24} \text{ للعمين}$$

وذلك أن تختصر هذه الكسور ، أو تبقيها كما هي ، ثم تنتقل إلى البند الخامس لتجنيس المقامات .

خامسا : نجس مقامات هذه الكسور بتوحيدها كما يلي :-

٢	٢٤	٣٦	٣٦	٤٨
٢	١٢	١٨	١٨	٢٤
٢	٦	٩	٩	١٢
٢	٣	٩	٩	٦
٣	٣	٩	٩	٣
٣	١	٣	٣	١
١	١	١	١	١

سادسا : نضرب هذه الأعداد الأولية الحاصلة من التحليل في بعضها لنحصل على الأصل الذي تصح منه المسألة وذلك كالتالي :-

$$١٤٤ = ١ \times ٣ \times ٣ \times ٢ \times ٢ \times ٢ \times ٢$$

سابعاً : نأتي بسهام كل فريق من الورثة من هذا الأصل الجديد ، كما يلي :-

$$\begin{array}{l} ٤ \text{ زوجات} \quad ٣ \text{ جدات} \quad ٣ \text{ إخوة لأم} \quad \text{عمان} \\ ١ \times ١٤٤ = ٣٦ \quad ١ \times ١٤٤ = ٢٤ \quad ١ \times ١٤٤ = ٤٨ \end{array}$$

$$\frac{١}{٤} \times ١٤٤ = ٣٦ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨$$

$$\frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨$$

$$\frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨$$

$$\frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨$$

$$\frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨$$

$$\frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨$$

$$\frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨$$

$$\frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨$$

$$\frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨$$

$$\frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨$$

$$\frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨$$

$$\frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨$$

$$\frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨$$

$$\frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨$$

$$\frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨$$

$$\frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨$$

$$\frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨$$

$$\frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨ \quad \frac{١}{٣} \times ١٤٤ = ٤٨$$

نصيب الإخوة الثلاثة لأم =  $\frac{7200}{144} \times 48 = 2400$  من الجنيهاً

نصيب الأخ الواحد =  $2400 \div 3 = 800$  جنيه .

نصيب العمين من التركة =  $\frac{7200}{144} \times 36 = 1800$  من الجنيهاً .

نصيب العم الواحد =  $1800 \div 2 = 900$  جنيه .

وإليك عملاً مختصراً لا يجوز إلا في المسائل التي ليس فيها عول .

١- نصيب الزوجات الأربع =  $\frac{1}{4} \times 7200 = 1800$  من الجنيهاً .

نصيب الزوجة الواحدة =  $1800 \div 4 = 450$  جنيه .

٢- نصيب الجدات الثلاث =  $\frac{1}{3} \times 7200 = 2400$  جنيه .

نصيب الجدة الواحدة =  $2400 \div 3 = 800$  جنيه .

٣- نصيب الأخوة لأم =  $\frac{1}{3} \times 7200 = 2400$  من الجنيهاً .

نصيب الأخ الواحد =  $2400 \div 3 = 800$  جنيه .

أنصباة أصحاب الفروض =  $2400 + 1200 + 1800 = 5400$  جنيه .

نصيب العمين =  $5400 - 7200 = 1800$  جنيه .

نصيب الواحد =  $1800 \div 2 = 900$  جنيه .

## ثانياً : طريقة سلفنا الصالح في تصحيح المسائل

لقد بذل سلفنا الصالح ، جهداً مباركاً مشكوراً ، في تصحيح أصول مسائل الميراث ، حيث بلغ ذلك الجهد الذروة في الدقة والمهارة - فجزاهم الله خير الجزاء - وقبل الحديث عن نص طريقتهم أقدم بياناً توضيحياً لمعاني المصطلحات التي استخدموها في طريقتهم هذه ، كي يعرفها القارئ قبل أن يغوص في بحارها ، ومن هذه المصطلحات :-

التداخل - التماسب - التباين - التوافق - التماثل - الوفاق ، جزء السهم القسّم القاسم المشترك الأعظم ، وإليك بيان كل منها .

## كيفية معرفة التداخل والتوافق والتباين بين العددين

إذا أردت أن تعرف : هل العددان متداخلان ، أو متوافقان ، أو متباينان : فعليك اتباع ما يلي :-

- ١- اقسام العدد الأكبر على الأصغر ، فإن قبل القسمة بغير باق كانا متداخلين مثل : ٤ مع ٨ ، أو ٣ مع ٦ - ويسميان أيضا متناسبين بلغة العراقيين.
- ٢- إذا قسمت الأكبر على الأصغر ، وبقي بعد القسمة واحد كان العددين متباينين ، مثل ٣ مع ٤ - أو ٣ ، ٧ .
- ٣- إذا كان العددين يقبلان القسمة على عدد ثالث كانا متوافقين مثل ٦ مع ٤ فكل منهما يقبل القسمة على ٢ ، ويسمى هذا العدد الثالث : القاسم المشترك الأعظم بينهما ، ويسمى خارج قسمة أحد العددين عليه : الوقف .
- ٤- إذا ساوى أحد العددين الآخر في الكمية كانا متماثلين كـ ٥ مع ٥ .
- ٥- جزء السهم : هو ما يسمى : بالمضاعف المشترك .
- ٦- القسَم : النصيب

### وبعبارة أخرى

- تماثل العددين : مساواة أحدهما للآخر في الكمية مثل : ٣ مع ٣ .
- تداخل العددين : قبول الأكبر منهما القسمة على الأصغر بغير باق مثل : ٣ مع ٦ .
- تناسب العددين : قبول الأكبر منهما القسمة على الأصغر بغير باق مثل : ٤ مع ٨ ، فهو كالتداخل .
- توافق العددين : قبول كل منهما القسمة على عدد ثالث غير الواحد مثل : ٨ مع ٦ ، فكل منهما يقبل القسمة على : ٢ .
- ويسمى هذا العدد الثالث (القاسم المشترك الأعظم بينهما) وهو هنا (٢) كما سبق .
- والوقف : هو : خارج قسمة أحد العددين المتوافقين على القاسم المشترك .
- فالعددان : ٨ ، ٦ كل منهما يقبل القسمة على عدد ثالث ، يسمى : القاسم المشترك الأعظم . وهو هنا (٢) فيكون وفق (٨) هو (٤) لأنه خارج قسمة ٨ على ٢ ، ووفق (٦) هو (٣) ، لأنه خارج القسمة ، للعدد ٦ على ٢ .
- وتباين العددين : هو ألا ينقسم أحدهما على الآخر ، ولا يقسمهما عدد ثالث غير الواحد ، مثل : ٢ مع ٣ ، أو : ٥ مع ٣ .

### نص طريقة سلفنا الصالح في تصحيح المسائل

يجدر بي هنا أن ألزم بنص ما ذكره علماؤنا السابقون - رحمهم الله - فأكتب ما قالوه دون تدخل مني بشرح أو توضيح ، إلا لما قد يخفى معناه على جيلنا المعاصر .

ففى ( شرح الرحبية ) فى ص ٩٠ ، وما بعدها <sup>(١)</sup> :-  
 "إذا كانت المسألة تصح من أصلها - بأن انقسم <sup>(٢)</sup> نصيب كل فريق على عدد  
 رءوسه ، كام ، وعمين ، وكزوج ، وثلاثة بنين ..... فيقتصر فى القسمة  
 على أصلها ، ولا تحتاج إلى تصحيح ..... فأعط كل وارث سهمه من أصلها  
 كاملا ، إن لم تكن المسألة عائلة ، أو عائلا . إن كانت عائلة <sup>(٣)</sup> .  
 ففى ثلاث زوجات ، وأم ، وخمسة أعمام . أصلها اثنا عشرة ، ومنها تصح .  
 ربعا ثلاثة أسهم على ثلاث زوجات منقسمة عليهن لكل زوجة سهم ، وثلاثها  
 أربعة للأُم ، والباقي خمسة منقسمة على الأعمام ، لكل عم سهم .  
 وفى أم الأرامل <sup>(٤)</sup> - وهى جدتان ، وثلاث زوجات ، وأربع أخوات لأم  
 وثمان أخوات لأبوين ، أو لأب .....  
 أصلها : اثنا عشر ، وتعمل إلى سبعة عشر .

للجدتين السدس عائلا ، وهو سهمان من سبعة عشر ، لكل جدة سهم  
 وللزوجات الربع عائلا ، وهو ثلاثة أسهم من سبعة عشر ، لكل زوجة سهم  
 وللأخوات للأُم الثلث عائلا ، وهو أربعة لكل أخت سهم ، وللأخوات الباقيات  
 الثلثان عائلتين ، وهو ثمانية لكل منهن سهم ، فتعمل إلى سبعة عشر ، وعدة  
 الورثة سبعة عشر وفى ص ٩٢ ما يلى :-

( أقول : إذا لم تنقسم سهام كل فريق من أصل المسألة ، على عدد رءوس فريقه  
 من الورثة قسمة صحيحة من غير كسر - بأن انكسر نصيب فريق  
 أو أكثر عليه ، فاتبع الأثر الذى رسمه العلماء .

وهو طلب الموافقة بين سهام كل فريق ، وعدد رءوسه ، وبين الرءوس بعضها  
 مع بعض ، وأضر به فى أصل المسألة ، وأعمل بالوفى والضرب .

لأن كل مسألة إذا ما ضربت رءوس فريقها ، بعضها فى بعض ، والحاصل فى  
 أصلها ، صح قسمها من الحاصل ، سواء كان فيها انكسار على كل الفرق  
 أو بعضها ، على جهة التباين ، أو التوافق ، أو لم يكن فيها انكسار .

فإن لم يكن فيها انكسار فتصح من أصلها ، ولا تحتاج إلى ضرب كما عرفت  
 وإن كان فيها انكسار فقد لا تحتاج إلى ضرب الرءوس فى الرءوس كما إذا  
 خلف ( أى : ترك الميت ) خمس جدات ، وخمسة إخوة لأم ، وخمسة أعمام .

(١) فى النص اختصار لبعض العبارات .

(٢) أى : انقسم قسمة صحبه بغير كسر .

(٣) أى : إذا كانت المسألة عائلة فالانقسام يكون من حولها لا من أصلها الأول قبل العول بأن نقسم السهام  
 التى حصل عليها كل فريق من الأصل الأول .

(٤) سميت بذلك بسبب أنوثة جميع الورثة .



فأصل المسألة ستة ، للجدات السدس سهم يباين عددهن ، وللأخوة الثلث سهمان يباين عددهم ، والباقي ثلاثة للأعمام يباين عددهم ، والرءوس متماثلة فاضرب عدد رءوس أحد الفرق ، وهو خمسة ، فى أصل المسألة ، وهو ستة فتصبح من ثلاثين ، ولو ضربت الرءوس بعضها فى بعض ، والحاصل فى أصلها لصحت من سبعمائة وخمسين .

وإذا كانت المسألة تصح من عدد قليل ، فتصححها من عدد أكثر منه خطأ فى الصناعة الحسابية ، فإذا سلك الحاسب طريق الاختصار بالوفق والضرب جانبيه الخطأ .

وذلك بأن تنظر : إن وقع الكسر على فريق واحد ، وكانت السهام تباين رءوس الفريق المنكسر عليه ، كام ، وخمسة أعمام ، فاضرب عدد رءوسه فى أصل المسألة إذا لم تكن عائلة ، وفى عولها إن عالت يحصل المطلوب .

ففى المثال المذكور : اضرب عدد الأعمام ، وهو خمسة ، فى أصلها ثلاثة تصح من خمسة عشر .....

وإن كانت السهام توافق رءوس الفريق ، فاردد الفريق الموافق إلى وفقه واضربه فى أصل المسألة إن كان المنكسر عليه فريقا واحدا يحصل المطلوب كام ، وستة أعمام .

أصلها ثلاثة للأم سهم صحيح ينقسم عليها ، ويفضل سهمان على ستة أعمام لا ينقسمان عليهم ( أى : قسمة بغير كسر ) ويوافقان عددهم بالنصف فرد عدد رءوسهم إلى نصفه ثلاثة ، واضربه فى أصلها تصح من تسعة ..... إلخ .

وإذا وقع الكسر على أكثر من صنف واحد ..... فانظر الفريق الذى تباينه سهامه ، تحفظه كاملا ( أى : تكتبه ) والفريق الذى توافقه سهامه ترده إلى وفقه ، وتحفظ وفقه ( أى : تكتبه ) ثم تنظر فى المحفوظين أو فى محفوظين من المحفوظات .

فإما أن يكونا متماثلين ، وهما المتساويان كخمسة ، وخمسة ، وإما أن يكونا متناسبين بلغة العراقيين ، والمتأخرون يعبرون عنهما بالمتداخلين . وإما أن يكونا متوافقين ، وهو أن يكون بينهما موافقة بجزء من الأجزاء كالأربعة والستة ، فإنهما متوافقان بالنصف ( أى : يقبل كل منهما القسمة على ٢ ) .

وإما أن يكونا متباينين ، وهو ألا يكون بينهما موافقة بجزء من الأجزاء كالخمسة والثمانية .

فإذا علمت ذلك فقد يكون الانكسار على فريقين فقط ، وقد يكون على ثلاث فرق ، وقد يكون على أربعة ، ولا يجاوزها ، ولكل حالة حكم .

فإذا كان الكسر على فريقين فقط ، وحفظت عدد الفريق الذى باينته سهامه ووفق الفريق الذى وافقته سهامه ، فانظر فى المحفوظين المُتَبَتِّين .  
فإن كانا متماتيين : فخذ أحدهما ( أى : اكتبه حتى يكون معروفا لديك ) .  
وإن كانا متناسبين : فخذ الزائد منهما ( أى : اكتبه حتى يكون معروفا لديك ) .  
وإن كانا متوافقين : فاضرب وفق أحدهما فى جميع الآخر .  
وإن كانا متباينين : فاضرب جميع أحدهما فى جميع الآخر .  
 فالحاصل فى كل حالة من الحالات الأربع هو جزء سهم المسألة ، فاضربه فى أصلها إن لم يكن عائلا ، وفى مبلغه بالعول إن كان عائلا يحصل التصحيح وهو العدد ( الأصل ) الذى يصح منه قسم المسألة ، فاقسمه على الورثة .  
 فالمحفوظات المتماتلات كام ، وخمسة إخوة لأم ، وخمسة أعمام فجزء سهمها خمسة ، وتصح من ثلاثين .  
 والمتناسبان كام ، وأربعة إخوة لأم ، وأربعة أعمام ، جزء سهمها ..... أربعة وتصح من أربعة وعشرين .  
 والمتباينان : كام ، وثلاثة إخوة لأم ، وعمين ، جزء سهمها ستة ، وتصح من ستة وثلاثين .  
 فاقسم فى كل صورة ما صحت منه المسألة على الورثة بأن تضرب جزء سهم المسألة فى نصيب كل فريق من أصل المسألة ، وتقسم الحاصل على عدد رءوس ذلك الفريق ، يحصل نصيب كل رأس منه من جملة التصحيح .  
وإن وقع الانكسار على ثلاث فرق ، أو أربع .  
 فانظر ما بين كل فريق وسهامه ، واحفظ عدد رءوس الفريق المباين ، ووفق رءوس الفريق الموافق ، ثم انظر المحفوظات .  
فإن كانت كلها متماثلة : فأحدهما جزء السهم ( أى المضاعف المشترك ) .  
وإن كانت متداخلة : فأكثرها جزء السهم .  
وإن كانت متباينة فاضرب بعضها فى بعض ، فالحاصل جزء السهم .  
وإن كانت كلها متوافقة ، أو مختلفة : فانظر فى محفوظين منها : وخذ أحدهما إن تماثلا .  
وأكبرهما : إن تناسبا .  
 والحاصل من ضرب أحدهما فى وفق الآخر إن توافقا ، وفى جميعه إن تباينا ثم انظر بين ما أخذته ، وبين محفوظ ثالث .  
 وخذ أحدهما ، أو أكبرهما ، أو الحاصل من ضرب أحدهما فى وفق الآخر أو فى كله على ما سبق .  
 فالمأخوذ ثانيا هو جزء سهم المسألة إن كانت المحفوظات ثلاثة .

فإن كانت أربعة فانظر بين ما أخذته ثانيا وبين المحفوظ الرابع ، وخذ أحدهما أو أكبرهما ، أو مضروب أحدهما في وفق الآخر ، أو في كله ، فهو جزء سهم المسألة . اضربه في أصلها كما تقدم يحصل التصحيح .

ثم مثّل شارح الرحبية للتماثل بقوله :

خلف خمس جدات ، وخمسة إخوة لأم ، وخمسة أعمام ، فجزء سهمها ( أى مضاعفها المشترك بلغة العصر ) خمسة ، وتصح من ثلاثين .

ومثّل للتداخل بقوله :

( خلف خمسة إخوة لأم ، وعشر جدات ، وعشرين عما ) فجزء سهمها عشرون للتداخل ، وتصح من مائة وعشرين .

ومثّل للتوافق بين الرؤوس بقوله :

( خلف عشر جدات ، وخمسة عشر أبا لأم ، وخمسة وعشرين عما ، فجزء سهمها مائة وخمسون للتوافق بين الرؤوس بالخمس ، وتصح من تسعمائة ) .

ومثّل للتباين بقوله :-

( خلف جدتين ، وثلاث إخوة لأم ، وخمسة أعمام ، أو جدتين ، وستة إخوة لأم وخمسة عشر عما ، فجزء سهم كل من الصورتين ثلاثون ؛ لتباين المحفوظات وتصح من مائة وثمانين .

ومثّل للتماثل بقوله :

( خلف أربع زوجات ، وثمانى جدات ، وستة عشر أبا لأم ، وأربعة أعمام فأصلها اثنا عشر ، ووقع الكسر فيها على أربع فرق ، وجزء سهمها أربعة لتماثل المحفوظات ، وتصح من ثمانية وأربعين ..... إلخ ) .

ومثّل لمسألة فيها عول بقوله :-

وإن خلف أربع زوجات ، وخمس جدات ، وسبع بنات ، وجدا ، فأصلها أربعة وعشرون ، وتعمل إلى سبعة وعشرين ، وجزء سهمها مائة وأربعون وتصح من ثلاثة آلاف وسبعمائة وثمانين " .

بهذا أكون قد انتهيت من ذكر ما قاله شارح الرحبية - رحمه الله - عن تصحيح المسائل ، التى تنكسر فيها السهام على فريقين من الورثة أو أكثر .

فمن استطاع من أبناء عصرنا فهم ما كتبه السابقون فى هذا الشأن فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم .

ومن صعب عليه أسلوبهم ، وفهم أفكارهم ، أو عجز عن معرفة بعض مصطلحاتهم ، فليقرأ ما هدانى الله إليه من شرح وتوضيح لما ذكره عليه يحق رغبته فى فهم طريقته هذه ، والله الهادى ، والموفق إلى سواء السبيل .

## شرح الطريقة القديمة فى تصحيح المسائل

(١) إذا كانت السهام التى حصل عليها الورثة تنقسم على أفراد كل فريق منهم بغير كسر فيها ، فأصل المسألة لا يحتاج إلى تصحيح .

مثال ذلك :- أن يموت إنسان ويترك :-

ثلاث زوجات ، وبنتا ، وأما ، وخمسة إخوة

فالفرائض هى :  $\frac{1}{8}$  ،  $\frac{1}{4}$  ،  $\frac{1}{4}$  ، الباقي

والخطوات المطلوبة هى :-

١- نأتى بأصل المسألة ، وذلك بأن ننظر إلى مقامات الكسور : فنجد توافقاً

بين أكبر مقامين ، وهما ٨ ، ٦ ، وذلك لأن كلا منهما يقبل القسمة

على عدد ثالث هو ( ٢ ) ، لذلك نأخذ وفق أحدهما ( أى : خارج قسمة

أحدهما على ذلك العدد الثالث ) ونضربه فى المقام الآخر .

فنقول :  $٨ \div ٢ = ٤$  .

إن وفق المقام الأول (٨) هو (٤) فنضرب ذلك الوفق فى المقام الآخر (٦)

ينتج (٢٤) فيكون هذا هو أصل المسألة الذى سنستخرج منه سهام الورثة .

ولو فعلت ذلك مع المقام الآخر (٦) لوجدت النتيجة واحدة .

٢- ما دمنا قد أتينا بأصل المسألة وهو (٢٤) نأتى بسهام كل فريق من الورثة

كما يلى :-

نصيب الزوجات الثلاث من الأسهم =  $\frac{1}{8} \times ٢٤ = ٣$  أسهم .

نصيب البنت من الأسهم =  $\frac{1}{4} \times ٢٤ = ٦$  أسهم .

نصيب الأم من الأسهم =  $\frac{1}{4} \times ٢٤ = ٦$  أسهم .

مجموع أسهم أصحاب الفرائض =  $٣ + ٦ + ٦ = ١٥$  أسهم .

نصيب الإخوة الخمسة من الأسهم =  $١٥ - ٢٤ = ٩$  أسهم .

نوزع سهام كل فريق على عدد أفرادهم ؛ لنعرف . أتنقسم هذه السهام قسمة

صحيحة ، أم تتكسر ، وذلك كالتالى :

نصيب الزوجة من الأسهم =  $٣ \div ٣ = ١$  ( لا كسر فى سهامها ) .

نصيب البنت من الأسهم =  $٦ \div ١ = ٦$  ( لا كسر فى سهامها ) .

نصيب الأم من الأسهم =  $٦ \div ١ = ٦$  ( لا كسر فى سهامها ) .

نصيب الإخوة الخمسة =  $٩ \div ٥ = ١$  ( لا كسر فى سهامهم ) .

إذا وجدنا سهام كل فريق انقسمت عليه بدون كسر ( أى بدون باق )

فلا تحتاج المسألة إلى تصحيح أصلها .

(٢) إذا انكسرت السهام عند توزيعها على أفراد فريق من الورثة ، فإما أن تنكسر على فريق واحد ، أو فريقين ، أو على ثلاث فرق ، أو أربع ، ولكل منها طريقة خاصة .

### أولاً : حصول الكسر على فريق واحد

إذا وقع الكسر في فريق واحد : فإما أن يكون بين عدد رءوس هذا الفريق وبين سهامه تباين ، أو توافق .

( أ ) فإن كان بينهما تباين : فاضرب عدد الرءوس في أصل المسألة إن لم تكن عائلة ، وفي عولها إن كانت عائلة ، فاحاصل الضرب هو الذي تصح منه المسألة .  
مثال ذلك : أن يموت ويترك ، أما ، وخمسة أعمام ، وإليك كيفية توريث هذه المسألة ، وتصحيحها .

#### كيفية التوريث والتصحيح

الفرائض :  $\frac{1}{3}$  للأُم ، والباقي للأعمام الخمسة

فتكون المسألة من ٣ ، للأُم الثلث واحد ، والباقي اثنان للأعمام الخمسة .

فإذا قسمنا سهام الأعمام عليهم نجدها انكسرت ، لأن :  $\frac{2}{5} = \frac{2}{5}$

إذا : فلا بد من تصحيح المسألة ، ولكي نصححها نتبع ما يلي :-

ننظر إلى عدد رءوس الأعمام ، وإلى سهامهم نجد بينهما تبايناً لأن ٥ تباين ٢ .

إن نضرب عدد الرءوس ، وهو خمسة في أصل المسألة وهو ثلاثة ينتج ١٥ ، وهذا هو الأصل الصحيح للمسألة ، والذي توزع منه التركة ولكي نعرف أنه الأصل الصحيح ، وزّع الأسهم منه ، ثم أقسمها على الرءوس تجدها قد قُسمت عليهم قسمة صحيحة .

(ب) وإن كان بين عدد الرءوس وسهامها توافق : فاضرب وفق عدد الرءوس في أصل المسألة إذا لم تكن عائلة ، وفي عولها إن كانت عائلة والنتائج تصح منه المسألة .

ووفق عدد الرءوس هو خارج قسمة عدد الرءوس على القاسم المشترك الأعظم بينها وبين السهام ( أى : تبحث عن عدد ثالث تقبل كل من الرءوس والسهام القسمة عليه بغير باق ، وأقسم عليه الرءوس

تحصل على وفق الرءوس ، ثم اضرب هذا الوفق فى أصل المسألة إن لم تكن عائلة وفى عولها إن كانت عائلة ) .

واليك مثالا يوضح ذلك :-

مات وترك : زوجة ، وستة إخوة أشقاء .

### كيفية التصحيح

أولا : توضح الفرائض وهى :  $\frac{1}{4}$  للزوجة ، والباقى للأخوة الأشقاء الستة

إذن يكون أصل المسألة ٤ .

للزوجة الربع سهم واحد ، وللأخوة الباقى ثلاثة أسهم .

ثانيا : نقسم السهام الثلاثة على الإخوة الستة نجدها تنكسر عليهم ، لأن  $\frac{1}{4} = \frac{3}{12}$

إذن : لابد من تصحيح أصل المسألة ، والإتيان بأصل آخر تصح منه بحيث تنقسم السهام عليهم بغير كسر .

لذلك نأتى بوفق الرءوس ، ونضربه فى أصل المسألة ، ليصح أصلها .

ولكى نأتى بوفق الرءوس نبحت عن العدد الذى تصح قسمة كل

من الرءوس والسهام عليه بدون باق ، فنجده (٣) .

ثم نقسم الرءوس عليه ، لنحصل على الوفق فنجده  $\frac{6}{3} = 2$

إذن وفق الرءوس هو (٢) .

ثالثا : نضرب وفق الرءوس ، وهو ٢ فى أصل المسألة وهو (٤) فينتج (٨)

ومنه تصح المسألة ، ويعتبر الأصل المصحح .

رابعا : نوزع الأسهم من هذا الأصل المصحح كما يلى :-

سهام كل فريق من الورثة هو :

للزوجة الربع  $= \frac{1}{4} \times 8 = 2$  سهم .

الباقى للأخوة هو  $8 - 2 = 6$  أسهم .

بعد هذا نقسم سهام الإخوة عليهم نجدها لا كسر فيها ، لأن :  $\frac{6}{6} = 1$

### ثانيا : حصول الكسر على فريقين

إذا كان الكسر على فريقين فقط : فاحفظ عدد الفريق الذى بابنته سهامه ووفق

الفريق الذى وافقته سهامه ، ومعنى احفظ : أى (اكتب أمامك عدد الفريق الذى

بابنته سهامه ، ووفق الفريق الذى وافقته سهامه ، وانظر فيهما) .

تجدهما : متماثلين ، أو متناسبين ، أو متوافقين ، أو متباينين .

( أ ) فإن كانا متماثلين اكتفيت بأحدهما .

( ب ) وإن كانا متناسبين اكتفيت بالزائد منهما .

( ج ) وإن كانا متوافقين ، فاضرب وفق أحدهما في الآخر ، وخذ الناتج .

( د ) وإن كانا متباينين فاضرب جميع أحدهما في جميع الآخر ، وخذ الناتج

والحاصل في كل حالة ( وهو الذي وضعت لك خطأ تحته ) اضربه

في أصل المسألة إن لم تكن عائلة ، وفي عولها إن كانت عائلة تحصل

على الأصل المصحح ، الذي يصح منه تقسيم المسألة .

وإليك مثالا لكل حالة من الحالات الأربع .

### ١- المتماثلان

مات عن : أم ، وخمسة إخوة لأم ، وخمسة أعمام ، وكانت تركته ٩٠٠ جنيه

الفرائض: للأم  $\frac{1}{4}$  ، وللأخوة الخمسة لأم  $\frac{1}{3}$  ، وللأعمام الخمسة الباقي

فيكون أصل المسألة ٦

للأم السدس =  $\frac{1}{6} \times 6 = 1$  ( سهم واحد ) .

للإخوة لأم الثلث =  $\frac{1}{3} \times 6 = 2$  سهمان .

مجموع سهام أصحاب الفرائض =  $1 + 2 = 3$  أسهم .

نصيب الأعمام من السهام =  $6 - 3 = 3$  أسهم .

إذا وزعنا سهام كل فريق على أفرادهم ، وجدناها تنكسر مع فريقين : هما الإخوة ، والأعمام .

فالإخوة لأم عددهم خمسة ، وأسهمهم اثنان ، والأعمام عددهم خمسة وأسهمهم ثلاثة .

إذا : ننظر إلى رءوس كل فريق وعدد سهامه ، لنعرف ما بينهما من تماثل أو تباين ، أو غير ذلك ، ونضعها كما يلي :-

عدد رءوس الإخوة ، وأسهمهم ، عدد رءوس الأعمام ، وأسهمهم

(٥) (٢) ، (٥) (٣)

ننظر فنجد أن بين عدد رءوس كل فريق وسهامه تباينا .

إذا : نحفظ عدد رءوس كل فريق ، فنجد الأول عدده (٥) والثاني عدد

رءوسه (٥) ، أيضا ننظر إليهما ، لنعرف ما بينهما من تماثل ، أو تباين

أو غير ذلك نجد أن بينهما تماثلا فكل منهما (٥) فنأخذ أحدهما وهو (٥)

وهذا يسمى جزء السهم ( أى : المضاعف المشترك بينهما بلغه العصر )

فنفرضه في أصل المسألة وهو (٦) يحصل لنا بذلك أصل صحيح للمسألة وهو :  $٦ \times ٥ = ٣٠$  .

إذا : أصبح الأصل الصحيح للمسألة هو (٣٠) بدلا من (٦) فنعود ، ونوزع السهام مرة أخرى من هذا التصحيح الجديد ( أى : من هذا الأصل الجديد ) وذلك كما يلي :-

للأم  $\frac{١}{٣}$  الأصل الجديد (٣٠) = ٥ أسهم .

للإخوة لأم  $\frac{١}{٣}$  الأصل الجديد (٣٠) = ١٠ أسهم .

مجموع سهام أصحاب الفروض من الأصل الجديد =  $٥ + ١٠ = ١٥$  سهمها .

سهام الأعمام من الأصل الجديد =  $١٥ - ٣٠ = ١٥$  سهمها .

بعد هذا نجد أن السهام من الأصل الجديد تقسم على كل فريق دون كسر فيها وإليك البيان :

سهام الإخوة  $١٠ \div ٥ = ٢$  سهم لكل أخ بلا كسر .

سهام الأعمام  $١٥ \div ٥ = ٣$  أسهم لكل عم بلا كسر .

بعد أن وصلنا إلى الأصل الصحيح للمسألة ، نوزع التركة كما يلي :-

١- قيمة السهم الواحد من التركة =  $٩٠٠ \div ٣٠ = ٣٠$  جنيها .

٢- نصيب الأخ الواحد من التركة =  $٣٠ \times ٢ = ٦٠$  جنيها .

٣- نصيب العم الواحد من التركة =  $٣٠ \times ٣ = ٩٠$  جنيها .

## ٢- المتناسبات

مات وترك : أما ، وأربعة إخوة لأم ، وخمسة أعمام .

١- نوضح الفرائض الشرعية وهى : للأم  $\frac{١}{٣}$  وللأخوة لأم  $\frac{١}{٣}$  وللأعمام الباقي

٢- جزء السهم فى هذه الكسور ( أى : المضاعف هو ٦ ) فهو أصل المسألة .

٣- نوزع السهام من هذا الأصل كما يلي :-

نصيب الأم من هذه السهام هو  $\frac{١}{٦} \times ٦ = ١$  ( سهم واحد ) .

نصيب الإخوة لأم من هذه السهام هو  $\frac{١}{٣} \times ٦ = ٢$  سهمان .

مجموع سهام أصحاب الفرائض =  $١ + ٢ = ٣$  أسهم .

نصيب الأعمام من الأسهم =  $٣ - ٣ = ٠$  أسهم .

٤- نقسم سهام كل فريق على عدد أفراده ، لنعرف هل تنقسم قسمة صحيحة

بغير كسر ، أم يكون هناك كسر فنحتاج إلى إيجاد أصل آخر كما يلي :-

سهام الأم لا كسر فيها لأنها ستأخذها وحدها .



سهام الإخوة لأم =  $2 \div 4 = \frac{1}{2}$  سهم (فيها كسر) .

سهام الأعمام =  $3 \div 5 = \frac{3}{5}$  سهم (فيها كسر) .

إذن معنا فريقان من الورثة كسرت سهامها ، وهما الإخوة لأم ، والأعمام .

لذلك يجب تصحيح المسألة ، والإتيان بأصل جديد ، وذلك كما يلي :-

١- ننظر إلى عدد رؤوس كل من الفريقين وسهامه ، لنعرف ما بينهما من تباين ، أو توافق .

نجد بين رؤوس الإخوة وسهامهم تناسباً ( أى : تداخلاً ) فأكبرهما يقبل القسمة على الأصغر فهما ٤ إخوة : ٢ من السهام .

إذا : نأخذ الأكبر منهما وهو (٤) ونحتفظ به حتى نعرف النسبة بين الفريق الآخر .

ننظر إلى الفريق الثانى ، وهم الأعمام ، فنجد بين رؤوسهم ، وسهامهم تبايناً فهما ٥ إخوة : ٣ أسهم .

إذن نأخذ عدد رؤوس الأخوة ، وهو (٥) ونحتفظ به ( أى : نكتبه ) .

صار معنا شيطان احتفظنا بهما ، وهما : ٤ للفريق الأول ، ٥ للثانى ، ننظر ما بينهما ، نجد أن بينهما تبايناً ، فنضربهما فى بعضهما هكذا :  $5 \times 4 = 20$  .

يسمى الناتج جزء السهم ، وهو ٢٠ ( أى : المضاعف المشترك ) .

٢- نضربه فى أصل المسألة هكذا  $20 \times 6 = 120$  .

بذلك نكون قد حصلنا على الأصل الصحيح للمسألة ، وهو ١٢٠ ، ومنه نستخرج سهام الورثة مرة أخرى ، لنحصل على سهام صحيحة لا تنكسر

عند توزيعها عليهم ، وذلك كما يلي :-

سهام الأم من هذا الأصل الجديد =  $\frac{1}{2} \times 120 = 60$  سهم .

سهام الإخوة لأم من هذا الأصل الجديد =  $\frac{3}{5} \times 120 = 72$  سهم .

وبقسمتها على الإخوة لأم لا نجد كسراً هكذا  $72 \div 4 = 18$  سهم لكل واحد .

مجموع سهام أصحاب الفروض =  $60 + 72 = 132$  سهم .

سهام الأعمام من الأصل الجديد =  $120 - 132 = -12$  سهم .

وبقسمتها عليهم لا نجد كسراً ، لأن :  $12 \div 6 = 2$  سهم لكل عم ، وبهذا عرفت كيفية تصحيح الأصل .

### ٣- المتوافقان

مات وترك : أما ، وخمسة عشر أخاً لأم ، وعشرة أعمام فنتبع ما يلي :-

١- الفرائض الشرعية هي : للأم ، وللإخوة الخمسة عشر ، وللأعمام العشرة .

نجد أن المسألة من (٦)  $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{1}{3}$  ، الباقي

للم السادسة  $= 6 \times \frac{1}{6} = 1$  : سهم واحد

ولللإخوة لأم  $= 6 \times \frac{1}{3} = 2$  : سهمان .

مجموع سهام أصحاب الفرائض  $= 1 + 2 = 3$  أسهم .

سهام الأعمام  $= 3 - 6 = 3$  أسهم .

٢- إذا وزعنا سهام الإخوة لأم عليهم انكسرت ، وكذلك الأعمام .

إذن : لا بد من تصحيح المسألة ، وإيجاد أصل جديد لها ، كما يلي :-

٣- ننظر بين عدد رءوس كل من الفريقين وبين سهامهم ، لنعرف ما بينهما من توافق أو تباين .

فنجد تباينا بين عدد رءوس الإخوة ، وسهامهم ، لأنها : ١٥ : ٢ لذلك : علينا أن نحفظ عدد رءوسهم الـ (١٥) .

وكذلك نجد تباينا بين عدد رءوس الأعمام وسهامهم ، لأنها : ١٠ : ٣ فنحفظ عدد الرءوس أيضا وهي (١٠) .

٤- ننظر في المحفوظ من الفريقين نجده : ١٥ : ١٠ ، وفي ذلك توافق بينهما .

فنضرب وفق أحدهما في الآخر ، وفق الـ ١٥ هو (٣) نضربه  $15 \times 3 = 45$  ينتج (٣٠) .

وهذا هو الأصل الذي تصح منه المسألة بلا كسر عند توزيع السهام .

لأنك ستخرج سهام كل فريق منه ، فتجد أن سهام الأم هي :

$$\frac{1}{6} \times 180 = 30 \text{ سهمًا ، وأن سهام الإخوة هي :}$$

$$\frac{1}{3} \times 180 = 60 \text{ سهمًا ، وهي تقبل القسمة عليهم بلا كسر .}$$

مجموع سهام أصحاب الفرائض  $= 30$  للأم +  $60$  للإخوة  $= 90$  سهمًا .

سهام الأعمام  $= 180 - 90 = 90$  سهمًا (تقبل القسمة عليهم بغير كسر) .

#### ٤- المتباينان

مثل : مات وترك : أما ، وثلاثة إخوة لأم ، وعمين .

نتبع الخطوات التالية :-

١- نبين الفرائض الشرعية للورثة كما يلي :-

للم  $\frac{1}{6}$  ، وللإخوة لأم  $\frac{1}{3}$  ، وللعين الباقي

٢- نبحث عن أصل المسألة نجده (٦) .

٣- نوزع السهام على الورثة من هذا الأصل كما يلي :-

$$\text{سهام الأم} = 6 \times \frac{1}{6} = 1 \text{ (سهم واحد) .}$$

$$\text{سهام الإخوة لأم} = 6 \times \frac{2}{6} = 2 \text{ (سهمان) .}$$

$$\text{مجموع سهام أصحاب الفرائض} = 1 + 2 = 3 = \text{أسهم .}$$

$$\text{سهام العمين} = 3 - 6 = 3 \text{ أسهم .}$$

٤- نوزع سهام كل فريق من الورثة على أفرادها ، لنعرف . هل توزع عليهم صحيحة ، أم منكسرة ، وذلك كما يلي :-

$$\text{سهام الأم} = 1 \div 1 = 1 \text{ سهم ( لا كسر في نصيبها ) .}$$

$$\text{سهام الإخوة لأم} = 2 \div 2 = 1 \text{ سهم ( كسرت سهام الإخوة ) .}$$

$$\text{سهام العمين} = 3 \div 1 = 3 \text{ سهم ( كسرت سهام العمين أيضا ) .}$$

إذن : يوجد في المسألة فريقان كسرت سهامهما عند التوزيع ، فلابد من تصحيح المسألة وذلك بإيجاد أصل جديد تصح منه ، وذلك كما يلي :-

١- ننظر ما بين رءوس الفريق الأول الذي كسرت سهامه ، وهم الإخوة لأم وبين سهامهم ، لنرى . هل بينهما تباين ، أو توافق ، فنجد عدد

الرءوس ٣ والسهام ٢ ، فيكون بينهما تباين .

إذن : نحفظ عدد الرءوس معنا وهو (٣) .

٢- ننظر أيضا إلى رءوس الفريق الثاني وسهامه ، وهما العمان : نجدهما ٢ : ٣ فيكون بينهما أيضا تباين .

إذن : نحفظ عدد رءوس الفريق الثاني معنا أيضا ، وهو ٢

٣- ما حفظناه للفريق الأول هو (٣) ولل فريق الثاني هو (٢) نقارن بينهما لنعرف ما بينهما من تناسب ، أو تباين ..... إلخ .

$$\text{فنجد أن بينهما تباينا ، فنضرب أحدهما في الآخر هكذا } 6 = 2 \times 3 \text{ .}$$

$$\text{- نأخذ الناتج ونضربه في أصل المسألة هكذا } 36 = 6 \times 6 \text{ .}$$

بذلك نحصل على الأصل المصحح ، وهو ٣٦ ، ومنه توزع سهام الورثة لنحصل على سهام لا تنكسر على الورثة ، وذلك كما يلي :-

$$\text{نصيب الأم من السهام من هذا الأصل الجديد} = 36 \times \frac{1}{6} = 6 \text{ أسهم .}$$

$$\text{نصيب الإخوة لأم من السهام من هذا الأصل الجديد} = 36 \times \frac{2}{6} = 12 \text{ سهما}$$

$$\text{مجموع سهام أصحاب الفرائض من هذا الأصل الجديد} = 6 + 12 = 18 \text{ سهما .}$$

$$\text{نصيب العمين من السهام من هذا الأصل الجديد} = 36 - 18 = 18 \text{ سهما .}$$

- بعد هذا العمل إقسم السهام على الورثة تجدها سليمة لا كسر فيها .

### ثالثا : حصول الكسر في السهام على ثلاث أو أربع فرق

إذا وقع الانكسار على ثلاث فرق ، أو أربع فرق - ولا يتأتى على أكثر من ذلك - وجب علينا أمران

- **الأمر الأول :** أن ننظر الى عدد رؤوس كل فريق وسهامه .  
فإن وجدنا بينهما تباينا أثبتنا بالكتابة عدد رؤوس الفريق المبين وإن وجدنا بينهما توافقا أثبتنا بالكتابة وفق رؤوس الفريق الموافق
- **الأمر الثاني :** أن ننظر فيما أثبتناه كتابة ، لنعرف : هل نجد بين ما كتبناه : تماثلا ، أو تداخلا ، أو توافقا ، أو تباينا

١- فإن وجدنا تماثلا اكتفينا بأحد هذه التماثلات ؛ لأنه سيكون جزء السهم وسنضربه في أصل المسألة إذا لم يكن فيها عول ، وفيما عالت إليه إذا كانت عائلة ؛ لنحصل على التصحيح ، والأصل المصحح الذي تؤخذ منه السهام للورثة ، وتوزع عليهم بلا كسر

٢- وإن وجدنا تداخلا اكتفينا بالأكبر منها ، لأنه سيكون جزء السهم وسنضربه في أصل المسألة إذا لم تكن عائلة ، وفيما عالت إليه إن كانت عائلة ..... إلخ ما ذكرنا في رقم (١)

٣- وإن وجدنا توافقا ضربنا وفق أحدها في جميع الآخر ، لنحصل على جزء السهم ، فنضربه في أصل المسألة إذا لم تكن عائلة ، وفيما عالت إليه إن كانت عائلة ..... إلخ ما سبق ذكره

٤- وإن وجدنا تباينا ضربنا بعضها في بعض ، لنحصل على جزء السهم فنضربه في أصل المسألة ، أو فيما عالت إليه ، لنحصل على الأصل الذي يصح منه استخراج سهام جديدة للورثة ، توزع عليهم بغير كسر بهذه الخطوات نستطيع الوصول الى أصل جديد للمسألة ، نستخرج منه سهاما للورثة ، تخالف السهام التي أخذت من الأصل الأول ، وكانت تنكسر حين توزيعها عليهم ، وسترى في الأمثلة أن تلك السهام الجديدة ستوزع على الورثة بغير كسر فيها - جزى الله السابقين المجاهدين خير جزاء -

### واليك أمثلة توضيحية

(١) مات وترك : خمس جدات ، وخمسة إخوة لأم ، وخمسة أعمام

أولا : نوزع الفرائض كما يلي :-

للجدات الخمس  $\frac{1}{6}$  ، للإخوة لأم  $\frac{1}{3}$  ، ولأعمام الباقي .

المسألة من (٦) :

نصيب الجدات بالأسهم  $= 6 \times \frac{1}{6} = 1$  من السهام .

نصيب الإخوة لأم  $= 6 \times \frac{1}{3} = 2$  من السهام .

مجموع سهام أصحاب الفرائض =  $1 + 2 = 3$  أسهم .

نصيب الأعمام من الأسهم =  $3 - 6 = 3$  أسهم .

ثانياً : نقسم أسهم كل فريق على أفرادهِ ، لنعرف هل تنكسر سهامهم أم لا وذلك كما يلي :-

أسهم الجدات =  $1 \div 5$  جدات =  $\frac{1}{5}$  سهم (انكسرت سهامهن عليهن)

أسهم الإخوة =  $2 \div 5 = \frac{2}{5}$  سهم ( انكسرت سهامهم عليهم ) .

أسهم الأعمام =  $3 \div 5 = \frac{3}{5}$  سهم ( انكسرت سهامهم عليهم ) .

١- ننظر ما بين عدد رؤوس كل فريق وسهامه . وذلك بوضعها كالتالى .

عدد رؤوس الجدات وسهامهن : ٥ : ١

عدد رؤوس الإخوة وسهامهم : ٥ : ٢

عدد رؤوس الأعمام وسهامهم : ٥ : ٣

فنجد ما يلي :-

(أ) تداخلا : فى فريق الجدات ، فنأخذ الأكبر وهو (٥) ونحفظه معنا ( أى نكتبه ) .

(ب) تباينا : فى فريق الإخوة ، فنأخذ عدد رؤوسهم ، وهو (٥) ونحفظه معنا ( أى نكتبه )

(ج) تباينا : كذلك فى فريق الأعمام ، فنأخذ عدد رؤوسهم ، وهو (٥) ونحفظه معنا ( أى نكتبه ) .

- ننظر فى المحفوظات التى معنا فنجدها متماثلة لأنها ٥ للجدات ، ٥ للإخوة لأم ، ٥ للأعمام .

- وما دامت متماثلة نحفظ أحدها ، وهو (٥) .

- نضرب ما حفظناه فى أصل المسألة هكذا  $6 \times 5 = 30$  .

- نتج من هذا الضرب الأصل المصحح الذى توزع منه سهام المسألة ثم التركة .

(٢) مثال آخر :-

مات وترك خمسة إخوة لأم ، وعشر جدات ، وعشرين عما ، والتركة ١٢٠٠ جنيه .  
أولاً : نوزع الفرائض على الورثة كما يلي :-

للإخوة الخمسة لأم  $\frac{1}{3}$  ، وللجدات العشر  $\frac{1}{4}$  ، وللعشرين عما الباقي .

ننظر إلى مقامات الكسور ، لنعرف المضاعف المشترك (وهو أصل المسألة) نجده (٦) .

نصيب الإخوة لأم من الأسهم =  $\frac{1}{3} \times 6 = 2$  من السهام .

نصيب الجدات من الأسهم =  $\frac{1}{4} \times 6 = 1$  ( سهم واحد ) .

مجموع سهام أصحاب الفروض = ٢ + ١ = ٣ أسهم .  
 سهام الأعمام = ٣ - ٦ = ٣ أسهم .

**ثانياً :** أقسم سهام كل فريق على عدد أفرادهِ ، لتعرف . هل تنقسم عليهم قسمة صحيحة بغير كسر ، أم لا ، وذلك كما يلي :-

أسهم الإخوة لأم = ٢ ÷ ٥ إخوة =  $\frac{2}{5}$  (كسرت سهامهم عليهم) .

أسهم الجدات = ١ ÷ ١٠ =  $\frac{1}{10}$  (كسرت سهامهن عليهن) .

أسهم الأعمام = ٣ ÷ ٢٠ =  $\frac{3}{20}$  (كسرت سهامهم عليهم) .

**إذن :** كسرت السهام على ثلاث فرق ، ولكي نصحح الأصل علينا اتباع التالي :

١- ننظر ما بين عدد رؤوس كل فريق وسهامهم ، لنعرف ما بينها من تداخل أو خلافة ، وذلك بوضعها كالتالي :

٥ : ٢	عدد رؤوس الإخوة لأم وسهامهم:
١٠ : ١	عدد رؤوس الجدات وسهامهن:
٢٠ : ٣	عدد رؤوس الأعمام وسهامهم :

تدبر هذه الأعداد التي أمامك تجد ما يلي :-

(أ) تباينا في فريق الإخوة ، فتأخذ عدد الإخوة وهو (٥) وتحفظه معك كتابة .

(ب) وتناسبا في فريق الجدات ، فتأخذ الأكبر وهو (١٠) وتحفظه معك كتابة .

(ج) وتباينا في فريق الأعمام ، فتأخذ عدد رؤوسهم وهو (٢٠) وتحفظه معك كتابة .

٢- ننظر إلى هذه المحفوظات التي معنا وهي كما يلي : ٥ : ١٠ : ٢٠

نجد بينها تداخلا فنحفظ أكبرها ، وهو (٢٠)

٣- نضرب ما حفظناه معنا في أصل المسألة ينتج الأصل الصحيح

وذلك كما يلي :  $١٢٠ = ٦ \times ٢٠$

٤- من هذا الأصل الجديد نستخرج سهام الورثة مرة أخرى ، لنعتمد عليها

في توضيح نصيب كل وارث من التركة ، وذلك كما يلي :-

نصيب الإخوة لأم من الأسهم من الأصل الجديد =  $\frac{1}{3} \times ١٢٠ = ٤٠$  سهما

نصيب الجدات من الأسهم من الأصل الجديد =  $\frac{1}{6} \times ١٢٠ = ٢٠$  سهما .

مجموع سهام أصحاب الفروض = ٤٠ + ٢٠ = ٦٠ سهما .

نصيب الأعمام من الأسهم = ٦٠ - ١٢٠ = ٦٠ سهما .

قيمة السهم من المال =  $١٢٠ \div ١٢٠ = ١٠$  جنيه .

نصيب الإخوة لأم من التركة =  $٤٠ \times ١٠ = ٤٠٠$  جنيه .

نصيب كل أخ من التركة =  $400 \div 5 = 80$  جنيه .

نصيب الجدات من التركة =  $10 \times 20 = 200$  جنيه .

نصيب الجدة الواحدة =  $200 \div 10 = 20$  جنيه .

نصيب الأعمام من التركة =  $10 \times 60 = 600$  جنيه .

نصيب العم الواحد من التركة =  $20 \div 600 = 30$  جنيه .

ولعلك لاحظت أن سهام كل فريق من الأصل الجديد توزع على أفراد كل فريق دون كسر فيها ، وذلك نتيجة تصحيح أصل المسألة .

تتبييه : مما سبق ندرك أن الطريقة واحدة فيما وقع فيه كسر السهام على فريقين أو أكثر ، غير أنني جعلت الفريقين تحت عنوان خاص بهما وما زاد عن فريقين وضعته تحت عنوان آخر تبعاً لما أورده كتاب (الرحبية).

### **وبخطوتين اثنتين الحساب العصري نحقق ذلك**

الخطوة الأولى : أن تأتى بسهام كل فريق من الورثة .

والخطوة الأخرى : أن تضع سهام كل فريق من الورثة على أصل المسألة أو على عولها إن كانت عائلة ، مضروباً فى مجموع التركة ومقسوماً ذلك على عدد كل فريق من الورثة ، تحصل على نصيب كل وارث كما يلى :-

نصيب الأخ الواحد من التركة =  $\frac{2 \text{ سهم}}{6 \text{ أصل المسألة}} \times 1200$  التركة  $\div 5$  إخوة

$$= \frac{1200}{5} \times \frac{2}{6} = 80 \text{ من الجنيهات .}$$

نصيب الجدة الواحدة من التركة =  $\frac{1 \text{ سهم}}{6 \text{ أصل المسألة}} \times 1200$  التركة  $\div 10$  جدات

$$= \frac{1200}{6} \times \frac{1}{6} = 20 \text{ جنيهها .}$$

نصيب العم الواحد من التركة =  $\frac{3 \text{ أسهم}}{6 \text{ أصل المسألة}} \times 1200$  التركة  $\div 20$  عما

$$= \frac{1200}{6} \times \frac{3}{6} = 30 \text{ جنيهها .}$$

وبهذا أرحنا أنفسنا ، فالحمد لله رب العالمين على ما به أنعم وألهم .  
ولكى تطمئن على سلامة هذا العمل راجع الأنصبا لكل الورثة فى الطريقتين تجدها متماثلة .

### **الموجز: فى تصحيح المسائل بين القديم والحديث**

بارك الله فى العلماء السابقين ، فقد أجهدوا أنفسهم فى تصحيح أصول المسائل التى تنكسر فيها السهام عند توزيعها على أصحابها ، وذلك بصورة دقيقة محكمة لا يعتريها نقص ، أو خلل ، إلا أننا فى عصرنا الحاضر استطعنا

بواسطة الحساب الحديث الذى من الله به على البشرية أن نصل إلى ما أجهدوا فيه أنفسهم بصورة سهلة ميسرة ، وإليك موجزا للطريقتين .

### **الطريقة العصرية فى تصحيح أصول المسائل**

- إذا وجدت سهام ورثة تنقسم عليهم مكسورة فافعل ما يلى :-
- ١- ضع سهام كل فريق على أصل المسألة إن لم تكن عائلة ، وعلى عولها إن كانت عائلة ، مقسوماً ذلك على عدد رءوس ذلك الفريق .
- ٢- جنس الكسور التى معك بعد اختصارها إن كانت تختصر ، وتجنيس الكسور يكون بتوحيد مقاماتها .
- ٣- بعد هذا نضرب الأعداد الناتجة من تحليل المقامات فى بعضها ينتج الأصل الصحيح الذى تصح منه المسألة كما فى ص ( ٦٢ ، ٦٣ ) .

### **موجز الطريقة القديمة فى تصحيح أصول المسائل**

- ١- إذا لم يكن فى المسألة سوى العصبية الذكور فلا تحتاج إلى تصحيح ويكون أصلها عدد رءوسهم .
- ٢- وإذا وجد فى المسألة صاحب فرض ، ومعه من يأخذ الباقي كان أصل المسألة مقام ذلك الفرض ، ولا تحتاج إلى تصحيح .
- ٣- إذا انكسرت السهام عند توزيعها على أصحابها : فإما أن تنكسر على فريق واحد ، أو اثنين ، أو أكثر ، وإليك التوضيح .

### **انكسار السهام على فريق واحد**

إذا انكسرت السهام على فريق واحد من الورثة : فإما أن يكون بين عدد رءوس هذا الفريق وسهامه تباين ، أو توافق .  
فإن كان بينهما تباين :

فاضرب عدد الرءوس فى أصل المسألة إذا لم يكن فيها عول ، أو فى عولها إن كان فيها عول ، تحصل على الأصل الذى تصح منه المسألة ، وقد سبقت الأمثلة موضحة ومفصلة فى ص ٧٣ وما بعدها

وإن كان بينهما توافق :

فهات وفق الرءوس ، واضربه فى أصل المسألة إذا لم يكن فيها عول أو فى عولها إن كان فيها عول تحصل على الأصل الصحيح .  
والوفيق للرءوس هو خارج قسمتها على القاسم المشترك الأعظم بينها وبين السهام .

### **انكسار السهام على فريقين**

إذا انكسرت السهام على فريقين : فاتبع ما يلى :-



١- اكتب عدد رموس الفريق المبين لسهامه ، ثم الوق للفريق الذى وافقته  
سهامه .

٢- انظر إلى هذين المكتوبين .

فإن وجدتهما متماثلين : فاكتب بأحدهما واكتبه ، ومثاله فى ص ٧٥ .

وإن وجدتهما متوافقين : فاكتب الناتج من ضرب وفق أحدهما فى الآخر .

وإن وجدتهما متناسبين : فخذ أكبرهما واكتبه .

وإن وجدتهما متباينين : فاضرب أحدهما فى الآخر واكتب الناتج .

٣- ثم اضرب ما كتبته فى كل حالة فى أصل المسألة إن كانت غير عائلة وفى  
عولها إن كانت عائلة ، تحصل على الأصل المصحح ، الذى توزع منه  
السهم صحيحة ، وفى ص ( ٧٦ ، ٧٨ ) تجد مثالا لكل من التناسب والتباين .

**انكسار السهام على أكثر من فريقين**

إذا انكسرت السهام على أكثر من فريقين فاتبع التالى :

١- انظر ما بين كل فريق وسهامه

فإن وجدت بينهما تباينا : فاحفظ عدد الفريق المبين لسهامه (أى : اكتبه) .

وإن وجدت بينهما توافقا : فاحفظ وفق الفريق الموافق لسهامه واكتبه .

٢- ثم انظر ما كتبته

فإن وجدت بينها تماثلا فخذ أحدها واكتبه

وإن وجدت بينها تداخلا فخذ أكبرها واكتبه

وإن وجدت بينها تباينا فخذ الناتج من ضرب بعضها فى بعض واكتبه

وإن وجدت بينها توافقا ، ضربنا وفق أحدها فى جميع الآخر ؛ لنحصل  
على جزء السهم ، فنضربه فى أصل المسألة ، أو فى عولها إن كانت عائلة .

**كيفية تقسيم التركة بين الورثة إجمالا**

إذا أردت معرفة نصيب كل وارث من التركة فاتبع ما يلى :-

١- ابحث عن أصل المسألة ، ثم صححه إن احتاج إلى تصحيح .

٢- بين سهام كل وارث من أصل المسألة ، أو من التصحيح إن وجد .

٣- اضرب سهام كل وارث فى مجموع التركة ، واقسم حاصل الضرب  
على العدد الذى صحت منه المسألة ينتج نصيب كل وارث -  
واليك تفصيل ذلك .

**كيفية تقسيم التركة بين الورثة تفصيلا**

إذا أردت معرفة نصيب كل وارث من التركة فاتبع ما يلى :-

١- إذا كان الورثة كلهم عصابة ذكورا كان عددهم أصل المسألة الذى توزع منه  
التركة ، مثل :

أن يموت إنسان ، ويترك خمسة من أولاده الذكور ، وله تركة مقدارها عشرون ألفا من الجنيهات .

فأصل هذه المسألة خمسة ؛ لأن ذلك عدد رءوس الورثة ، وعليهم تقسم التركة ؛ ليعرف كل منهم ما يرث ، وذلك كما يلي :

$$\text{نصيب كل وارث} = \frac{20000}{5} = 4000 \text{ جنيه} .$$

٢- إذا وجد مع العصابة الذكور إناث أخوات لهم اعتبرنا الذكر بامرأتين وأصبح المجموع أصلا للمسألة ، مثل :

أن يموت إنسان ، ويترك خمسة أبناء ، وأربع بنات وتركته : ١٤٠٠٠ جنيه فأصل هذه المسألة الذى توزع منه التركة هو ١٤ : لماذا ؟

لأن الأبناء الخمسة بمثابة عشر بنات ، يضاف إلى ذلك العدد أربع بنات فيكون المجموع ١٤ .

وهذا هو الأصل الذى تقسم عليه التركة ، فينتج نصيب البنت الواحدة ثم يضرب فى اثنين ينتج نصيب الذكر ، وذلك كما يلي :-

$$\text{نصيب البنت الواحدة} = 14000 \div 14 = 1000 \text{ جنيه} .$$

$$\text{نصيب الابن الواحد} = 1000 \times 2 = 2000 \text{ جنيه} .$$

٣- إذا وجد فى الورثة صاحب فرض ، كثلث مثلا ، أو ربع ، ومعه من يأخذ الباقي تعصيبا ، كان أصل المسألة مقام ذلك الفرض مثل :

مات وترك : زوجة ، وابنا ، وكانت تركته ١٦٠٠٠ جنيه

فللزوجة  $\frac{1}{8}$  التركة ، وللابن الباقي

فالمقام الذى معنا لصاحب الفرض هو : ٨ ، فيكون ذلك أصل المسألة الذى تستخرج منه سهام الورثة كما يلي :-

$$\text{نصيب الزوجة من السهام} = 8 \times \frac{1}{8} = 1 \text{ سهم واحد} .$$

$$\text{نصيب الابن من السهام} = 8 - 1 = 7 \text{ أسهم} .$$

$$\text{قيمة السهم الواحد من التركة} = 16000 \div 8 = 2000 \text{ جنيه} .$$

$$\text{نصيب الزوجة من التركة} = 1 \text{ سهم} \times 2000 = 2000 \text{ جنيه} .$$

$$\text{نصيب الابن من التركة} = 7 \text{ أسهم} \times 2000 = 14000 \text{ جنيه} .$$

وحذار أن يقول قائل ما لنا وهذا التعسير الطويل !!

يكفى أن انتفع بحساب عصرنا ، ونقول باختصار شديد كما تعلمناه .

$$\text{نصيب الزوجة من التركة} = \frac{1}{8} \times 16000 = 2000 \text{ جنيه} .$$

$$\text{نصيب الابن من التركة} = 16000 - 2000 = 14000 \text{ جنيه} .$$

ففى سطرين فقط أتيت بالنتائج الذى أتيت به أنت فى خمسة سطور .  
وللرد على هذا رأى نقول :

( لا يجوز ذلك إلا فى المسائل التى لم يحصل فيها عول <sup>(١)</sup> ) ( أى :  
لم يحصل فيها زيادة فى السهام على أصل المسألة ) وذلك كما قلنا سابقا  
فى ص ( ١٢ ، ١٣ ، ٥٩ ) .

لأنك لو فعلت ذلك فيما حصل فيها عول لارتكبت خطأ فاحشا  
حيث لم تعط كل ذى حق حقه .

وأصدق دليل على ذلك ما أوضحه لك فى المثال التالى .  
مات إنسان وترك : زوجة ، وأختين شقيقتين ، وأختا لأم ، وكانت تركته  
١٢٠٠٠ جنيه ( اثنى عشر ألفا من الجنيهات ) .  
فأنصبا الورثة هى :-

للزوجة الربع  $\frac{1}{4}$  ، وللأختين الشقيقتين الثلثان  $\frac{2}{3}$  ، وللأخت لأم السدس  $\frac{1}{6}$   
فلو وزعت التركة أيها المدعى فى العلم معرفة بطريقتك السابقة لوجدت  
الخطأ واضحا ، لأنك ستقول :-

نصيب الزوجة من التركة هو  $= \frac{1}{4} \times 12000 = 3000$  جنيه .

ونصيب الأختين من التركة هو  $= \frac{2}{3} \times 12000 = 8000$  جنيه .

ونصيب الأخت لأم من التركة  $= \frac{1}{6} \times 12000 = 2000$  جنيه .

وخير دليل على ذلك الخطأ أنك لو جمعت أنصبا الورثة من التركة  
لوجدتها أكثر من هذه التركة ، فجموعها - كما هو واضح أمامك -  
ثلاثة عشر ألفا مع أنها اثنا عشر ألفا . فكيف يصح هذا !!!

إذن : ليست كل مسائل الميراث يصح فيها ذلك الذى تظنه صحيحا .  
ولكى تتجنب الوقوع فى خطأ يجرك إلى إثم عظيم ، عليك أن تلتزم بما  
وضحته لك سابقا .

وهو أنك لا بد أن تعرف أصل المسألة ، ثم تأتى بسهام الورثة من هذا  
الأصل ، ثم تجمعها ؛ لتعرف هل زادت هذه السهام عن أصل المسألة أم لا .  
فإن وجدتها زادت عنه ، فما وصلت إليه بهذه الزيادة صار عولا ، ويُعتبر  
أصلا جديدا للمسألة ، وعليه تقسم سهام كل وارث .

---

(١) ولن تستطيع معرفة المسائل التى فيها عول والتى ليس فيها ذلك إلا إذا أتيت بسهام الورثة ، ثم جمعها  
لتعرف هل زادت عن أصل المسألة أم لا .

وإن لم تجدها زادت عن أصل المسألة كنت مخيرا بين الطريقتين  
طريقتك التي اعتبرتها سهلة يسيرة ، وطريقة علماء الشريعة التي أجهدتك  
بعض الشيء ، إلا أنها بلغت بك إلى النتيجة الصحيحة .

٤- إذا كانت أنصباء الورثة كسورا ، مثل : مات إنسان وترك : زوجة  
وأما ، وأخا لأم ، فالأنصباء هي :

$$\text{للزوجة } \frac{1}{4} ، \text{ وللأم } \frac{1}{3} ، \text{ وللأخ لأم } \frac{1}{4}$$

فعليك أن تأتي بالمضاعف المشترك لمقامات هذه الكسور ، وذلك بالطريقة  
التي سبق بيانها في ص ٤٨ وما بعدها ؛ لأن هذا المضاعف المشترك  
لمقامات هذه الكسور يعتبر أصلا للمسألة ، ومنه تستخرج سهام الورثة  
والمضاعف المشترك لهذه الكسور هو ١٢ .

ولكي تأتي بسهام كل وارث من هذا المضاعف اضرب كل كسر  
فيه كما يلي :-

$$\text{نصيب الزوجة من السهام} = \frac{1}{4} \times 12 = 3 \text{ أسهم .}$$

$$\text{نصيب الأم من السهام} = \frac{1}{3} \times 12 = 4 \text{ أسهم .}$$

$$\text{نصيب الأخ لأم من السهام} = \frac{1}{4} \times 12 = 3 \text{ (سهمان) .}$$

٥- اجمع سهام الورثة ؛ لتعرف : هل زاد مجموعها عن أصل المسألة  
( أى : المضاعف المشترك ) أم لا ؛ لأنها إما أن تزيد ، فيكون فيها عول  
( أى زيادة على ذلك المضاعف ) أو لا تزيد .  
( أ ) فإن لم تزد عن أصل المسألة ، فانظر الورثة .

هل تجد فريقا منهم زاد عدد أفرادهم عن شخص واحد ، كأن يكون  
في الورثة زوجتان ، أو ثلاثة إخوة مثلا ، فإن وجدت فريقا  
من الورثة ، أو أكثر من فريق زاد أفرادهم عن شخص واحد ، فاقسم  
سهام ذلك الفريق على عدد أفرادهم ؛ لتعرف هل انكسرت  
تلك السهام حين القسمة ، أم لا ؛ لأنها إما أن تنكسر ، أو تكون  
صحيحة لا كسر فيها .

(ب) فإن وجدت فيها انكسارا .

فلابد من إيجاد أصل آخر جديد للمسألة تستخرج منه سهام أخرى  
جديدة للورثة ، إذا قسمت عليهم ، لا تجد فيها كسرا ، وبذلك تكون  
صححت المسألة التي وجدت فيها كسرا .

فمثلاً : لو فرضنا في المسألة السابقة : أن الميت ترك : زوجتين لا زوجة ، والمعروف أن نصيب هاتين الزوجتين الربع ، ومقداره ثلاثة أسهم فحين تقسم الأسهم الثلاثة على الزوجتين تجدها قد انكسرت ، لذلك نبحت عن أصل جديد للمسألة ، وقبل أن تأتي به انظر : هل تجد أن المسهام تنكسر على فريق واحد من الورثة أو أكثر من فريق وتفصيل ذلك تجده إن أردت في ص ٧٣ للطريقة القديمة ، ص (٥٩ ، ٦٠) الطريقة العصرية.

## الرد

### الرد لغة : الإعادة

**وشرعا :** إعطاء جميع أصحاب الفروض ما بقى من التركة بعد إعطائهم فروضهم المقدرة عند عدم العاصب ، بحيث يأخذ كل واحد منهم من باقى التركة بنسبة فرضه ، ما عدا الزوجين ، فلا يرد عليهما ، وقد اختلف العلماء فى حكم الرد .

١- فمذهب المتقدمين من المالكية والشافعية عَدَمَ جوازهِ ، وإنما يكون الباقي من التركة - إذا لم توجد عَصبة - لبيت المال ، سواء أكان منتظما أم غير منتظم عند المالكية ، واشترط الشافعية انتظامه <sup>(١)</sup> ، لأن بيت المال عَصبة سببية يرث بسبب جهة الإسلام <sup>(٢)</sup> .

**ودليلهم على ذلك :** أن الله قد حدد فى القرآن الكريم نصيب كل وارث فلا يُزاد على ما حدده الله ، وقد قال رسول الله ﷺ بعد نزول آية المواريث ( إن الله أعطى كل ذي حق حقه ) <sup>(٣)</sup> .

**فإن لم يوجد بيت المال ، أو لم ينتظم على رأى الشافعية رُدُّ الباقي من التركة على غير الزوجين .**

**فإن لم يوجد من يرد عليه كان الباقي بعد أحد الزوجين لذوى الأرحام .**  
٢- مذهب الحنفية والحنابلة أن يُرد على أصحاب الفروض غير الزوجين الباقي من التركة بعد فروضهم ، وذلك عند عدم العاصب .

والدليل عليه قوله تعالى (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ

فِي كِتَابِ اللَّهِ) (النساء : ٧٥) فنعطى كل وارث بأية المواريث ، والباقي نعطيه لهم عملا بأية الأرحام المذكورة ، بسبب صلة الرحم ، بخلاف الزوجين فليس من ذوى الأرحام .

٣- مذهب سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنه الرد على أصحاب الفروض بما فيهم أحد الزوجين .

**ويؤخذ على هذا المذهب ، أن آية الأرحام لم تتناول الزوجين ولأن الزوجية تنقطع بالموت ، والقربة لا تنقطع به <sup>(٤)</sup> .**

(١) انتظام بيت المال معناه : عدم فساده .

(٢) سبق أن قلنا فى ص ٢٣ : إن المتقدمين من المالكية والشافعية هم الذين منعوا الرد ، أما المتأخرون منهم فأجازوه على غير الزوجة والزوج .

(٣) المجموع التنقيح فى فقه المواريث ص ٦٠٣ .

(٤) من كتاب ( صفوة الميراث للشيخ محمد عبد الله ناجى ) .

## رأى القانون الذى يعمل به فى المحاكم المصرية الآن

التص : المادة ٣٠

" إذا لم تستغرق الفروض التركية ، ولم توجد عصابة من النسب رد الباقي على غير الزوجين من أصحاب الفروض بنسبة فروضهم "

ويرد باقى التركية إلى أحد الزوجين إذا لم يوجد عصابة من النسب أو أحد أصحاب الفروض النسبية ، أو أحد من ذوى الأرحام .

فهذا القانون أخذ بمذهب أبى حنيفة فى الرد على ذوى الفروض وجعل الرد عليهم مقدما على ذوى الأرحام .

وأخذ بمذهب سيدنا عثمان فى الرد على أحد الزوجين فى حالة واحدة وهى : ألا يوجد عصابة من النسب ، أو أحد أصحاب الفروض ، أو أحد من ذوى الأرحام .

فإذا وجد ذو رحم مع أحد الزوجين ، فلا يرد عليه ، وإنما يأخذه ذو الرحم . وإذا وجد أحد الزوجين أخذ التركية فرضا وردا عند عدم وجود أحد من أصحاب الفروض ، أو من العصابة النسبية ، أو من ذوى الأرحام .

### كيف يوزع باقى التركية ردا ؟

١- إن كان من يرد عليهم جنسا واحدا جعلنا عدد رؤوسهم أصل المسألة مثال ذلك .

مات وترك : خمس أخوات شقيقات ، وكانت تركته ٥٠٠ جنيه فميراث الأخوات الخمس الثلثان ، فيكون أصل المسألة ثلاثة ، ولما كان الأخوات جنسا واحدا نجعل أصل المسألة ( خمسة ) لا ثلاثة فنقسم التركية على خمسة إرثا وردا .

٢- وإن كان من يرد عليهم جنسين فاجعل أصل المسألة من مجموع سهامهم مثل : مات وترك : أما ، وأختين لأم ، وكانت تركته ٩٠٠ جنيه .

فلأُم  $\frac{1}{4}$  ، وللأختين لأُم  $\frac{1}{3}$  فتكون المسألة فى الأصل من ٦ وعند

الرد تكون من ٣ ؛ لأن لأُم سهمها واحدا ، من أصل المسألة ، وللأختين

سهمين ، فيكون مجموع السهام ثلاثة ، ومنها ترد التركية كما يلى :

$$\text{نصيب الأم} = \frac{\text{أسهم}}{3} \times 900 = 300 \text{ جنيه} .$$

$$\text{نصيب الأختين} = \frac{2}{3} \times 900 = \frac{1800}{3} = 600 \text{ جنيه} .$$

$$\text{نصيب الأخت الواحدة} = 600 \div 2 = 300 \text{ جنيه} .$$

٣- وإن كان الورثة فيهم من لا يرد عليه كأحد الزوجين ، جعلنا أصل المسألة مخرج فرض أحد الزوجين ، ويعطى فرضه ، ثم يقسم الباقي على من يرد عليهم بنسبة فروضهم .

مثال ذلك : مات عن زوجة ، وأم ، وأختين لأم ، وترك ٤٨٠ جنيه .  
أولاً : نوزع الفروض كما يلي :-

١- للزوجة  $\frac{1}{4}$  ، للأم  $\frac{1}{4}$  ، للأختين لأم  $\frac{1}{3}$   
الأصل الأول للمسألة هو ١٢ ، فنخرج منه السهام كما يلي :-

$$\text{سهام الزوجة} = 12 \times \frac{1}{4} = 3 \text{ أسهم .}$$

$$\text{سهام الأم} = 12 \times \frac{1}{4} = 3 \text{ من السهام .}$$

$$\text{سهام الأختين} = 12 \times \frac{1}{3} = 4 \text{ أسهم .}$$

٢- نوضح الأصل الردى للمسألة ، وهو مقام فرض الزوجة ، ونجده (٤) .

وذلك كي نعطي للزوجة نصيبها كما يلي :

$$\text{نصيب الزوجة من المال} = 480 \times \frac{1}{4} = 120 \text{ جنيه .}$$

نصيب الأم والأختين من المبلغ =  $480 - 120 = 360$  جنيه .

٣- إذا كانت سهام الأم (٢) ، والأختين (٤) فتكون النسبة بينهما ٢ : ٤ .  
فيكون مجموع الأجزاء =  $2 + 4 = 6$  أسهم .

$$\text{نصيب الأم من التركة فرضاً ورداً} = 360 \times \frac{2}{6} = 120 \text{ جنيه .}$$

$$\text{نصيب الأختين من التركة فرضاً ورداً} = 360 \times \frac{4}{6} = 240 \text{ جنيه .}$$

$$\text{نصيب الأخت الواحدة} = 240 \div 2 = 120 \text{ جنيه .}$$



## بيت المال <sup>(١)</sup>

ويسمى أيضا : جهة الإسلام .  
ويُقصد به : المكان الذى يضع فيه الإمام أموال المصالح التى تتطلبها حاجة المسلمين .  
ويقابله فى عصرنا ( وزارة المالية ) .

ما معنى كونه وارثا ؟  
معنى ذلك أنه يوضع فيه مال من مات من المسلمين ، ولا وارث له

الدليل على أنه من الورثة

للعلماء فى بيت المال رأيان :-

الأول : رأى المالكية والشافعية :- أنه وارث بالعصوبة ، وهو يرث عند المالكية ولو كان مختلا غير مُنظم ، أو كان الإمام غير عادل ، لأنهم يرون أن جور الإمام لا يُسقط حق إعطائه الزكاة ، ويرى بعض الشافعية هذا رأى .

والثانى رأى جمهور الشافعية :- أنه لا يرث إلا إذا كان مُنتظما .

والدليل على ثبوت التوريث له ما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال ( أنا وارث من لا وارث له أعقيل عنه وأرثه ) رواه أبو داود .

ومعنى أعقيل عنه : أحمل عنه ديته .

وأصحاب هذا رأى يقدمون بيت المال على الرد على أصحاب الفروض وعلى ذوى الأرحام .

## ومتى يرث بيت المال عند من قال بذلك ؟

إذا لم يوجد للميت وارث من أصحاب الفروض ، ولا من العصابات ، أو وجد له وارث لا يأخذ التركة كلها ، بل بقى منها شيء ، فهذا الباقي يعطى لبيت المال ، ولا يرد على ذوى الفروض ، ولا ذوى الأرحام ، وهذا ما قاله أصحاب رأى الأول .

والرأى الثانى : رأى الأحناف والحنابلة : أنه لا يرث ، فإذا وجد وارث غير أحد الزوجين أعطوا المال لذوى الأرحام .

لأن الرد على أحد الزوجين هو مذهب سيدنا عثمان بن عفان وبه أخذ قانون المحاكم المعمول به الآن .

والخلاصة :-

أن الأئمة الأربعة مجمعون على أن المال الذى يموت مالكة ، وليس له أحد يستحقه بإرث ، أو وصية فإنه يوضع فى بيت المال .

(١) من كتاب الميراث فى الإسلام للأستاذ حسين درويش .

على أنه مُستَحَق له بالوراثة كاقارب الميت ، وذلك عند المالكية وبعض الشافعية ، وعلى أنه من باب رعاية المصلحة العامة وليس لكونه وارثا وذلك عند الحنفية والحنابلة ( الرحيبة ص ١٩ ) .

### المناسخات

المناسخات : جمع مناسخة ، وهى أن يموت إنسان فلا تقسم تركته حتى يموت من ورثته واحد ، أو أكثر .  
وسميت مناسخة : لأن المال فيها ينتقل من وارث إلى وارث ، أو لأن التركة الأولى انتسخت بالثانية .

### كيفية التوريث فى المناسخة

إذا مات شخص ولم تقسم تركته حتى مات أحد ورثته ، فعليك أن تعمل مسألة ميراثية لكل ميت على حدة ، كى تعرف سهام الميت الثانى من تركة الميت السابق عليه ، مثال ذلك أن تموت امرأة وتترك : زوجها ، وأما ، وعمما ثم يموت الزوج عن ثلاثة أبناء ، فحينئذ يلزمنا عمل مسألتين .  
المسألة الأولى ، وتوزع كالتالى :

للزوج  $\frac{1}{3}$  وللأم  $\frac{1}{3}$  وللم الباقي .

فالمسألة من ستة : للزوج النصف ثلاثة أسهم ، وللأم الثلث سهمان ، فيكون المجموع خمسة أسهم ، والباقي وهو سهم واحد للعم .  
المسألة الثانية وتكون كما يلى :

مات الرجل عن ثلاثة أبناء ، وترك ثلاثة أسهم يرثها من تركة زوجته فى المسألة الأولى ، فتقسم التركة ( أى : الأسهم الثلاثة ) على أبنائه الثلاثة لكل منهم سهم واحد .

### ميراث الخنثى المشكل

الخنثى المشكل : من له آلة الرجال ، وآلة النساء معا ، أو له ثقب لا يشبه إحدى الألتين يخرج منه بوله ( أى : من لم تتضح ذكورته ، ولا أنوثته ) .

والنوع الأول : الذى له آلة يمكن معرفته : أذكر هو ، أم أنثى ، حتى ولو كان صبيا ، وذلك بخروج البول ، فإن كان يخرج من آلة الذكر فهو ذكر ، ويرث ميراث الذكر ، وإن كان يخرج من آلة الأنثى فهو أنثى ، ويرث ميراثها .  
أما النوع الثانى : الذى له ثقب فلا يتضح أمره إلا بالبلوغ .

وفى عصرنا الحاضر استطاع الطب كشف هذا الغموض بإجراء عملية جراحية يتضح بها الأنثى من الذكر .

## آراء العلماء في ميراث الخنثى المشكل

للعلماء في ميراث الخنثى المشكل ثلاثة آراء .

- الأول : رأى المالكية : أنه يرث نصف نصيب ذكر ، ونصف نصيب أنثى وذلك إذا كان إرثه على اعتبار أنه ذكر غير إرثه على اعتباره أنثى .  
أما إذا كان ميراثه في الحالتين واحدا فإنه يأخذ نصيبه .  
وإن كان يرث بأحد الاعتبارين دون الآخر فله نصف ما يأخذه من كليهما .
- الثاني : رأى الأحناف : أنه يعامل بأسوأ الحالين ، فإن كان يرث على تقدير الذكورة ، أو الأنوثة إرثا متساويا أخذ حظه ، وإن كان يرث على أحد التقديرين دون الآخر لم يأخذ شيئا ، وإن كان يرث على أحد التقديرين أكثر من إرثه على التقدير الآخر أخذ الأقل ولا يوقف المال ، ويعامل الذين معه من غير إلحاق ضرر بهم .
- الثالث : رأى الشافعية : أنه يعامل هو ومن معه من الورثة بالأضر من ذكورة الخنثى وأنوثته ، فيعطى كل واحد الأقل المتيقن ، ويوقف الباقي إلى أن يتضح حال المشكل ، فيعامل بحسب ما يظهر أو إلى يصطلحوا .  
فلو مات الرجل عن ابن ، وولد خنثى مشكل ، فعلى تقدير ذكورة الخنثى المشكل ، يكون له النصف ، وللابن النصف .  
وعلى تقدير أنوثته يكون له الثلث ، ويكون للابن الثلثان فيعطى الخنثى المشكل الثلث ، ويعطى الابن النصف ، لأن كلا من النصيبين هو المتيقن في حق صاحبه ، ويوقف السدس الباقي إلى أن يتضح أمر هذا الخنثى .

## ميراث المفقود والأسير والغائب

يقول صاحب الرحيبة ( إذا مات إنسان وبعض ورثته مفقود بان غاب عن وطنه ، أو أسير وطالت غيبته ، وجُهل حاله فلا يُدرى : أحي هو أم ميت ؟  
عُومل من معه من الورثة على الأقل المتيقن ، وذلك بأن تُقدر حياته ويُنظر فيها ويُقدر موته ويُنظر فيه ، فمن اختلف نصيبه بموت المفقود ، أو حياته فأعطيه أقل النصيبين ، ومن لا يختلف نصيبه في الحالتين فأعطيه له في الحال كاملا ومن يرث بتقدير دون تقدير لا يُعطى شيئا ، ويوقف الباقي إلى أن يظهر حاله أو يحكم قاض بموته اجتهدا .  
ويقول صاحب الدرة البهية تعليقا على ما قاله صاحب الرحيبة : هذا قول أحمد بن حنبل ، وقول القاضى أبى يوسف ، وهو رواية ابن القاسم عن مالك وهو الصحيح من مذهب الشافعية ، وهو الذى عليه الفتوى ، والعمل فى المذاهب الأربعة <sup>(١)</sup> .

(١) الذى عليه عمل المحاكم أن المفقود يحكم بموته بعد أربع سنين ، وهو مذهب مالك ويرى الإمام أحمد بن حنبل ذلك أيضا إذا كان الغائب فى سفر يغلب عليه الهلاك .

## حكم توريث ورثة المفقود

لا يعطى لورثة المفقود شيء من ماله لاحتمال حياته ، وذلك للعمل باليقين من أمره ، وإنما يوقف ماله حتى يظهر حاله ، أو يحكم قاض بموته اجتهدا وحينئذ يأخذ كل وارث نصيبه .

## ميراث الحمل

يكون للحمل ميراث إذا تحقق شرطان :-

الأول : العلم به موجودا فى بطن أمه وقت موت الشخص الموروث .

الثاني : أن ينفصل من بطن أمه حيا ، فإن انفصل ميتا فلا ميراث له .

والدليل على حياته أن يستهل صارخا ، أو يعطس ، أو يقبض يده ويبسطها أو يتحرك حركة طويلة لا قصيرة .

وهذا رأى الشافعية والحنابلة .

ويرى الأحناف أنه لو تحرك أى حركة كانت دليلا على حياته .

وإذا انفصل بعض الجنين حيا لا يرث عند الشافعية ، والحنابلة ، ويرث

عند الحنفية إن انفصل أكثره حيا ، وتكون الأكثرية بخروج آخر صدره

إن خرج برأسه ، أو بظهور سرته إن خرج برجليه .

## متى تقسم التركة إن وجد حمل ؟

يرى المالكية وقف التركة دون توزيع حتى يولد هذا الحمل ، أو ينقطع الرجاء منه

ويرى الأئمة الثلاثة ( الشافعى وأبو حنيفة وابن حنبل ) وقف التركة إذا رضى

الورثة بذلك حتى يُولد ، أو يحصل الإيأس منه ، فإن لم يرضوا بوقفها قسمت

بينهم على النحو التالى :

١- إذا كان الحمل محجوبا ببعض الورثة على كل تقدير لم يُترك له من التركة شيء أصلا .

٢- إذا كان الحمل حاجبا لجميع الورثة ، أو بعضهم ، ولو على بعض التقديرات

لم يُعط ذلك المحجوب بالحمل شيئا من التركة أصلا ، بل يُوقف حتى يُولد

الحمل ، فإن وُلد حيا أخذ المال كله إن كان وارثا له ، وأخذ نصيبه إن كان له

نصيب مفروض ، وأخذ ما عداه من الورثة ما بقى بعد نصيبه .

٣- إذا كان الحمل غير حاجب لأحد من الورثة ، وغير محجوب بأحدهم

راعينا الأصلح للحمل ، فيُوقف له نصيبه حتى ولو لم يرث

على بعض التقديرات ، وإن كان يختلف نصيبه على بعض التقديرات

أوقفنا له خير الأنصباء ، ويعطى الورثة الذين معه أقل الحظين .

## تعدد الحمل

إذا فرضنا تعدد الحمل ، وترتب على تعدده نقصا فى نصيب بعض الورثة أوقفنا أنصباؤهم جميعا حتى يظهر حال الحمل ، وذلك عند الشافعية ، لأنهم لا يرون لعدد الحمل ضابطا معينا .

وقال أبو حنيفة وبعض المالكية يُوقف الحملُ نصيبَ أربعة من جنسه ، ويعطى ما بقى للورثة ، وقال الحنابلة يُوقف الحملُ نصيب اثنين من جنسه فقط .

### ميراث العرقى والحرقى ونحوهم

إذا غرق جماعة ، أو أصابهم حريق ، أو سقط عليهم بناء ، أو ماتوا جميعا فى معركة قتال ، أو فى بلاد غربة ، وكان بعضهم يرث الآخر ، ولم يعلم أيهم مات أولا ، فلا توارث بينهم ، بل يجعلون كأنهم غرباء ، وذلك لفقدان شرط من شروط الإرث ، وهو تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث .

أما من علم موته أولا فإنه يرثه من يموت بعده ، ومثل ذلك مات أخوان فى حريق ، ولم يعرف السابق منهما ، وترك أحدهما زوجة وبنتا ، وترك الآخر بنتين ، وكان للأخوين عم يرثهما ، ففى هذه الحالة لا يرث أحد الأخوين من الآخر شيئا لعدم معرفة من مات أولا ، وتقسم تركة الأخ الأول بين زوجته وابنته ، وعمه على النحو التالى :

للزوجة الثمن ، وللبنات النصف ، وللعمة الباقي .

وتقسم تركة الأخ الثانى كما يلى :

لبنتيه الثلثان ، وللعمة الباقي .

أما إذا عرف موت أحدهما قبل الآخر فإن أخاه الثانى يرثه ويحجب عمه ويرث الباقي بعد زوجته ، وبنته .

### ميراث ولد الزنا أو المملعة (١)

كل من ولد الزنا ، أو المملعة ليس له نسب من جهة الأب ، بل له نسب من جهة الأم فقط ، فيرث أمه وأقاربها ، وترثه أمه وأقاربها (٢) ، وكل منهما لا يرث ولا يورث بالعصوبة إلا من جهة الولادة ، أو الولاء ، فيرث من ولّاه بالعصوبة ويرث من معتقه كما يرثه من أعتقه ، ومن أعتق أمه يرثها بالعصوبة السببية . ولا توارث بين ولد الزنا والزانى ، ولا بين الولد المملع عليه والنافى له وكل من أدلى بهما لانقطاع النسب بينهما ( من كتاب الميراث فى الإسلام ) .

(١) المملعة : هى أن يرمى الرجل زوجته بالزنا دون أن يوجد شهود ، فتم بينهما المملعة المذكورة فى سورة النور .

(٢) من كتاب الميراث فى الإسلام على المذاهب الأربعة للأستاذ حسين درويش .

إن كل من ولد الزنا يرث أمه وإخوته لأمه دون أبيه ، لانقطاع نسبه بأبيه شرعا ، كما ترثه أمه ، وإخوته لأمه فرضا ، ولا يرث ، ولا يورث بالعصبة من جهة أبيه وإخوته لأبيه .

### حكم ميراث ذوى الأرحام

ذوُّ الأرحام : هم أقرباء الميت الذين ليسوا عصبة له ، ولا أصحاب فرض كالعمة ، والخالة ، والخال ، وأولاد الأخوات الإناث ، وبنات العم ، وأولاد البنات ( ذكورا أو إناثا ) وبنات الأخ شقيقا كان ، أو لأب ، أو لأم ، وابن الأخ لأم ، والجد للأم ، والعم لأم .

### أنواع ذوى الأرحام

- ذو الأرحام أربعة أنواع :-
- ١- نوع ينتسب إلى الميت وهم أولاد بناته ، وأولاد بنات الابن ( ذكورا كانوا أم إناثا فى القسمين ) .
  - ٢- نوع ينتسب إليهم الميت ، وهم الأجداد الفاسدون وإن علوا ، والجداث الفاسدات وإن علون .
- والمراد بالجد الفاسد ، والجدّة الفاسدة سبق بيانه فى ص ٧ والمراد بكل منهما : الجد غير الصحيح ، والجدّة غير الصحيحة .
- ٣- نوع ينتسب إلى أبوى الميت ، وهم فروع الأبوين الذين ليسوا بأصحاب فروض ولا عصبة ويشمل ذلك .
- ( أ ) فروع الأخوات الشقيقات ، أو لأب ، وإن نزلوا ( كانت هذه الفروع ذكورا ، أو إناثا ) .
- ( ب ) بنات الإخوة الأشقاء ، أو لأب ، وفروعهن .
- ( ج ) بنات أبناء الإخوة الأشقاء ، أو لأب ، وفروعهن وإن نزلوا .
- ( د ) فروع أولاد الأم وإن نزلوا .
- ٤- نوع ينتسب إلى جدّ الميت ، وهم فروع الأجداد ، والجداث الذين ليسوا عصبة ، ولا أصحاب فروض ، ويشمل ذلك الأخوال ، والخالات والعمات ، والأعمام لأم ، وبنات الأعمام ، وفروع هؤلاء جميعا .

### ذو الأرحام من الرجال والنساء بالتفصيل

- ذو الأرحام تفصيلا : من الرجال ستة ، ومن النساء سبع ، فالرجال هم :-
- ١- ابن البنت ، ٢- ابن الأخت ، ٣- ابن الأخ من الأم ، ٤- العم من الأم
  - ٥- الجد من قبل الأم ( أى أبو الأم ) ، ٦- الخال ، وفروعهم .

أما النساء فهن :-

- ١- بنت البنت ، ٢- بنت الأخ ، ٣- بنت الأخت ، ٤- العمة ، ٥- الخالة
- ٦- بنت العم ، ٧- الجدة أم أبي الأم ، وفروعهن .

### آراء العلماء في توريث ذوى الأرحام

للعلماء في توريث ذوى الأرحام رأيان :

● **الرأى الأول :** أنهم يرثون إذا لم يوجد للميت وارث صاحب فرض ولا عاصب ، وأصحاب هذا الرأى هم أبو حنيفة ، وابن حنبل والمتأخرون من علماء المالكية والشافعية <sup>(١)</sup> .

واستدلوا بقوله تعالى (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ) (الأنفال : ٧٥)

ولعموم قوله تعالى (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ

مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا) (النساء : ٧) <sup>(٢)</sup>

ويقول الرسول ﷺ (الخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه) أخرجه أبو داود والترمذى .

● **الرأى الثانى :** أنهم لا يرثون شيئا ، والمال الذى يتركه الميت وليس له وارث من العصبة ، أو ذوى الفروض يرثه بيت المال ، أو يوضع فيه وذلك من باب رعاية المصالح العامة ، وأصحاب هذا الرأى : المتقدمون من علماء المالكية والشافعية .

واستدلوا بما روى عن رسول الله ﷺ أن رجلا من الأنصار جاء إلى النبى ﷺ : فقال يا رسول الله رجل هلك ، وترك عمته وخالته ، فقال النبى ﷺ : لا شيء لهما ، وفى رواية أخرى : لا أجد لهما شيئا .

**والرأى الأول :** أقوى فى أدلته من الرأى الثانى ، لأن الحديث الذى استدل به أصحابه حديث منقطع لضعفه لا تثبت به حجة ، ولو فرض أنه صحيح فالآيتان السابقتان تعارضانه وتسقطان الاستدلال به .

### كيفية توريث ذوى الأرحام

فى توريث ذوى الأرحام مذهبان :

**مذهب أهل التنزيل ، ومذهب الحنفية** ، ويُسمى طريقة أهل القرابة ، وبها أخذ القانون المعمول به فى مصر .

(١) من كتاب الميراث فى الإسلام على المذاهب الأربعة للأستاذ حسين درويش .

(٢) وورثهم كثير من الصحابة والتابعين منهم عمر بن الخطاب وعلى وابن مسعود .

## (١) مذهب أهل التنزيل :

يجعل كل فرع من ذوى الأرحام مكان أصله ويُنزله منزلته ، ولذلك سموا بأهل التنزيل ، وقد سبق أن بينا أن أنواع ذوى الأرحام أربعة .  
النوع الأول الذى ينتسب إلى الميت ، وهو يشمل أولاد بنت الميت ، وأولاد بنت ابنه .

فأولاد بنت الميت ينزلون منزلة أمهم ، وهى بنت الميت .  
وأولاد بنت ابنه ينزلون منزلة بنت ابنه ، وإليك أمثلة توضيحية .  
١ - مات وترك : بنت بنت ، وبنت بنت ابن ، فنجعلهما بمنزلة بنت ، وبنت ابن فيكون للبنت النصف ، ولبنت الابن السدس ، فالمسألة من ستة للبنت نصفها ثلاثة ، ولبنت الابن واحد ، ثم نرد ما بقى عليهما ، فتكون المسألة من أربعة فرضا وردا اختصارا .

٢ - مات وترك : بنت بنت ، وبنت بنت ابن ، وبنت عمه .  
بعد التنزيل يكون الورثة : بنتا ، وبنت ابن ، وعما شقيقا .  
فللبنت نصف التركة ، يعطى لبنتها ، ولبنت الابن سدسها يعطى لبنتها وللعلم الشقيق الباقي وقدره الثلث يعطى لبنته .  
مات وترك أبا لأم أم ، وأم أبى أم .  
فالمال كله للأول وهو أبو أم الأم لسبقه

٣ - مات وترك بنت بنت ابن ، وابن بنت بنت فالمال كله للأولى لسبقها للثانى .  
لأننا بعد التنزيل سيكون عندنا بنت ابن ، وبنت بنت .  
٤ - مات وترك : بنت بنت ، وبنت بنت ابن ، وبنت عم شقيق ، بعد تنزيل كل منها منزلة أصله تكون المسألة كالتالى : بنتا ، وبنت ابن ، وعما شقيقا .  
للبنات النصف يعطى لبنتها ، ولبنت الابن السدس يعطى لبنتها ، وللعلم الشقيق الباقي يعطى لبنته .

## (٢) مذهب أهل القرابة :-

ويتلخص فى أن توريث ذوى الأرحام يكون كتوريث العصبات الحقيقية فإذا انفرد واحد منهم أخذ جميع المال .  
وإن تعددوا فالترجيح يكون بالجهة ، ثم بقرب الدرجة ، ثم بقوة القرابة فهم كالعصبات النسبية ليس لهم سهم مقدر .  
وسمى هذا المذهب بأهل القرابة .  
لأنه يعتمد فى التوريث على القرابة فى ذاتها ، فيقدم الأقرب فالأقرب كالعصبات .



## النص

فى إرث ذوى الأرحام فى قانون المحاكم المعمول به فى مصر .

■ **المادة ٤١ :** إذا لم يوجد أحد من العصبة بالنسب ، ولا أحد من ذوى

الفروض النسبية كانت التركة ، أو الباقى منها لذوى الأرحام .

وذوى الأرحام أربعة أصناف مقدم بعضها على بعض كالترتيب الآتى :

- الصنف الأول :- أولاد البنات وإن نزلوا - أولاد بنات الابن وإن نزل

- الصنف الثانى :- الجد غير الصحيح وإن علا - والجدة غير الصحيحة وإن علت .

- الصنف الثالث :- أبناء الإخوة لأم ، وأولادهم وإن نزلوا - وأولاد الأخوات

لأبوين أو لأحدهما وإن نزلوا - وبنات الإخوة لأبوين ، أو لأحدهما

وإن نزلوا ، بنات أبناء الإخوة لأبوين ، أو لأب وإن نزلوا ، وأولادهن

وإن نزلوا .

- الصنف الرابع :- يشمل ست طوائف مقدم بعضها على بعض فى الإرث

كالترتيب الآتى :

● **الأولى :** أعمام الميت لأمه ، وعماته ، وأخواله ، وخالاته لأبوين

أو لأحدهما .

● **الثانية :** أولاد من ذكروا فى الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وبنات أعمام

الميت لأبوين ، أو لأب ، وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكروا

وإن نزلوا .

● **الثالثة :** أعمام أبى الميت لأمه ، وعماته ، وأخواله ، وخالاته لأبوين

أو لأحدهما ، وأعمام أم الميت ، وعماتها ، وأخوالها ، وخالاتها لأبوين

أو لأحدهما .

● **الرابعة :** أولاد من ذكروا فى الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وبنات أعمام

أبى الميت لأبوين ، أو لأب ، وبنات أبنائه وإن نزلوا ، وأولاد

من ذكروا ، وإن نزلوا .

● **الخامسة :** أعمام أبى أبى الميت لأم ، وأعمام أبى أم الميت ، وعماتهما

وأخوالهما ، وخالاتهما لأبوين ، أو لأحدهما ، وأعمام أم أم الميت

وأم أبيه ، وعماتهما ، وخالاتهما لأبوين ، أو لأحدهما .

● **السادسة :** أولاد من ذكروا فى الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وبنات أعمام

أبى أبى الميت لأبوين ، أو لأم ، وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد

من ذكروا ، وإن نزلوا ، وهكذا .

■ **المادة ٣٢ :** الصنف الأول من ذوى الأرحام أولا هم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة ، فإن استووا فى الدرجة فولد صاحب الفرض أولى من ولد ذى الرحم .

وإن استووا فى الدرجة ، ولم يكن فيهم صاحب فرض ، أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض اشتركوا فى الإرث .

■ **المادة ٣٣ :** الصنف الثانى من ذوى الأرحام أولا هم بالميراث أقربهم ، إلى الميت درجة ، فإن استووا فى الدرجة قدم من كان يدلى بصاحب فرض .

وإن استووا فى الدرجة وليس فيهم من يدلى بصاحب فرض ، أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض ، فإن اتحدوا فى حيز القرابة اشتركوا فى الإرث وإن اختلفوا فى الحيز فالثلثان لقرابة الأب ، والثلث لقرابة الأم .

■ **المادة ٣٤ :** الصنف الثالث من ذوى الأرحام أولا هم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة ، فإن استووا فى الدرجة ، وكان فيهم ولد عاصب فهو أولى من ولد ذى الرحم ، وإلا قدم أقواهم قرابة للميت ، فمن كان أصله لأبوين فهو أولى ممن كان أصله لأب ، ومن كان أصله لأب ، فهو أولى ممن كان أصله لأم ، فإن اتحدوا فى الدرجة وقوة القرابة اشتركوا فى الإرث .

■ **المادة ٣٥ :** فى الطائفة الأولى من طوائف الصنف الرابع المبينة بالمادة ٣١- إذا انفرد فريق الأب - وهم أعمام الميت لأمه وعماته - أو فريق الأم - وهم أخواله وخالاته قدم أقواهم قرابة ، فمن كان لأبوين فهو أولى ممن كان لأب ، ومن كان لأب فهو أولى ممن كان لأم وإن تساوا فى القرابة اشتركوا فى الإرث .

وعند اجتماع الفريقين يكون الثلثان لقرابة الأب ، والثلث لقرابة الأم ويقسم نصيب كل فريق على النحو المتقدم ، وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين ، على الطائفتين الثالثة والخامسة .

■ **المادة ٣٦ :** فى الطائفة الثانية ( أى من طوائف الصنف الرابع ) يقدم الأقرب منهم درجة على الأبعد ولو من غير حيزه ، وعند الاستواء واتحاد الحيز يقدم الأقوى فى القرابة إن كانوا أولاد عاصب ، أو أولاد ذى رحم - فإن كانوا مختلفين قدم ولد العاصب على ولد ذى الرحم - وعند اختلاف الحيز يكون الثلثان لقرابة الأب ، والثلث لقرابة الأم ، وما أصاب كل فريق يقسم عليه بالطريقة المتقدمة .

وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الرابعة والسادسة .

- **المادة ٣٧ :** لا اعتبار لتعدد جهات القرابة فى وارث من ذوى الأرحام إلا عند اختلاف الحيز .
- **المادة ٣٨ :** فى إرث ذوى الأرحام يكون للذكر مثل حظ الأنثيين وهذا القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ وهو واقع فى ثمانية أبواب ، ويشتمل على ٤٨ مادة ( وهو موجود فى آخر كتاب الرحبية ) .

### **كيفية توريث ذوى الأرحام مع أحد الزوجين**

علينا أن نعطي الزوج ، أو الزوجة فرضه كاملا ، والباقي بعد ذلك يجعل كأنه تركة مستقلة يرثها ذوى الأرحام ، ويقسم عليهم كأن لم يكن معهم زوج .  
وكل من أهل الطريقتين السابقتين يوزع الباقي وفق ما يراه هو .

## قانون الوصية الواجبة

هو الفصل السادس من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦  
تصنّف المواد في هذا الموضوع

### المادة ٧٦

إذا لم يُوصَ الميت لفرع ولده الذي مات في حياته ، أو مات معه ، ولو حكما بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثا في تركته لو كان حيا عند موته ، وجبت للفرع في التركة وصية بقدر هذا النصيب في حدود الثلث ، بشرط أن يكون غير وارث ، وألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض من طريق تصرف آخر قدر ما يجب له ، وإن كان ما أعطاه أقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله .  
وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ، ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا ، على أن يحجب كل أصل فرعه ، دون فرع غيره ، وأن يقسم نصيب كل أصل على فرعه وإن نزل قسمة الميراث كما لو كان أصله ، أو أصوله الذين يدلى بهم إلى الميت ماتوا بعده ، وكان موتهم مرتبا كترتيب الطبقات .

### المادة ٧٧

إذا أوصى الميت لمن وجبت له الوصية بأكثر من نصيبه كانت الزيادة وصية اختيارية ، وإن أوصى له بأقل من نصيبه وجب له ما يكمله .  
وإن أوصى لبعض من وجبت لهم الوصية دون البعض وجب لمن لم يوص له قدر نصيبه .  
ويؤخذ نصيب من لم يوص له ، ويُوفى نصيب من أوصى له بأقل مما وجب من باقي الثلث ، فإن ضاق عن ذلك فمما هو مشغول بالوصية الاختيارية .

### المادة ٧٨

الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا ، فإذا لم يوص الميت لمن وجبت لهم الوصية ، وأوصى لغيرهم استحق كل من وجبت له الوصية قدر نصيبه من ثلث التركة إن وفى ، وإلا فمما ومما أوصى به لغيرهم .

### المادة ٧٩

في جميع الأحوال المبينة في المادتين السابقتين من الوصية الاختيارية يقسم ما يبقى من الوصية الاختيارية بين مستحقيها بالمحاصة مع مراعاة أحكام الوصية الاختيارية .

## استنتاجات من هذا القانون

السبب الحامل على هذه الوصية :

هو الرحمة والعدل بالنسبة لهؤلاء الذين لا ذنب لهم إلا مَوْتُ أبيهم في حياة جدهم فقد يتمتع أبناء عمهم بتركة الجد بنص قانون المواريث الشرعى الذى جعل الابن يحجب ابن الابن وجعل البننتين مانتعتين لميراث بنت الابن ، لذلك كان من العدل أن يعطى هؤلاء الذين حرموا من الميراث بسبب موت أبيهم في حياة جدهم شيئا من الميراث ، على أن يكون ذلك بسند من الشريعة الإسلامية حتي لا يكون ذلك زيادة ، أو اختلافا في أمور الدين ، ومعاذ الله أن يكون ذلك .

### أدلة الوصية الواجبة

١- إذا تدبرنا قول الحق تبارك وتعالى (كُيِّبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا

الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ) (البقرة : ١٨٠) .

فلفظ ( كتب ) يفيد فرضية هذه الوصية ، ولفظ ( حقا ) ابلغ ما يدل على الوجوب ، والمراد بالخير : المال ، والمعروف أن الوصية إنما تكون بالثلث .

٢- روى قتادة أن النبي ﷺ قال : ( وانظر قرابتك الذين يحتاجون ولا يرثون فأوص لهم من مالك بالمعروف ) ( أخرجه عبد الرزاق ) .

٣- وقال ﷺ ( ما حق امرئ مسلم له مال أن يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده ) .

وأجمع العلماء على أن الوصية لغير الأقارب لا تجب ، فلزم أن تكون الوصية الواجبة للأقارب .

ومن يرى من العلماء أن هذه الآية التى استدلت بها غيرهم على وجوب الوصية منسوخة بأية المواريث ، وأن العمل بها كان في بدء الإسلام يُرد عليه : بأن الذى نُسَخَ إنما هو الوصية للوالدين والأقارب الوارثين أو يقال إن الآية خاصة بالوالذين اللذين لا يرثان لكفر أو رق ، وبالقربة غير الوارثة ، وهذا رأى الطبرى والحسن والضحاك وطاووس .

### كيفية التوريث فى المسائل التى توجد فيها وصية

إذا وجد فى المسألة من يستحق الوصية الواجبة فعليك بالتالى .

أولا : افرض من مات فى حياة أبيه حيا ، ووزع الفروض على الجميع كأن لم يكن هناك ميت فى حياة أبيه .

ثانيا : انظر فى نصيب من قدرته حيا ، سواء أكان واحدا أم أكثر ، فإن وجدته ثلثا ، أو أقل من الثلث فأخرجه من التركة ، وأعطه لفرعه المستحق للوصية الواجبة .

ثالثا : إن وجدت هذا النصيب الذى يستحقه من مات فى حياة أبيه النصف أو أكثر فأعطه الثلث فقط .

رابعا : يقسم باقى التركة بين الورثة الحقيقيين على حسب فرائضهم الشرعية وكأنها تركة مستقلة .

### مثال للوصية الواجبة

مات وترك ابنا ، وبنت ابن ابن مات جدها وأبوها قبل المورث ، وابن بنت بنت ماتت جدته وأمه قبل المورث ، وكانت تركته ٩٠ فداناً .

#### الحل

الوصية الواجبة هنا الثلث لبنت ابن الإبن ، وليس لإبن بنت البنت نصيب فيها لأن الذى يستحقها من أولاد البنات هم الطبقة الأولى ، وهذا الإبن من أولاد الطبقة الثانية ، وما بقى بعد ثلث الوصية يأخذه ابن المتوفى .

### الإقرار بنسب الغير

إذا أقر الميت حال حياته لغيره بنسب .

فإذا أن يقر له بأبوة مباشرة ، أو ببنة صلبية ، أو بغيرهما .

١- فإن أقر بأن فلانا هذا أبوه ، أو ابنه فهو إقرار على نفسه بنسب .

فإن صدقه المقر له ، وكان أهلا للتصديق ، وتوفرت شروط صحة الإقرار بنسب ، كما هو معروف فى الفقه صار المقر له وارثا حقيقيا بالنسب ، كسائر الورثة اتفاقا .

٢- وإن أقر بغير الأبوة والبنوة ، بأن أقر بالأخوة ، أو بالعمومة أو بنوة ابن الابن ، فلا يثبت هذا النسب إلا ببينة ، أو تصديق من حُمِّل عليه النسب .

والذى حُمِّل عليه النسب فى حال الإقرار بالأخوة هو الأب فإذا صدق الأب على هذه الأخوة ثبت النسب .

والذى حُمِّل عليه النسب فى حال الإقرار بالعمومة هو الجد فإن صدَّق على هذا الإقرار ثبت النسب .

وفى حال الإقرار ببنة ابن الابن يكون الذى حمل عليه النسب هو الابن فإذا صدق على هذا الإقرار ثبت النسب .

## رأى القانون فى المقر له ينسب

- **المادة ٤١ :** إذا أقر الميت بالنسب على غيره استحق المقر له التركة إذا كان مجهول النسب ، ولم يثبت نسبه من الغير ولم يرجع المقر عن إقراره ويشترط فى هذه الحالة أن يكون المقر له حيا وقت موت المقر ، أو وقت الحكم باعتباره ميتا ، وألا يقوم به مانع من موانع الإرث (شرح الرحيبة ص ١٥٩) .

## التخارج أو التصالح

هو أن يتصالح الورثة ويتفقوا على إخراج بعضهم عما يستحقه من الميراث فى مقابل شيء معلوم من التركة أو غيرها .

حكمه : جائز إذا تراضوا عليه .

والدليل على جوازه : ما روى من أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته تماضر الكلبيّة فى مرض موته ، ثم مات وهى فى العدة فأعطاها عثمان رضى الله عنه من ميراث زوجها نصيبها مع ثلاث نسوة ، فصالحوها على ربع الثمن بمقدار ٨٣ ألف دينار أو درهم ( وإنما ورثت لأنها طلقت طلاق الفار من الميراث ) (١) .

## كيفية تقسيم التركة بعد التخرج (٢)

نص كتاب الميراث فى الإسلام على ما يلى :-

تقسم التركة أولا على أنه ليس هناك تخارج ، ثم تطرح سهام من صولج من الأصل المعتبر للمسألة أو تصحيحها ، ويجعل مجموع السهام الباقية بعد ذلك أصلا ثانيا للمسألة للورثة الباقين ( بأن تقسم التركة أو باقيها على ذلك الأصل الثانى ، ليخرج مقدار السهم الواحد ، ثم يضرب فى سهام كل وارث ليخرج نصيبه .... انتهى ) .  
وقد أخذ القانون بذلك فى المادة (٤٨) .

(١) من كتاب الميراث فى الإسلام ، ومعنى الفار : الهارب .

(٢) من الكتاب السابق .

## من المسائل الدقيقة

- المسألة الأولى : عجبت لأنثى تحجب أخاها الذكر . فمن تكون هذه يا عميق الفكر ؟ وأخرى ساوته ميراثا . فمن هذه إن كنت في العلم نبراسا ؟
- المسألة الثانية : متى تُعصب الأخت بالجد ؟ ومتى يُفرض لها معه النصف ؟
- المسألة الثالثة : متى تأخذ الأم ثلث الباقي من التركة ؟ ولماذا ؟
- المسألة الرابعة : أتعرف أنثى لا يعصبها شقيقها الذكر ؟ وأخرى يعصبها ابن عمها ولو أنزل منها في الدَّرَج ؟
- المسألة الخامسة : مات وترك إخوة لأم ، وبنت ابن ابن . فما ميراث كل وارث ؟
- المسألة السادسة : متى لا يرث الأخوة مع الجد عند من يورثهم من المذاهب ؟
- المسألة السابعة : عجبت لإخوة أشقاء عصبية ، يشاركون أبناء أمهم نصيبهم من التركة ، فمن هم ؟
- المسألة الثامنة : ما الأكدرية ؟ ولم سميت بذلك ؟
- المسألة التاسعة : ما المُعَادَّة ؟ وما مرجع هذه التسمية ؟
- المسألة العاشرة : ما المنبرية ؟ وما سبب تسميتها بذلك ؟
- المسألة الحادية عشرة : مات وترك أربعة من الورثة ، أخذ أحدهم ثلث المال وأخذ الثاني ثلث الباقي ، وأخذ الثالث باقى الباقي ، وأخذ الرابع الباقي [ الرحبية ص ٨٥ ] . فكيف ذلك ؟ وبم تسمى هذه المسألة ؟
- المسألة الثانية عشرة : ما الغرأوان ؟ وما سبب تسميتهما بذلك ؟



## الإجابة : عن المسائل الدقيقة

سميت هذه المسائل بذلك لأنها تخفى ، أو تلتبس على كثير من الناس ؛ لذلك أفردت لها بابا مستقلا ، لأهميتها فى علم الميراث

### إجابة المسألة الأولى :

الأنثى التى تحجب أخاها الذكر: هى الأخت الشقيقة إذا كانت عصبية مع الغير ، مثل أن يموت ويترك : بنتا ، أو بنت ابن ، وأختا شقيقة وأخا لأب<sup>(١)</sup>.

والأنثى التى تتساوى مع أخيها فى الميراث هى الأخت لأم ، فهى تقاسمه الثلث إذا ورثاه ، وإنما سَوَّى بينهما ، لأن من أدليا به إلى الميت وهو الأم غير عصبية ، بخلاف الإخوة الأشقاء ، أو لأب فإن من أدليا به ، وهو الأب عصبية .

### إجابة المسألة الثانية :

تُعصب الأخت بالجد ( أى : يرث معها للذكر مثل حظ الأنثيين ) إذا لم يكن معه من الإخوة إلا أخت واحدة ، شقيقة كانت ، أو لأب . مثل : ماتت وتركت : جدا ، وأختا شقيقة ، أو لأب ، وزوجا ، وأما وهذه المسألة تسمى بالأكدرية ، وسيأتى تفصيلها فى إجابة المسألة الثامنة ص ١١١ فارجع إليها هناك .

### إجابة المسألة الثالثة :

تأخذ الأم ثلث الباقي فى مسألتين مشهورتين بالغاوين ، وهما أن يموت إنسان ويترك : زوجا ، أو زوجة ، وأبوين . فلو أعطينا الأم فرضها ، فى هاتين المسألتين ، وهو ثلث التركة لزيد نصيبها عن الذكر الذى فى درجتها وهو الأب ، فنكون بذلك قد خالفنا قوله تعالى ( للذكر مثل حظ الأنثيين ) إذ ليس فى الميراث أنثى فى درجة ذكر تساويه فى الميراث سوى الإخوة لأم .

### إجابة المسألة الرابعة :

الأنثى التى لا يعصبها أخوها الذكر هى : بنت الأخ ، وبنت العم والعمة ، والأخت لأم ، وعلة ذلك بالنسبة للثلاث الأوليات أن كل أنثى لا فرض لها عند عدم وجود عاصب لها لا يعصبها أخوها وعلة

(١) فالأخت الشقيقة صارت عصبية مع البنت ، بمعنى أنها تأخذ الباقي بعد أن تأخذ البنت فرضها وهو النصف ، وأصبح الأخ لأب محجوبا بثلث الأخت .

الأخيرة أن أخاها ليس من العصابة ، والتي يعصبها ابن عمها هي بنت الإبن ، ولو كان أنزل منها درجة .  
**إجابة المسألة الخامسة :**

لبنت ابن الابن النصف فرضا ، والباقي ردا عند من يقول بالرد والإخوة لأم محجوبون بها  
**إجابة المسألة السادسة :**

لا يرث الأخوة مع الجد عند من يورثهم معه ، إذا لم يبق بعد أصحاب الفروض إلا السدس ، أو أقل من السدس ، أو لم يبق شيء ، انظر الحالة الثالثة للجد مع الإخوة (ص ٤٣) .  
**إجابة المسألة السابعة :**

والجواب : يكون ذلك في المسألة التي تسمى المشتركة ( أى : المشترك فيها بين العصابة الأشقاء ، وأولاد الأم ) وتسمى أيضا اليمية ، والحجرية ، والحمارية ، وصورتها كما يلي :  
أن تموت امرأة وتترك :

زوجا ، وأما ، واثنين فأكثر من الإخوة لأم ، وأخا شقيقا فأكثر سواء كان معه أخت شقيقة أو أكثر .

فللزواج النصف فرضا ، وللأم السدس ، وللاثنين من الإخوة لأم الثلث ولا شيء للإخوة الأشقاء ، لأنهم عصابة ، والعصابة يرثون الباقي بعد أصحاب الفروض إن وجد شيء ، وإلا فلا شيء لهم .

وهذا هو القياس المتبع في باب الميراث كله ، وبهذا الرأي قال أبو حنيفة ، وأحمد ، وروى عن الشافعي .

والمذهب المعتمد . رأى مالك وأهل المدينة والبصرة وزيد بن ثابت وعثمان ، وعمر في آخر فتواه .

وهو التشريك بين الأشقاء ، والإخوة لأم في الثلث ، فيقسم بينهم على عدد رؤوسهم لا فرق بين ذكر وأنثى .

ولهذا التشريك : سميت مشتركة .

وسميت يمية : نسبة إلى اليم ، وهو البحر ، وذلك لأن الإخوة الأشقاء قالوا لسيدنا عمر لما أراد إسقاطهم من الميراث : هب أن أبانا كان حجرا ملقى في اليم ، أليست أمنا واحدة ؟ كما سميت حجرية لذلك .

وسميت حمارية : لأنه ورد في بعض الروايات : أن الأشقاء قالوا لسيدنا عمر : هب أن أبانا كان حمارا ، فقضى بينهم بالتشريك .

ولو كان بدل الأم جدة لم يختلف الحكم : ولو كان بدل الأشقاء إخوة لأب لسقطوا ، لأنهم لا يشاركون الإخوة لأم في الأمومة .

شروط المشتركة ( أى : متى تكون المسألة مشتركة )

١- أن يكون أولاد الأم اثنين فأكثر ، لأنهم لو قلوا عن ذلك لأخذوا السدس فلا يكون فيها اشتراك .

٢- ألا يكون الأشقاء إناثاً فقط ، بل يكونوا ذكورا ، أو ذكورا وإناثا لأن الإناث فقط يرثن بالفرض النصف للواحدة ، والثلاثين للأكثر فتعول المسألة ، ولا يكون فيها اشتراك .

٣- ألا يكونوا إخوة لأب ؛ لأن الإخوة لأب لا يرثون فى هذه المسألة بإجماع العلماء ، حيث لم يشتركوا مع الإخوة لأم فى أمهم .

إجابة المسألة الثامنة :

صورة الأكرية : زوج ، وأم ، وجد ، وأخت شقيقة ، أو لأب وفروضها على الترتيب :

$$\frac{1}{2} ، \frac{1}{3} ، \frac{1}{6} ، \frac{1}{6}$$

وبالتأمل فى مقامات هذه الكسور نجد أن القاسم المشترك بينها هو ٦ ، لأنه يقبل القسمة عليها جميعها ، فيكون هو أصل المسألة .

للزوج النصف ثلاثة أسهم ، ولأم الثلث اثنان ، وللجد السدس واحد وللأخت النصف ثلاثة ، فيكون مجموع هذه الأسهم : ٩ ؛ مع أن أصل المسألة ٦ ، فتكون قد عالت ( أى : زادت ثلاثة أسهم عن ذلك الأصل فصار أصلها ٩ بدلا من ٦ ) .

ثم نجمع نصيب الجد ، والأخت ؛ ليقسماه تعصيبا ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، فيكون نصيبهما أربعة أسهم ، وحين نقسم هذه الأسهم الأربعة على رءوسها الثلاثة نجد كسرا ، فلا بد من تصحيح المسألة ، ويكون ذلك بخطوتين :-

الأولى : لكى تحصل على الأصل الذى تصح منه المسألة اضرب عدد الرءوس الثلاثة فيما عالت إليه المسألة ، وهو : ٩ تجده ٢٧ ولولا هذا العول لضربنا الرءوس الثلاث فى أصلها الأول ٦ .

الثانية : لكى تعرف سهام كل وارث من هذا الأصل الجديد اضرب أيضا الرءوس الثلاثة فى سهام كل وارث من الأصل الأول : ٦ وذلك كما يلى :-

سهام الزوج من الأصل الجديد = ٣ رءوس × ٣ أسهم = ٩ من : ٢٧

سهام الأم من الأصل الجديد = ٣ رءوس × ٢ من السهام = ٦ من : ٢٧

مجموع سهام الزوج والأم ١٥ فيكون الباقي للجد والأخت ١٢

والجد له ضعف الأخت ، فتكون أسهمه من هذا الباقي ٨ ، والأخت ٤ أسهم وهذه الأسهم كلها من الأصل الجديد ٢٧ .

وسميت أكررية : لأنها كَثُرَتْ على زيد - رضى الله عنه - قواعد ميراث الجد مع الإخوة ، فقد خالفتها في أمور :  
منها : أن القاعدة الميراثية تقول بسقوط الإخوة إذا لم يبق للجد إلا السدس ، وفي الأكررية لم تسقط الأخت .  
ومنها أنه لا يفرض للأخت مع الجد ، لأنه يعصبها ، وهنا فرض للأخت حتى لا تسقط من الميراث وهي صاحبة فرض .  
ومنها أنه ضم فيها فرض الأخت إلى فرض الجد ، وليس فى الميراث فرضان مستقلان ضم أحدهما إلى الآخر .  
ومنها أن زيدا لا يرى العول فى مسائل الجد ، وقد عالت ، وليس فى الميراث من فرض له ثم ورث تعصيا .

إجابة المسألة التاسعة :

المُعَادَّة : وقد انفرد بها من بين الصحابة زيد - رضى الله عنه - وتبعه غير واحد من الأئمة منهم الإمام مالك رضى الله عنه .

وصورتها : أن يموت ويترك :-

جدا ، وأخا شقيقا ، وأخا لأب

فالأخ لأب لا يرث مع وجود الشقيق ، ومع ذلك فإن الأخ الشقيق يحسبه على الجد وارثا معهم ، فيقسم المال على ثلاثة ، فيأخذ الجد سهما ، والأخ الشقيق سهما ، والأخ لأب سهما ، ثم يرجع الشقيق على الأخ لأب ، ويأخذ سهمه الذى صار إليه بسبب معادته على الجد أى : احتسابه عليه .

ومثل هذه الصورة صورتان أخريان وهما

١- أن يموت ويترك : جدا ، وأختا شقيقة ، وأخا لأب : فالمسألة من خمسة ، فالأخت الشقيقة ترجع على الأخ لأب بباقي ما تستحقه من النصف .

٢- أن يموت ويترك : جدا ، وأختا شقيقة ، وأختا لأب ، فالمسألة من أربعة : للجد اثنان ، ولكل أخت واحد ، ثم ترجع الشقيقة على التى للأب ، فتكمل نصفها ، فلم يبق للثى للأب شيء .

إجابة المسألة العاشرة :

المنبرية : هى التى سئل فيها الإمام على وهو على منبر الكوفة .

وصورتها : أن يموت ويترك : زوجة ، وبنتين ، وأبا ، وأما :  
فالمسألة من ٢٤ ، وقد عالت إلى ٢٧ .

فصار نصيب الزوجة بعد هذا العول تُسعا بعد أن كان ثُمنا ، ولذلك  
كان يخطب الإمام على ويقول : الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا  
ويجزى كل نفس بما تسعى ، وإليه المآب والرجعى ، فقطع عليه  
بعض الناس خطبته بتوجيه سؤال عن هذه المسألة ، فأجاب عنها  
سائرا على قافية الخطبة وقال : والمرأة صار ثُمناها تُسعا .

إجابة المسألة الحادية عشرة :

هذه المسألة هي المسماة بالأكدرية الموجودة في إجابة المسألة الثامنة.

إجابة المسألة الثانية عشرة :

الغراوان : هما المذكورتان في المسألة الثالثة فارجع إليهما فيها .

## تطبيقات وإجاباتها

- (١) مات رجل وترك ابنا ، ومات آخر وترك ابن ابن ، ومات ثالث وترك ثلاثة أخوة أشقاء . فما ميراث كل وارث ؟
- [ج] لابن التركية كلها ، لكونه عاصبا منفردا ، ولابن الابن كذلك ، للسبب ذاته وللإخوة الأشقاء التركية كلها ، لكونهم عصبة ، وهم فى درجة واحدة فنقسم بينهم على عدد أفرادهم بالتساوى .
- (٢) مات رجل وترك : زوجة ، وأما ، وابن ابن ، فماذا يرث كل وارث ؟
- [ج] للزوجة الثمن فرضا ، لوجود الفرع الوارث ، وهو ابن الابن ، ولألم السدس فرضا ، لوجود هذا الفرع الوارث ، ولابن الابن الباقي تعصيبا .
- (٣) مات رجل وترك : أما ، وزوجة ، وأخا لأم ، وعمين شقيقين . فما ميراث كل وارث ؟
- [ج] للزوجة الربع فرضا ، لعدم وجود الفرع الوارث ، ولألم الثلث فرضا للسبب ذاته ، وللأخ لأم السدس فرضا ، ولعمين الشقيقين الباقي يقسمانه بينهما بالتساوى .
- (٤) ماتت امرأة وترك : زوجا ، وابنا ، وبنتا ، وأختا شقيقة ، وأختا لأب وأختا لأم . فما ميراث كل وارث ؟
- [ج] للزوج الربع فرضا ، لوجود الفرع الوارث ، والباقي للابن والبنت يقسمانه بينهما للذكر ضعف الأنثى ، ولا شيء لجميع الأخوات لكونهن محجوبات بالفرع المذكر ( الابن ) .
- (٥) مات رجل عتيق وترك ابن مولاه الذى أعتقه ، ولم يترك غيره ، فماذا يرث ؟
- [ج] ابن المولى المعتق يرث جميع التركية ، لأنه لم يوجد للميت العتيق أحد من أصحاب الفروض ، ولا من العصبة النسبية ، ولا من أعتقه فورثه ابن ذلك المعتق .
- (٦) ماتت امرأة وترك : زوجا ، وأما ، وأختا ، فما ميراث كل واحد ؟
- [ج] للزوج النصف فرضا ، لعدم وجود الفرع الوارث ، ولألم الثلث لعدم وجود الفرع الوارث ، وعدم وجود اثنين من الإخوة أو الأخوات وللأخت لأم السدس لكونها واحدة ، ولا يوجد فرع وارث ، ولا أصل ذكر يحجبها عن الميراث .
- (٧) مات رجل وترك زوجة ، وجدة أم أب ، وأختين لأم . فما ميراث كل وارث ؟

- ج] للزوجة الربع فرضا ، لعدم وجود الفرع الوارث ، وللجدة السدس فرضا وللأختين لأم الثلث يقتسمانه بالتساوى ، وما بقى من التركة يرد على الجدة والأختين بنسبة فرضيهما ، ولا يرد منه على الزوجة شيء عند الجمهور .
- ٨] توفي رجل عن : جد ، وأخ لأم ، وأم لأب ، فكيف توزع التركة ؟
- ج] لأم الأب السدس فرضا ، لكونها جدة صحيحة ، والباقي للجد ولا شيء للأخ لأم ، لأنه محجوب بالجد .
- ٩] توفي رجل عن : أب ، وابن ابن ، وزوجة . فما نصيب كل وارث ؟
- ج] للأب السدس ، لوجود ابن الابن ، وللزوجة الثمن لوجود الفرع الوارث وهو ابن الابن ، والباقي لابن الابن تعصيبا .
- ١٠] توفيت امرأة عن : زوج ، وأخ لأم ، وأخ شقيق ، فماذا يرث كل وارث ؟
- ج] للزوج النصف فرضا ، لعدم وجود فرع وارث ، وللأخ لأم السدس فرضا وللأخ الشقيق الباقي ، لكونه من العصبة .
- ١١] توفيت امرأة عن : زوج ، وأب ، وابن ، فما نصيب كل وارث ؟
- ج] للزوج الربع فرضا ، لوجود الابن ، وللأب السدس ، لوجود الابن أيضا وللأب الباقي ، لكونه عصبة .
- ١٢] توفي رجل عن : جدة لأب ، وأم ، وبنتين ، وابن قاتل لأبيه وبنت ابن ، وابن ابن ابن ، فكيف توزع التركة ؟
- ج] للأم السدس فرضا ، لوجود الفرع الوارث ، وللبنتين الثلثان فرضا والباقي لابن ابن الابن ، هو وبنت الابن ، لكونها عصبة به ولا شيء للجدة ، لأنها محجوبة بالأم ، وكذلك لا شيء للابن القاتل ، لأنه ممنوع من الميراث ، بسبب القتل ، وما دام ممنوعا فهو كالمعدوم .
- ١٣] توفي رجل عن : زوجة مسيحية ، وابن ابن ، وبنت ابن ، وبنت وجدة لأم : فمن يرث ؟ وما نصيبه ؟ ومن لا يرث ؟
- ج] للجدة السدس فرضا ، وللبنت النصف فرضا ، والباقي لابن الابن ومعه بنت الابن معصبا لها ، لكونه فى درجتها ، فيعصبها سواء كان أخاها أم ابن عمها ، وهذا الباقي يقسم بينهما للذكر ضعف الأنثى ، ولا شيء للزوجة ، لكونها مخالفة لزوجها الميت فى الدين .
- ١٤] توفي رجل عن بنتى ابن ، وأخت لأب ، وزوجة فما نصيب كل وارث ؟

ج] للزوجة الثمن فرضا ، لوجود الفرع الوارث ( بنتى الابن ) ولبنتى الابن  
الثلاثان فرضا ، وللأخت لأب الباقي ، لكونها صارت عصبه  
مع بنتى الابن .

١٥) توفي رجل وترك أما ، وأخا شقيقا ، وأخا لأب ، فما نصيب كل وارث ؟  
ج] للأُم السدس فرضا ، لوجود أكثر من أخ ، وللأخ الشقيق الباقي تعصيبا  
ولا شيء للأخ لأب ، لكونه محجوبا بالأخ الشقيق ، ومع كونه محجوبا  
فقد حسب مع أخيه الشقيق على الأم ، وحجباها من الثلث إلى السدس .  
١٦) توفيت امرأة عن : أب ، وأبى الأب ، وزوج ، وأخ شقيق ، فكيف توزع  
التركة ؟

ج] للزوج النصف فرضا ، لعدم وجود ولد للميت ( أى : ابن أو بنت ) وللأب  
الباقي تعصيبا ، ولا شيء لأبى الأب ، ولا للأخ الشقيق ، لكونهما محجوبين  
بالأب ، فهو يحجب الجد ، ويحجب الأخ الشقيق حجب حرمان .

١٧) توفي رجل عن : زوجة ، وأب ، وابن ابن فما نصيب كل وارث ؟  
ج] للزوجة الثمن فرضا ، لوجود فرع وارث ، وهو ابن الابن ، وللأب  
السدس فرضا ، لوجود ذلك الفرع أيضا ، والباقي لابن الابن تعصيبا  
وذلك لأنه جزء الميت فهو مقدم على العاصب من جهة أصل ذلك الميت .  
١٨) مات رجل وترك أبا ، وابنا ، فما ميراث كل وارث ؟

ج] للأب السدس فرضا ، لوجود الفرع الوارث الذكر ، والباقي للابن تعصيبا .  
١٩) ماتت امرأة وترك زوجا ، وابنا ، وأبا . فما ميراث كل وارث ؟

ج] للزوج الربع فرضا ، لوجود الابن ، وللأب السدس فرضا ، لوجود الابن  
أيضا ، والباقي للابن ، لكونه عصبه ، وهو أقرب العصبات .  
٢٠) مات رجل وترك أبا ، وبنتا . فما ميراث كل وارث ؟

ج] للبنات النصف فرضا ، وللأب السدس فرضا ، والباقي تعصيبا .  
٢١) ماتت امرأة وترك زوجا ، وبنتا ، وأبا ، فما ميراث كل وارث ؟

ج] للزوج الربع فرضا ، لوجود البنات ، وللبنات النصف فرضا  
وللأب السدس فرضا والباقي تعصيبا .

٢٢) ماتت امرأة عن : بنتين ، وزوج ، وأم ، فما نصيب كل وارث ؟



[ج] للبنتين الثلثان فرضا ، وللزوج الربع فرضا ، لوجود البنتين ولأُم السدس فرضا ، وهذه المسألة قد عالت ، لأن أصلها ١٢ ويعولها صار أصلها ١٣ ، وبيان ذلك كما يلي :-  
للبنتين ، وللزوج ، ولأُم

$$\frac{2}{3} ، \frac{1}{4} ، \frac{1}{6} ، \text{نأتي بالمضاعف البسيط لمقامات هذه الكسور}$$

فنجده ١٢ ، وهو أصل المسألة ، فيكون للبنتين  $\frac{2}{3} = 12 \times \frac{2}{3} = 8$  أسهم

$$\text{ويكون للزوج} = 12 \times \frac{1}{4} = 3 \text{ أسهم}$$

$$\text{ويكون للأم} = 12 \times \frac{1}{6} = 2 \text{ من الأسهم}$$

$$\text{نصيب للزوجة} = 12 \times \frac{1}{6} = 2 \text{ أسهم}$$

فإذا جمعنا هذه الأسهم وجدناها زادت عن أصل المسألة ، وهو ١٢ وذلك لأن ٨ للبنتين + ٣ للزوج + ٢ للأم = ١٣ سهما .

وبهذا العول صار للبنتين ٨ أسهم من : ١٣ لا من : ١٢ وللزوج : ٣ من ١٣ ولأُم : ٢ من ١٣ .

(٢٣) مات رجل وترك : زوجة ، وثلاث أخوات شقيقات ، وأما ، وأختا لأُم . فما نصيب كل وارث ؟

[ج] للزوجة الربع ، ولأُم السدس ، لوجود أخوات ، وللأخوات الثلثان

ولأخت لأُم السدس ، مع ملاحظة أن هذه المسألة قد عالت ، وبيان ذلك أن : للزوجة للأم للشقيقات للأخت لأُم

$$\frac{1}{4} ، \frac{1}{6} ، \frac{2}{3} ، \frac{1}{6} \text{ فيكون المضاعف المشترك لمقامات هذه الكسور هو ١٢ ، وهو أصل المسألة}$$

$$\text{نصيب الأم من السهام} = 12 \times \frac{1}{4} = 3 \text{ من السهام}$$

$$\text{نصيب الأخوات الشقيقات} = 12 \times \frac{2}{3} = 8 \text{ أسهم}$$

$$\text{نصيب الأخت لأُم} = 12 \times \frac{1}{6} = 2 \text{ من السهام}$$

مجموع السهام هو  $3 + 2 + 8 + 2 = 15$  سهما

فإذا كان أصل المسألة هو ١٢ ، ومجموع السهام ١٥ فمعنى هذا أن أصل المسألة الذى توزع منه التركة هو ١٥ وليس ١٢ ، إذن يكون توزيع التركة بقسمتها على الأصل الذى عالت إليه المسألة مضروباً فى سهام كل وارث ، لتحصل على نصيب كل وارث منهم من التركة .

٢٤) مات رجل وترك : زوجة ، وبنتين ، وأبا ، وأما ، وكان مجموع تركته ٢٧٠٠٠ جنيه فما نصيب كل وارث ؟

جـ [ للزوجة الثمن فرضاً ، لوجود البنتين ، ولألم السدس للسبب ذاته وللبنتين الثلثان فرضاً ، ولأب السدس فرضاً ، والباقى تعصياً إن وجد شيء وبمراجعة هذه الأنصباء نجدها قد عالت ( أى : زادت ) عن أصل المسألة ، وهو المضاعف المشترك لمقامات الكسور ، وبيان ذلك كما يلى :-

للزوجة	وللبنتين	ولألم	ولأب
$\frac{1}{8}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$

فالمضاعف المشترك هو ٢٤ .

للزوجة الثمن : ٣ سهام ، وللبنتين الثلثان : ٦ سهام ، ولألم السدس : ٤ سهام ولأب السدس : ٤ سهام ، فيكون مجموع هذه السهام هو : ٢٧ سهما .  
إذا عالت المسألة ( أى : زاد مجموع الأنصباء عن أصل المسألة حيث صار هذا المجموع ٢٧ سهما ، مع أن أصل المسألة هو ٢٤ ) .  
فيصبح نصيب الزوجة ٣ سهام من ٢٧ وليس من ٢٤ ، أى : نقسم التركة على ٢٧ لأنه الأصل الجديد ، مضروباً ذلك فى سهام كل وارث ينتج نصيبه من هذه التركة ، وذلك كما يلى :-

$$\text{نصيب الزوجة من التركة} = \frac{27000 \text{ التركة}}{27 \text{ الأصل}} = 3 \text{ أسهم} = 3000 \text{ من الجنيئات}$$

$$\text{نصيب البنتين من التركة} = \frac{27000 \text{ التركة}}{27 \text{ الأصل}} = 16 \text{ سهما} = 16000 \text{ من الجنيئات}$$

$$\text{نصيب الأم من التركة} = \frac{27000 \text{ التركة}}{27 \text{ الأصل}} = 4 \text{ أسهم} = 4000 \text{ من الجنيئات}$$

$$\text{نصيب الأب من التركة} = \frac{27000 \text{ التركة}}{27 \text{ الأصل}} = 4 \text{ أسهم} = 4000 \text{ من الجنيئات}$$

(٢٥) مات عن : ثلاثة أبناء ، وبنيتين ، وأب ، وأم ، وإخوة أشقاء ، وإخوة لأم وأبناء عم : فما نصيب كل وارث ؟

ج : للأب السدس فرضا ، وللأم السدس فرضا كذلك والباقي من التركة للأبناء والبنيتين يقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى ، ولا شيء للإخوة : أشقاء كانوا ، أو لأم ولا لأبناء العم ، لكون الجميع محجوبين بالأبناء .

(٢٦) ماتت عن : زوج ، وأم ، وبنات ، وأخ شقيق ، وأخوين لأب ، وإخوة لأم : فما ميراث كل ؟

ج : للزوج الربع فرضا ، وللأم السدس فرضا ، وذلك لوجود الفرع الوارث وهو البنات ، ولهذه البنات النصف فرضا ، وللأخ الشقيق الباقي ولا شيء للأخوين لأب ؛ لكونهما محجوبين بالأخ الشقيق ، ولا شيء للإخوة لأم ، لوجود الفرع الوارث .

(٢٧) توفي رجل عن : بنتين ، وإخوة أشقاء ، وإخوة لأم ، وابن ابن : فما ميراث كل ؟

ج : للبنتين الثلثان فرضا ، والباقي لابن الابن ، ولا شيء للإخوة الأشقاء ولا للإخوة لأم ، لوجود الفرع الوارث ، وهو ابن الابن .

(٢٨) توفيت امرأة ، وتركزت : زوجا ، وأبا ، وأما ، وإخوة أشقاء ، وإخوة لأم .

ج : للزوج النصف فرضا ، وللأم السدس ؛ لوجود الإخوة ومع أنهم محجوبون بالأب ، فقد حجبا الأم حجب نقصان من الثلث إلى السدس ولا شيء للإخوة الأشقاء والإخوة لأم ؛ لكونهم محجوبين بالأب ، وللأب الباقي .

(٢٩) مات رجل عن : ثلاث زوجات ، وأربع بنات ، وأربع أخوات شقيقات وأخوين لأب ، وإخوة لأم . فكيف توزع التركة ؟

ج : للزوجات الثلاث الثمن فرضا ؛ لوجود الفرع الوارث ، وهو البنات والبنات الثلثان فرضا ، وللأخوات الباقي تعصيبا ، لكون الأخوات مع البنات عصبة ، ولا شيء للأخوين لأب لحجبيهما بالأخوات الشقيقات اللاتي صرن عصبة بإجتماعهما مع البنات ، ولا شيء كذلك للإخوة لأم لوجود الفرع الوارث ، وهو البنات .

(٣٠) توفيت عن : ابن ابن ابن ، وبنات ابن ، وزوج ، وأب ، وجد ، وإخوة أشقاء ، وإخوة لأم ، وأولاد عم . فمن يرث ؟ وما نصيبه ؟

ج : للزوج الربع فرضا ؛ لوجود الفرع الوارث ، وهو ابن الابن ، ولأب السدس للسبب ذاته ، والباقي لابن ابن الابن ، وبنت الابن للذكر ضعف الأنثى ؛ لأنه يعصب بنت عمه ، ولو كان أنزل درجة منها كما هنا وبقيّة الورثة من الإخوة ، وأولاد العم محجوبون بالفرع الوارث أما الجد فمحجوب بالأب .

٣١ مات عن : بنت ابن ، وأخت شقيقة ، وأبناء عم ، وأخوة أم . فكيف توزع التركة ؟

ج : لبنت الابن النصف فرضا ، وللأخت الشقيقة الباقي تعصيبا لأنها صارت عسبة مع بنت الابن ، ولا شيء لأبناء العم ، ولا للأخوة أم .

٣٢ ماتت عن : بنت ، وبنت ابن ، وأخت أم ، وأخت شقيقة ، وبنت أخ شقيق

ج : للبنت النصف فرضا ، ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين وللأخت الشقيقة الباقي تعصيبا ، لوجودها مع بنت للميت ، ولا شيء للأخت أم ولا لبنت الأخ الشقيق ؛ لكون الأولى حجت بالبنت ، ولكون الأخرى من ذوى الأرحام .

٣٣ ماتت وتركّت : ابن ابن أخ ، وابن عم ، وزوجا ، وأما ، وأبا : فما ميراث كل ؟

ج : للزوج النصف فرضا ، ولأم ثلث الباقي ؛ لأنها لو أخذت ثلث التركة لزد نصيبها عن نصيب الأب ، وهى أنثى فى درجته فلا يصح ذلك ، وهذى إحدى المسألتين المعروفتين بالغراوين ، ولأب الباقي ولا شيء لبقيّة الورثة لحجبهما بالأب .

٣٤ توفي رجل عن : أب ، وأم ، وزوجة ، وأبناء عم فكيف توزع التركة ؟

ج : للزوجة الربع فرضا ، ولأم ثلث الباقي ؛ لأنها لو أخذت الثلث لزد نصيبها عن نصيب الأب ، وهى فى درجته فلا يصح ذلك ولأب الباقي تعصيبا ، وهذه المسألة هى إحدى الغراوين التى تأخذ فيهما الأم ثلث الباقي .

٣٥ توفيت عن : عم ، وعمّة ، وخال ، وخالة ، وابن أخ ، وبنت أخت وابن عم . فمن يرث ؟ ومن لا يرث ؟

ج : لا يرث فى هذه المسألة سوى ابن الأخ ، فهو يرث التركة كلها لأنه عسبة ، وأقرب هؤلاء الورثة للميت

والذى لا يرث هو العم وابن العم لحجبهما باين الأخ ، والعمة ، والخال والخالة ، وبنت الأخت لأنهم من ذوى الأرحام ، ولم تتوفر لهم شروط الأثر حيث يوجد وارث من العصبية يمنعهم من الميراث .  
(٣٦) مات عن : بنت ، وأبناء عم ، وإخوة أشقاء ، وجد ، وأب ، وزوجة وبنت ابن

ج : للبنت النصف فرضا ، ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين ، وللزوجة الثمن فرضا ، لوجود الفرع الوارث ، ولا شئ لأبناء العم ، ولا للإخوة الأشقاء ؛ ولا للجد ؛ لوجود الأب ، فهو يحجب هؤلاء جميعا حجب حرمان .

(٣٧) ماتت عن : أب ، وأم ، وزوج ، وإخوة أشقاء . فما الحكم ؟

ج : للأب السدس فرضا ، لوجود الإخوة ، مع أنهم محجوبون عن الميراث حجب حرمان ؛ لوجود الأب ، وللزوج النصف فرضا ، ولأب الباقي تعصيبا .

(٣٨) مات عن : بنت ، وأب ، وإخوة لأم ، وأبناء عم ، وبنت ابن : فكيف توزع التركة ؟

ج : للبنت النصف فرضا ، ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين ، ولأب السدس والباقي بعد أصحاب الفروض .

(٣٩) ماتت وترك : بنتين ، وزوجا ، وبنت ابن ، وابن ابن ، وأبناء أخ شقيق . فما نصيب كل وارث ؟

ج : للبنتين الثلثان فرضا ، وللزوج الربع فرضا ؛ لوجود الفرع الوارث وهو البناتان ، ولبنت الابن ، وابن الابن الباقي تعصيبا للذكر ضعف الأنثى

(٤٠) توفي عن : زوجة ، وابن ابن أخ ، وابن عم ، وأولاد إخوة لأم . فما الحكم ؟

ج : للزوجة الربع فرضا ، لعدم وجود الفرع الوارث ، ولأولاد الإخوة لأم الثلث يقتسمونه بينهم بالتساوى ، لا فرق بين ذكر وأنثى ، ولابن ابن الأخ الباقي تعصيبا ، ولا شئ لابن العم ، لحجبه بابن ابن الأخ .

تم بحمد الله وعونه وتوفيقه فشكرا لله الموفق والهادى إلى سواء السبيل  
والصلاة والسلام على خاتم المرسلين

## المراجع

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- الحديث النبوى الشريف .
- ٣- شرح الرحبية للشيخ الإمام الدمشقى : محمد بن محمد الدمشقى ومعه كتاب ( الدرّة البهية ) للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح بمصر وأولاده سنة ١٩٥١ م .
- ٤- متن الرسالة لعبد الله بن أبى زيد القيروانى ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر ١٣٤٥ هـ .
- ٥- الوجيز فى الميراث للشيخ منشاوى عثمان عيود ، طبعة الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية ١٩٨٦ م .
- ٦- النبع الفائنض فى علم الفرائض للشيخ سيف الرواحى طبعة وزارة التراث القومى بسلطنة عمان الثقافية ١٩٨١ م .
- ٧- الميراث فى الإسلام على المذاهب الأربعة للأستاذ حسين درويش .
- ٨- صفوة الميراث للشيخ محمد عبد الله ناجى .
- ٩- توضيح أبى الحسن للشيخ كمال الدين خليفة طبعة الجهاز المركزى ١٩٧٩ م .

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢	تعريف علم الميراث - فضل تعلمه - نسيان علم الميراث .....
٣	الحكمة من مشروعية الميراث .....
٣	تحذير لمن يتصدى للفتوى فى الميراث .....
٤	الفاظ واصطلاحات يجب معرفتها .....
٥	المراد بالولد ، والابن ، الفرع الوارث - الوارث ، المورث ، الموروث ، الإرث .....
٦	الفرق بين المحجوب ، والمحروم والممنوع ، الزوج ، المولى ... الأصل الوارث ، بنو الأعيان ، بنو العلات ، بنو الأخياف - الجد الصحيح ، والجد غير الصحيح ، الجدة الصحيحة ، والجدة غير الصحيحة .....
٧	الحواشى - الفرض - السهم - النصيب - التعصيب - جزء السهم - مخرج الفرض - الأخ الشقيق ، والأخ لأب ، والأخ لأم .....
٨	الأخ المبارك ، والأخ غير المبارك ، المقر ، والمقر له ، الكلاله العصبه .....
٩	من يتصل بالميت بواسطة لا يرث معها عدا الإخوة لأم .....
٩	الأنثى المساوية للذكر فى الميراث - الأخ الذى لا يعصب أخته - تنبيه لشأن عظم يتعلق بالمسائل العائله .....
١٠	الوارث من جانب واحد .....
١٣	أسباب الميراث .....
١٣	شروط الميراث .....
١٦	أركان الميراث .....
١٧	موانع الميراث .....
١٧	المراد بتركه الميت .....
١٩	الحقوق المتعلقة بتركه الميت .....
٢٠	مراتب الورثه .....
٢٢	الورثه وأنواعهم .....
٢٤	العاصب وأنواعه .....
٢٥	الفروض المقدره للورثه وأدلتها .....
٢٩	الحجب .....
٣٧	ميراث الجد مع الإخوة .....
٤٠	كيف نعرف أصول مسائل الميراث ؟ .....
٤٧	

٤٧	..... الطريقة العصرية لمعرفة أصول المسائل
٥٢	..... طريقة السلف فى معرفة أصول مسائل الميراث
٥٤	..... العـول
٥٩	..... تصحيح أصول المسائل
٥٩	..... الطريقة العصرية فى تصحيح المسائل
٦٦	..... طريقة سلفنا الصالح فى تصحيح المسائل
٦٦	..... معرفة التداخل والتوافق والتباين
٦٧	..... نص طريقة سلفنا الصالح فى تصحيح المسائل
٧٢	..... شرح طريقة السلف الصالح
٨٣	..... الموجز فى تصحيح المسائل بين القديم والحديث
٨٥	..... كيفية تقسيم التركة اجمالاً وتفصيلاً
٩٠	..... الرد
٩٣	..... بيت المال
٩٤	..... المناسـخات
٩٥	..... ميراث الحنثى المشكل
٩٥	..... ميراث المفقود والأسير والغائب
٩٦	..... ميراث الحمل
٩٧	..... ميراث الغرقى والهدمى
٩٧	..... ميراث ولد الزنا أو الملاءنة
٩٨	..... ميراث ذوى الأرحام
٩٩	..... كيفية توريث ذوى الأرحام مع أحد الزوجين
١٠٤	..... قانون الوصية الواجبة
١٠٦	..... الاقرار بنسب للغير
١٠٧	..... التخارج أو التصالح
١٠٨	..... المسائل الدقيقة
١٠٩	..... الاجابة عن المسائل الدقيقة
١١٤	..... أربعون تطبيقاً وإجابتها
١٢٢	..... المراجع



رقم الإيداع  
٢٠١١/٥٣٦٨

هذا الكتاب صدقه جاريه

## هذا الكتاب

أعده عالم فاضل ، وشيخ جليل ، بذل في إعداده جهدا طيبا ،  
ويشكر عليه من الله عز وجل فهو كتاب طيب ، نفعه عظيم ،  
وقوائده كثيرة.

تعرض فيه لتعريف علم الميراث ، ومراتب الورثة ، ونصيب كل  
وارث ومن يرث بالفرض ، ومن يرث بالتعصيب ، ومن لا  
يرث، ثم انتقل إلى ميراث ذوي الأحكام والوصية وأحكامها ،  
وتعرض لهذا بالشرح والتطبيق ....

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا الكتاب في ميزان  
حسبته يوم القيامة ، وأن يمتعته  
بالصحة والعافية ، وأن يوفقه لخدمة العلم والدين ، إنه نعم  
المولى ونعم النصير .....

الأستاذ الدكتور

صبري عبد الرؤوف

Bibliotheca Alexandrina



0806627